في القطرية والقومية والاشتراكية

مقدمات في تفكيك مفاصل الدولة القُطرية

عادل سمارة

رام الله المحتلة

2009

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: في المسألة القومية

1- المسالة القومية...توظيف الدولة القطرية ضدها
2- أمة تحت العدوان المستدام: القومية المغتالة في أمة مغتالة
3- استهداف القومية العربية
4- مصر من الدولة المركزية إلى وظيفة ضد المقاومة
5- من تفكيك مفاصل الدولة القطرية إلى إسقاط سلطتها

الفصل الثاني:إزاحة الدولة القطرية العربية

1- الدولة القطرية طارئة جغرافياً ويجب أن نجعلها طارئة تاريخياً
2- لبنان، تحويل الوطن إلى مكان، الخيانة
3- الدولة القطرية والمقاومة

الفصل الثالث: *من تفكيك مفاصل الدولة القطرية إلى تقويض وجودها*

مقدمات لحرب الشعب المدينية

1- مع مذبحة غزة: وصلت الدولة القُطرية حدَّها
2- الجامعة العربية حاضنة وفرَّاخة القطرية الوطن، عند القطرية، مكان
3- من تفكيك مفاصلها إلى تقويض وجودها
4- من تفكيك مفاصل الدولة القطرية إلى تقويض وجودها:التحول
5- من التنمية بالحماية الشعبية إلى حرب الشعب المدينية

ملحق 1: اسرائيل كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة

إهداء،

إلى المُثقلين/ات بهموم الوعي المشتبك في ذاته، ومع الوَسَط، مع النص ومع الواقع. هو وعي شقي ولكنه لذاته بالضرورة، ولأنه لذاته فهو لغيره وضد غيرٍ آخرين؟ فوعي لا يشتبك، يُضادَّ الثورة والحياة، وفي أقل نقدٍ له، هو دفن إنتاج

البشر كدفن العملة في بطن الأرض، ليست حيةً بالاستثمار ولا ميتة بالتشغيل حتى وإن للاستغلال!

مقدمة

ليست صدفة قط أن نشهد في المناطق المحتلة (احتلال 1948 و 1967) تجهيلاً وتضليلاً معمقين بتواصل ضد القومية العربية، وأن نشهد خلطاً بذكاء وخبث بين سياسات وخطاب الأنظمة القطرية العربية من جهة، وخطاب القوى القومية العربية من جهة ثانية و قناعات الأمة العربية/الطبقات الشعبية خاصة من جهة ثالثة. ولا نرمي هنا لافتراض انعدام العلاقة بين هذه جميعاً بما هي قوى فاعلة في الوطن ومنه، ولكن في الوقنت نفسه فإن ارتباطات وأخطاء أو سياسات أو عسف أو أطروحات الطرف الأول ، اي الدولة القطرية، تتضمن، كلما تجذرت هذه الدولة، تناقضاً اشدُّ مع مصالح الأمة العربية ممثلة اساساً بالطبقات الشعبية العربية وغير العربية في هذا الوطن. بينما أطروحات ومواقف القوى والتيارات السياسية القومية فليست من نمط محدد، وإنما تختلف في حدود عروبيتها وتقدميتها واشتراكيتها. هذا إضافة إلى وجوب القراءة الدقيقة للحالات المشتركة المتداخلة اي القوى التي وصلت إلى سدة الحكم في هذه الدولة القطرية أو تلك.

وهناك خلط آخر يتمثل في حصر الاضطهاد الذي مورس في الوطن العربي من الدولة القطرية باعتباره مورس ضد الشركاء من الأمم والإثنيات الأخرى في الوطن العربي، وكأن الطبقات الشعبية العربية هي التي حكمت وتحكم، وبأنها عنصرية أو شعوبية أو شوفينية.

ليست الهجمة على الأمة العربية،ممثَّلة في الطبقات الشعبية حكرا على الدولة القطرية، فهناك الأمميتين كذلك: الأممية الشيوعية "تمفصلات التحريفية السوفييتية" التي، مع بعض الاستثناءات، التهمت تعاليم الحقبة الستالينية التي تصهينت إلى درجة ملموسة، وعجزت فكرياً عن تحليل المسالة القومية "هنا". لماذ بشكل خاص هنا؟ ذلك الالتهام والتتلمُذ وضعها ضد الأمة العربية لتنتهي

في حضن القطرية. وكذلك الأممية الإسلامية التي تناصب الأمة العربية العداء، وتحظى، ربما لهذا السبب، برضى الدولة القطرية.

تفيد هذه الكلمات لمن يُعمل فكره، بأن هناك هجمات هائلة ومتواصلة ضد الأمة العربية، تتكثف ضد القومية العربية. وليس دور هذه المقدمة تحليل هذه الأمور بل الإشارة إليها، ولكن! يكفي أن نُشير إلى أن مؤتمر هرتسليا الصهيوني الأخير أجمع على أن: "ليست إيران هي الخطر الحقيقي بل القومية العربية". أليس عجيباً هذا؟ أين هي القومية العربية؟ اين هي حركتها/حركاتها؟ ما هي قوتها؟ اين الذين يرفعون رايتها ويثقفون بها ويدافعون عنها بل حتى يستدعونها في اي نقاش حتى يقلق منها مؤتمر هرتسليا إلى هذا الحد!

لا أقصد بهذه التساؤلات إنكار القومية والأمة، وإنما العكس. فرغم كل ما لحق بهما من تشكيك وهزائم ورغم ضعف حضورهما في السياسة القطرية في اللحظة، إلا أنهما مصدر القلق والخطر الحقيقي لدى العدو! هذا مصدر التعجب، وهذا مكمن الحقيقة، بمعنى أن الوحدة العربية وحدها التي بوسعها إنقاذ الأمة، أي قطر من الأمة، ولهذا فهي مستهدفة.

ما أريد قوله بكلمات أخرى، أن العدو يفهم ويدرك عدوه الحقيقي، وإن الدولة القطرية، لهذا بالضبط تتحالف مع العدو، وتجعل همها الأول تحطيم الوعي، وحتى المعرفة مجرد المعرفة بالأمة العربية والقومية العربية، فما بالك بالمد القومي العربي سياسياً، وحدويا، طبقياً، واشتراكياً، وذلك لأن دولة الوحدة هي نقيض الدولة القطرية بلا مواربة.

لهذا الكتاب موضوع واحد هو المجادلة أو المحاججة ضد الدولة القطرية في الوطن العربي/ محاججة تقوم على أن وطن واحد يفترض دولة واحدة، كما هي مختلف الأمم، بمعزل عن بنيتها سواء كانت وحدوية، موحدة فدرالية...الخ. وبما أن هذه الدولة الموحدة قد أُعيق تبلورها بقصد علني من أعداء الأمة المتعددين، وبما أن هناك أعداء داخليين في الوطن العربي يعملون ضد الوحدة، فهذا افترض، بلا مناص، قراءة وضع الأمة العربية على أرضية طبقية. وبغير هذا بل إن اية قراءة بغير هذا ستقود الباحث والقارىء والتنظيم

السياسي إلى ضبابيات وأفكار جمعية تحتوي مخاليط متقاتلة متناقضة، والأخطر أن هذا الوضع المائع يشكل ستاراً يخفي ويغطي على الدور الخطر للدولة القطرية، وينسب هذا الخطأ والخلل إلى العرب أو الأمة العربية بعمومها.

لذا، جاء هذا الكتاب ليركز بالتحليل والنقد لسياسات الدولة القطرية في الوطن العربي وليشير إلى آليات، يقترح آليات شعبية لتفكيكها بهدف الوصول إلى إعادة تركيب الوطن في دولة الوحدة.

يتكون هذا الكتاب من ثلاثة فصول وملحق، والفصول جميعاً نُشرت في مجلة كتعان الإلكترونية WWW.KANAANONLINE.ORG، وبعضها أعيد نشره في مجلة كنعان الورقية التي تصدر عن مركز إحياء التراث العربي في الطيبة المحتلة عام 1948(الذي أسسه المناضل القومي الراحل صالح برانسي)، ويتم تنسيق محتواها في رام الله، لكن إضافات كثيرة هنا وضئيلة هناك اضفتها عليها في هذا الكتاب.

يتكون الفصل الأول من خمس حلقات في المسألة القومية. وكانت مناسبة كتابتها تلك الهجمة التي قام بها النظام المصري ضد حزب الله هذا العام 2009 ب "تهمة" التدخل في أمن القطر المصري. وهي تهمة لا اساس لها وإنما جاءت للتغطية على رفض النظام المصري للمقاومة واصطفافه ضدها ولا سيما عشية الانتخابات المزورة "بالقانون" في لبنان، ولذا صمتت الأبواق بعد الانتخابات. وبالطبع لم يعالج البحث طبيعة هذه الإشكالية بقدر ما استخدم اختلاقها لمناقشة المسألة القومية، عامة والعربية خاصة، فكرياً ومحاولة توسيع المنظور النظري لتناول هذه المسألة. وتناول هذا الفصل مواقف خارجية هدفت علناً لاغتيال القومية العربية كل لمصالحه.

يتكون الفصل الثاني من ثلاث حلقات جوهرها وجوب إزاحة الدولة القطرية بما هي مفروضة على الأمة، أي طارئة جغرافياً وتاريخياً، وكيف أفرغت مفهوم الوطن من محتواه وحولته إلى مكان كي تنتزع من المواطن ولائه للوطن مما يجعل اقتطاع جزء منه أو احتلاله بالكامل مسالة عادية. ومن هنا مارست هذه الأنظمة القطرية الخيانة، وأصبحت وظيفتها الأساسية حالياً

تقويض المقاومة.

ويتكون الفصل الثالث من ثلاث حلقات ايضاً كُتبت بوحي الدم الذي سال في قطاع غزة أثناء المجزرة التي ربطت نهاية عام 2008 وبداية عام 2009، لتشكل شاهداً تاريخياً على فاشية الطبقات الحاكمة في المركز الراسمالي في حقبة العولمة، وعلى استخذاء وخيانة الطبقات الحاكمة في معظم الدول القطرية العربية حيث اصطفت لصالح العدوان الصهيوني الإشكنازي. لذا جاء العنوان الرئيسي لهذا الفصل مثابة اقتراحات متواضعة أو ذخيرة شعبية لحراك ديمقراطي جماهيري يبدأ نخبويا بالطبع ليفكك مفاصل الدولة القطرية وصولاً إلى إسقاطها لصالح دولة الوحدة، وهو الحراك الذي حاولت ربطه بمفهوم الحماية الشعبية في التنمية ليكون النضال الاجتماعي السياسي الطبقي بالحماية الشعبية ايضاً. وإن كان لي المزيد من القول هنا فهو: ليكون هذا المدخل بديلاً شعبياً طبقياً للانقلاب العسكري، أي مقدمة لمشروع تحويل وثورة شتراكية بيد ولصالح الطبقات الشعبية.

هذا إضافة إلى ملحق هو ترجمة لمقالتين لكاتبين صهيونيين يبينان فيهما بالبرهان القاطع الدور الوظيفي للكيان الصهيوني الإشكنازي في خدمة الإمبريالية ولا سيما الأميركية وتحديداً خدمة ضد الأمة العربية والوحدة العربية.

الفصل الأول

1- في المسألة القومية

المسألة القومية...توظيف الدولة القطرية ضدها...

http://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=1028

ما المعيار الذي يمكن اعتماده لتحديد إن كان تجمعاً بشرياً ما يشكل أمة أم لا؟ وهل يمكن اعتماد اياً من التفسيرات أو المخططات النظرية لتعريف امة ما ؟ ومن هو المفكر، و/أو المدرسة التي يمكن الركون إليها واعتماد تفسيرها للأمر؟ وما علاقة الإيديولوجيا بهذه المسألة، بمعنى وجود إيديولوجيات قومية شوفينية وأخريات لا؟ أسئلة كثيرة تثار في هذا الصدد وقد جرى ولا يزال الاختلاف في إجاباتها.

بعيداً عن التلمذة الأكاديمية من بلدان المحيط وخاصة مثقفين وأكاديميين عرباً، وبعيداً عن الأستذة الغربية على المحيط ، سواء من اليمين الإمبريالي، أو اليسار "الإمبريالي" ، وآخر تمفصلاته اليسار الذي تطوع في المحافظية الجديدة في البيت الأبيض، فهناك شبه إجماع بأن مسألتي الأمة والقومية لا تخضعان لهذا التعريف أو ذاك.

فالأمم موجودة منذ القدم، وهذا خلاف لزعم أن الأمم بدأت في أوروبا مع عصر راس المال، وعليه، لا يرتبط وجود الأمم الأقدم من أوروبية بوعي أمم أوروبية لوجودها ومصالحها القومية على حساب المصالح المقاطعاتية لإمارات الإقطاع التي كانت معيقة للدولة القومية، بقيادة الملوك في حقبة انتقال أوروبا من الإقطاع إلى الراسمالية. وحتى في أوروبا نفسها، وهي حالة وسيطة بين العالم القديم آسيا وإفريقيا وبين العالم الحديث (وهذه مسألة نسبية بعد الكشوفات الجغرافية) فهناك أمم قديمة بالمعنى الاسيوي مثل اليونان والرومان. وما نقصده تحديداً هو تفكيك المبنى الفكري الأوروبي الذي يحاول منظروه حصر الفكر العلمي عند بدايته أو ما يسمى بالمركزانية الأوروبية التي تنسب الحداثة لأوروبا، بمعنى انها لا تتحدث عن الحداثة الأوروبية بل عن الحداثة كأوروبية حصراً. والمقصود بهذا التفكيك هو تدمير هذا المبنى كأوروبي، وإعادة بنائه من كل أمة طبقاً لظروفها.

لذلك يكتسب بناء الدولة في العراق منذ ستة آلاف سنة أهمية كبرى في فهم التاريخ، تاريخ الأقوام. ولا يقلل من ذلك وحشية الراسمالية الأميركية والخبث

الركَّب على مصلحة الوجود للكيان الصهيوني في تدمير هذا الحضور التاريخي من أجل نهب ثرواتي ومن أجل تثبيت كيان لن يكتب له التاريخ عمراً مديداً حيث يقوم على القوة المجردة ليس أكثر. فالجهل بالتاريخ في رأس الإدارة الأميركية بقيادة جورج بوش التي دمرت العراق، وتواصل التدمير بقيادة أوباما، لا ينفي ان التاريخ قائم، وتدميره محال، والأهم أنه لا ينفي الهدف الرئيسي للتدمير وهو مواصلة احتجاز التطور العربي حتى قُطرياً فما بالك على صعيد قومي.

يفتح هذا على قضية مفصلية وهي ان الوعي الذليل/التابع للعديد من المثقفين/ات العرب انشغلوا في لعبة طفولية ألقت بها لهم الإمبريالية والصهيونية وحتى، ويا للطرفة، الأنظمة القطرية العربية، وهي أن عراق "ديمقراطي– كما يصفون" يتطلب غزوا راسمالياً غربياً يبدأ بحرقه تماماً، ولا سبيل آخر. وثالثة الأثافي، أن هناك من لا زال يجادل على هذه الأرضية مما يعيد للذهن أن التبعية ليست في المصالح فقط بل في تشكيل الوعي، فليدخل كل منا في رأس ذاته ويختبرها!

ما يهمنا في هذا الصدد وجود أمم قديمة كانت لها مقومات الأمة، التي لا تزال تشكل اساس تحديد، ولا اقول تعريف، معنى الأمة، وفي الأساس من هذا وجود ارض للشعب والشعب عليها، يبني عليها مقومات بقائه، استراتيجيات بقائه، ويدير شؤونه، ويحمي موارد رزقه، وينتج مأكله وملبسه، ويقيم مساكنه ويطور هذه وتلك ليكوَّن في النهاية ثقافة خاصة به، تكون مزيجاً من طبيعة العمل والسكن والتفكير والشعر والفلسفة والتدين...الخ.

وبحكم الوجود الجغرافي هذا، وجود الحيِّز، والتجاور الجغرافي كذلك حيث تتلاقى وتتلاقح وتتصارع الأمم مع بعضها البعض، سواء من أجل المصالح، حالة الإمبراطوريات، أو من أجل المتاجرة حالة مختلف الأمم وليس الإمبراطوريات فقط. وهذا ما يعطي التاريخ البشري اكتماله من حيث جدلية التطور داخل الأمة الواحدة وجدلية العلاقة/تجارة/ صراع مع الأمم الأخرى. هذا إضافة إلى وجود قبائل المابين، اي المجموعات البشرية الرعوية التي لم تشكل

اماماً مستقرة، كالقبيلة العبرية التي سُحقت في مجرى التاريخ لهذا السبب بالذات، ولم يُعثر لها على معالم حقيقية بمعنى أن ما هو موجود هو إيديولوجيا تحاول صناعة أمة! فالبعض يزعم أنها ذابت في مصر أو في فلسطين أو في الجزيرة العربية، وهذه أمور متروكة لعلماء الأركيولويا ليحددوا كم في المئة من الرواية الأسطورية التوراتية يقترب من الرواية التاريخية، ولماذا يهتم النظام الراسمالي العالمي "باصطفاء" وباصطناع هذه الأمة المسحوقة والمفترضة من بين امم وأقوام مثلها عجزت عن مواصلة البقاء المشتبك مع التاريخ!. ويكفي ان نشير فقط إلى أن علماء آثار وعلوم أخرى (شلومو ساند) يهوداً توصلوا ويتوصلون أكثر إلى أن لا وجود لما تسمى دولة أو دولتي (العبرانيين) اليهود في فلسطين. وهذا يدعم التحليل العلمي الذي يؤكد وجود معتنقين لديانة يهودية، وليس قوماً يهوداً.

لعل ما يكشف الزيف والنفاق "العلمي" للمركزانية الأوروبية وتذيل مثقفيها ومفكريها لقادتها السياسيين، للطبقات الحاكمة/المالكة، هو تجاوز هؤلاء على علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ورواية التاريخ، وقبول، وحتى دعم مزاعم وجود أمة يهودية، ومطلب الاعتراف بالكيان الصهيوني الإشكنازي كدولة يهودية. أما وهذا هو الحال، فعلينا أن ندقق في "الواردات الفكرية" من الغرب، وتطهيرها من الدنس "العلمي" المدسوس فيها بقصد. وهذا قول نقصد به التوابع الثقافيين العرب للغرب الرأسمالي. وللتوضيح عملاء الثقافة، كمبرادور الثقافة.

لعل الفارق الأساس بين الأمم القديمة والأمم الحديثة هو في الوجود التاريخي المتواصل في الحيز الجغرافي، في الإنتاج الحضاري والثقافي وفي الصراع التاريخي بالطبع. هذا ما نلمسه بوضوح حين نقرأ علاقة الأمة العربية كأمة قديمة بالأمم القديمة الأخرى المحيطة بها وخاصة الفارسية والإثيوبية، والتركية.

موضوع الأمة، يفترض مباشرة موضوع الأرض إذن. وهذا ما يطرح السؤال الأكبر من الكيان الصهيوني بكثير، اي ما هي شرعية مختلف المستوطنات البيضاء رغم حجمها ورغم ثقلها الاقتصادي وتقدمها الصناعي؟

هل هي أمم بالمعنى التاريخي وبمعنى الوجود والتطور الطبيعي للأمم في التاريخ، أم هي أمم مفتئتةً على التاريخ، قامت على اسس غير واقعية، بمعنى على أرض غيرها، وغير إنسانية بمعنى ذبح الأمم الأصلية. في هذه القائمة تندرج الولايات المتحدة الأميركية وبشكل خاص نواتها الأنجلو–ساكسون بروتستنانت، وكندا واستراليا ونيويزلندا والبيض في جنوب إفريقيا، وبالطبع مختلف التجمعات البيضاء في أميركا اللاتينية الذين بدأ الأصلانيون مؤخراً يرغمونهم على دفع ضريبة التاريخ، كما في بوليفيا وفنزويلا والتشاباس في المكسيك. وفي الذيل من كل هذا، أُكذوبة "الأمة اليهودية" اي المستوطنين اليهود في فلسطين والذين ما زالوا يستوطنون ويأتون للاستيطان ويسمون أنفسهم أمة على مرأى من كل علماء التاريخ في العالم، وهو أمر لا يثير الرفض ضد هذا المشروع بقدر ما يثير الاحتقار للعلماء والأكاديميين والساسة الذي يصرون على أن هناك من كل هؤلاء أمة يهودية!. إن تجميع أفراداً أو مجموعات من أكثر من مئة أمة، وغرسها بالقوة في فلسطين هو مثابة فندق كبير، وليس وطناً، لمجموعات مارقة عابرة، هو مثابة نموذج ل أمم متحدة أخرى. فهل الأمم المتحدة هي أمة! ناهيك عن أن هذه الأمم المتحدة الثانية كتلة متفجرة من الحقد والتعصب والقنابل والمال.

بدون الأرض الشرعية، لا تكون الأمة معطى حقيقياً، بل تكون حالة احتلال حتى وإن تقادم الزمن على الولايات المتحدة مثلا لمدة 230 سنة، وهي التي لم تتمكن من البقاء إلا لأنها ذبحت ذبحاً شبه تام الأمة الهندية الحمراء هناك، واحتلت مكاناً يكفيها للبقاء من حيث الجدوى الاقتصادية، وهذا أحد شروط زوال الكيان الصهيوني ما لم تسعفه القطريات العربية بتوسيعه "من الفرات إلى النيل" ليكون عندها الحلول في الجسد العربي ومكانه. هل هذا قطع لمسار التاريخ؟ لست أدري، ولكن الناس تصنع التاريخ لأنه ليس قدراً مكتوباً، بل حدثا يتم تدوينه !

وقد تفيد الملاحظة هنا، أن دول الاستيطان الأبيض تجمعها ثقافة مشتركة خاصة. هي جميعاً عدوانية بالطبيعة، وتلعب الدور الأساس في تخريب

السلام بين الأمم، فهي وارثة الدور العدواني لراسمالية المركز الأوروبي الذي ما زال يشيخ (هذا إذا قارنا تدهور الاقتصاد الأوروبي مقابل الصعود الراسمالي الصيني) رغم تجمعه الدفاعي داخليا والعدواني خارجياً (في الاتحاد الأوروبي)، وهذا راجع إلى ثقافة المنشأ كثقافة عدوانية قاتلة بمعنى أنها تجمعات إبادية أبادت الأمم القديمة في الأرض التي احتلتها واستوطنتها. وتجمع بين هذه الدول مواقف مشتركة ضد الأمة العربية وتحديداً ضد الشعب الفلسطيني وفي دعم الكيان الصهيوني والقتال حتى نيابة عنه[1].

إلى جانب الأرض كأساس، يأتي الإمتداد الزمني، التواصل في الزمن، الحضور في التاريخ ليكمل جدلية المكان والزمان اي الحضور في الجغرافيا وفي التاريخ. بل لا يكون للمكان معنى، إذا لم يكن له تواصله كحامل لمجتمع بشري زمنياً. لكن هذا التواصل حتى لو امتد، لا يكتسب شرعية تاريخية ولا إنسانية إذا كان المكان مغتصباً، ومضمخاً بدماء الأمم المبادة أو المطرودة، وهذا ما يعطي المكان ، الحق في الوجود في المكان، الأهمية والأسبقية بل الدور المقرر.

قد يجادل البعض هنا، أن هذا التقوُّل بامتلاك المكان هو فكر برجوازي يقوم على الملكية الخاصة، وأن لا علاقة أو اساس له بالفكر الاشتراكي. وقد ينقسم من يتقولون هكذا إلى أكثر من فئة: ماركسيون حرفيون لا يفرقون بين الوجود المجتمعي العام وبين الملكية الفردية الحصرية، أو ماركسيون صهاينة، يرفضون بشكل مصطنع فكرة الوطن ويستبدلونه بالمكان لتبرير الاستيطان اليهودي الصهيوني في فسطين،وأغلب هؤلاء تروتسكيون، أو باممية المكان لكل إنسان، وهذا قول افتراضي لا مكان له في واقع البشرية الحالي حيث يموت عشرات آلاف الأفارقة وهم يحاولون التسلل من تحت الماء ليعملواعبيداً في

[1] في حرب 1948 التي طردت الشعب الفلسطيني من وطنه كان معظم الطيارين، والمدفعجية، أطباء العيون وقادة الدبابات...في جيش الصهاينة هم متطوعون من العديد من بلدان العالم وخاصة من بلدان المستوطنات البيضاء (ليس المقصود بتطوعهم أنهم يهوداً). وبالطبع، ما زال الأمر على حاله، أنظر، عادل سمارة، لاقتصاد السياسي للصهيونية، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2008. فصل موقع الصهيونية في الامبريالية والنظام العالمي ص ص 41-81.

اوروبا. بينما يرى هؤلاء [2]الماركسيون في الكيان الصهيوني الذي اغتصب أرض فلسطين كياناً طبيعياً.

لمفردة الوطن محمولاً اشتراكياً بالضررة والقطْعْ لأنها تعني الجميع. هي الفكرة التي قتلتها الملكية الخاصة على مرحلتين:

- مرحلة التحكم بفائض إنتاج الذات والغير.
- ومرحلة إقامة الدولة بما هي طبقية بالضرورة.

وإلى أن يتم تفكيك الدولة والملكية الخاصة، يظل الوطن قومياً، لا أممياً، ويظل لكّل حقه في الحياة وطنه دون غيره إلى أن ينقل الإنسانُ التاريخَ إلى المرحلة الأرقى، زوال الملكية الخاصة (للخيرات المادية وللمرأة) والدولة.

في بدايات تفتُّح الماركسيين الفلسطينيين الذين مارسوا الكفاح المسلح بعد 1967، أُخذوا، بل أُخذنا، بفراءات هشَّة المحتوى براقة المظهر، أن ليس للطبقة العاملة وطناً، لنقع في فخٍّ مفاده أن لا ضيرَ في الاعتراف بالكيان الصهيوني الذي باسم الطبقة العاملة وغيرها، اصرّ على اغتصاب وطننا وطردنا منه؟ فأيَّة كولونيالية للذهن هذه! لكن عين الغرابة، أن هناك من يرفضون تغيير ما صُبَّ في ذاكرتهم تجاه هذا الكيان، وهم حتى رغممغادرتهم لكافة أنواع الشيوعية من ماركس وحت ستالين، لم يغادروا هذا "الولاء المستخذي" للكيان الصهيوني، ولا إخال أن هذا أمراً سوى عجز الهمَّة البحثية/العلمية/الكفاحية، وبغير هذا التفسير ننتهي إلى "التخوين" الذي يعيب كثيرون على كاتب هذه السطور استخدامه، وقد اقول هنا إن الجهل خيانة حين يجري الإصرار عليه وحبه وحتى عشقه!

والسؤال هو: في عصر الدول القومية، ورأس المال، لماذا تُجاز الملكية الخاصة بمعنى قيام عدوان استيطاني بترك مكانه أو أماكن عيشه ومن ثم طرد شعب والحلول محله، ثم اعتبار مطالبة الشعب بوطنه : "موقفاً غير اشتراكي ومطالبة بملكية خاصة". فإذا كان الوطن حتمياً للحياة في هذا العصرعليه، فالأجدر به أهله. وإلى حين تحول كل الأوطان إلى أمكنة، يكون هناك عالم

مختلف، ولا خلاف فيه.

لعل الأمر أكثر وضوحاً هنا. فالمستوطنين الذين جيىء بهم من أكثر من مئة أمة وموقع، لم يكونوا كتلة أو تجمعا واحداً، لنقول شعب حُمل وأُلقي به في اليمِّ، فلنكن كرماء نحوه. والذين ذُبحوا منه هم في المانيا، وخاصة بافاريا، إما أن نعود كما كنا وكان لنا، وإما أن يطالبوا بحق العودة إلى هناك! وهذا المطلب هو الذي يجب أن يكشف العنصرية الألمانية بدءاً من كبار المفكرين المحدثين هناك (هيجل، فيبر، هايدجر، ليست...الخ) وانتهاء بهتلر نفسه وحتى السيدة ميركل التي رقصت احتفالاً بهيروشيما غزة يوم مطلق العام 2009!

هذا المشروع الصهيوني ليس مشروع أمة ولا نتاج مذبحة، هو مشروع للراسمالية العالمية في مواصلة استغلال الوطن العربي، ومن هنا، تتساقط مختلف التنظيرات المضادة للنضال القومي ضد الاحتلال، كما يتاقط القمل عن جسدٍ تطهر منه، هذه التنظيرات التي تعترف بالكيان، أو التي تزعم أن الوطن ليس ضروريا: (وهذه من انبهارات الراحل إدوارد سعيد بأدورنو الذي أنتج هذه النظرية ربما خصيصاً لتبرير استيطان مئة "شقف/قطع – من أمم– باسم اليهودية في وطن غيرهم).

يترتب على الوجود في الحيز/امتلاكه، والتواصل في الحيز/ الزمان المعنى الحقيقي لوجود الأمة تاريخها مبلوراً في ثقافتها، وهذا المعنى يكتسب قيمته، كما اشرنا أعلاه من الإنتاج المعيشي والثقافي المتواصل والمتراكم وهو ما يسميه الكثير من المفكرين، اللغة، والعادات، والطموحات، وأحيانا الدين كمشتركات للأمة...الخ .

أما الحلقة الهامة الثالثة بعد الوجود المكاني والامتداد الزماني، فهي العلاقة بروح العصر ورؤية المستقبل، بمعنى، ما هي المصالح المادية لمجتمع معين، لأمة معينة وفي مرحلة تاريخية معينة ما هو مشروعها؟ وطالما نحن في عصر راس المال المعولم، والأهم طالما نحن في عالم سمته الأساسية مجتمعات مبلورة طبقياً، ما هي المصلحة المادية لكل أمة، وما هي المصالح المادية لكل طبقة في الأمة الواحدة؟

فليست المصلحة المادية لأمة معينة في حقبة تاريخية معينة، هي دائماً جماعية ومشتركة لمختلف طبقات، هذه أو تلك، الأمة، وإلا لما كانت هناك اهمية ولا دور للطبقات، ولما كان التاريخ سجِّلاً للصراعات الطبقية. وهذا يعيدنا ثانية إلى الأمة والطبقة في الفكر الاشتراكي. وفي الماركسية تحديداً. وفي هذا الموضع أو المكوِّن الأساسي الثالث للمسألة القومية يمكننا الدخول إلى جوهر المسألة القومية العربية، لكي نجادل بوضوح وثبات بأن المشروع القومي للطبقات الشعبية في الوطن العربي، عربية وغير عربية هو مشروع وحدوي واشتراكي لأن هناك مصلحة مادية للطبقات الشعبية في الوحدة والتطور والتنمية وصولاً إلى الإشتراكية. وهذا ما يتأكد به ومنه الطلاق الواضح بين الطبقات الشعبية وبين البرجوازية الكمبرادورية الحاكمة التي هي تجزيئية وتابع. فعلى ماذا يختلف العمال والفلاحون في الوطن العربي وهم لا يملكون، أو ربما يملكون ما يسد نصف جوعهم؟ هل يختلفون على الاشتراكية التي توحد الأمة، أم يختلفون على حتمية تلاحمهم كي ينتصروا! وعلى مِنْ، على طبقات عميلة بالعلن.

وإلى أن نعود لمناقشة هذا الأمر مجدداً ولاحقاً، تجدر الإشارة في هذا الصدد، أن الذين ينسبون إلى الأمة العربية، وتحديداً إلى القومية العربية نزعة شوفينية واضطهادية، إنما يرمون من وراء ذلك خدمة البرجوازيات المحلية التابعة وسادتها/حلفائها من برجوازيات المركز والصهيونية. فالطبقات الشعبية في الوطن العربي خاضعة لاحتلال طبقي محلي، ولاستعمار أجنبي بمحتوياته الاستطانية والعسكرية وبالتبادل اللامتكافىء المحمي بقوة السلاح. وهو ما يجعل من الطبقات الشعبية العربية قوة حركة تحرر وطني وليست أمة/طبقة شوفينية عدوانية. وإذا ما كان الأعداء هؤلاء يقيسون على القمع الذي مورس تحت شعار القومية العربية، وباسم الأمة العربية، فهذا لا يقلل من حقيقة أن الطبقات الشعبية العربية، شأنها شأن نفس هذه الطبقات من الإثنيات والقوميات الشريكة في هذا الوطن، خاضعة لنفس القمع والاستغلال المزدوج، المحلي والعالمي (المركزي طبعاً).

2- أمة تحت العدوان المستدام!
القومية المغتالة في أمة مغتالة

http://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=1032

قد لا تكون هناك حالة قومية في العالم تعرضت للتشكيك حتى بمجرد وجودها، وتعرضت لعدوانات فكرية وأكاديمية وعقيدية وعسكرية وثقافية...وألوان غيرها بقدر ما حصل ضد القومية العربية. هذا على صعيد أدوار الأطراف الخارجية، أما داخلياً، فالأمة العربية هي الوحيدة التي أُسقطت فيها الطبقات الحاكمة على قصور الحكم بالمظلات والتي قد تكون نهايتها امتطاء طائرات للخروج الأبدي حين تشتعل الثورة الحتمية ضدها حيث لم تترك اي خيار سوى وجوب التصفية النهائية لها.

والأمة العربية ربما الأمة الوحيدة التي رغم وجود الشعب (الأمة) قبلاً إلا أن الدولة لم تأت أو لم تُبنَ على يد بُناة محليين كما هو الأمر الدارج عالمياً، بل تجهيز فريق حكم، اجهزة حكم بترتيب الاستعمار، وجرى تفكيك/تفصيل قطريات عربية لكل فريق وتنصيبه عليها.

رغم أن الأمة العربية هي من الأمم القديمة، والتي شهدت في تاريخها الطويل تكوين دولة وإمبراطورية، إلا أنها تخلفت في موجات القومية الثلاثة على مستوى العالم، تخلفت عن مختلف الأمم الأخرى في تشكيل دولتها الواحدة مما فتح باب المزاعم بأن هناك أمماً عربية[3]. وهذه الموجات هي:

1) في عصر القوميات في أوروبا في القرن التاسع عشر، كانت الأمة العربية خاضعة في معظمها للاستعمار التركي، والذي كان يحكمها باسم الإسلام

[3] راجع تنظيرات حزب العمال الشيوعي المصري وتمفصلاته في أكثر من قطرية عربية. ما هو لافت أن فرع هذا الحزب في الأوساط الفلسطينية، وبناء على قاعدة التفكير أن ليست هناك أمة عربية واحدة انتهى هذا الفرع إلى الذوبان في أضعف قطرية عربية، أي منظمة التحرير الفلسطينية، حيث ذاب جناح منه في حركة فتح وشكل جناح آخر منظمة فدا التي لم يبق من ماركسيتها غير التشدد ضد الإسلام، والمهم أن كل هذه المنظمة انتهت مع أوسلو .

والخلافة[4]...الخ. ومن المفارقة أن الضعف والوهن الذي تعيشه الأمة العربية اليوم ولاسيما على يد الطبقات الحاكمة من جهة، وقطاع واسع من مثقفي السلطان من جهة ثانية، هذا الضعف يغري تركيا الحالية بمحاولات إعادة سيطرتها، ولكن هذه المرة عبر هيمنة إيديولوجيا الخلافة[5]، ، وكأن تلك الخلافة كانت مفخرة حريات ونمو للعرب، أما الهدف الحقيقي فلا خلافة ولا دين، وإنما طمع البرجوازية التركية في أخذ حصة من سوق العرب لتصريف المنتجات التركية في سوق واسع يستهلك ولا ينتج، أخذاً بالاعتبار حالة تركيا مع أوروبا "كأهل الأعراف في القرآن"، فهي لا تنتج بما ينافس أوروبا في سوق الأخيرة، وليست مقبولة ثقافيا وعرقيا من قبل أوربا التي هي أكاديمية العنصرية والعرقية في العصر الحديث رغم أنها من أكثر الدول التي خدمت الكيان الصهيوني ! عجيب، كيف لا يرى هذا الكثير من الإسلاميين!

2) وبدوره أرسى اتفاق سايكس–بيكو أسس تجزئة الوطن العربي بحيث لا يتحد ولا يتطور، وهذا كان اساس الدولة القطرية التي لم تتولد محلياً، بل اقامها المستعمِر. وعليه، فإن الأمة العربية كانت من الأمم التي لم تعش مرحلة الموجة القومية الثانية، التي غطت فيها حركات التحرر الوطني الفترة من ثلاثينات إلى سبعينات القرن العشرين. فقد تم تمرير اشكال هجينة ورخوة من الاستقلالات مما حال دون تبلور أنظمة جذرية تم قيامها على فعل ثوري يهز بدوره الثقافة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية. لقد كانت حالات قليلة هي التي شهدت نضالاً حقيقياً ضد الاستعمار (الجزائر واليمن الجنوبي)، ولكنها :

أ) من جهة أولى أتت إلى المسرح في فترة اكتمال التقسيم والتجزئة القطرية العربية، فلم يكن امامها سوى أن تجلس في المربع المفصل لها كقطريات

[4] وبعيداً عن الدخول في نقاش هل يحق للعثماني أن يكون خليفة، أو أن الخليفة يجب أن يكون من قريش، أو على الأقل عربي، فإن النقاش الأساسي أن الدولة العثمانية جعلت من الوطن العربي منطقة متخلفة، وحين هُزمت العثمانية حافظت على دولتها، وتركت مصير هذه المستعمرات للاستعمار الغربي. ولأن تركيا كانت هي المركز، فقد كان واضحاً ان المحيط العربي كان متخلفا عنها حينما تفككت هذه الامبراطورية بفعل الحرب الاستعمارية الأولى.

[5] لا غرابة إذن حين نسمع محللين سياسيين وأكاديميين اتراكاً هذه الأيام يركزون هجومهم على القومية العربية بوضوح زاعمين أنهم يتحدثون باسم الدين وليس باسم الطورانية!

جديدة.

ب) كما أنها، أي النضالات الاستقلالية الجذرية، لم تحصل في اقطار عربية كبيرة يمكن أن تلعب دور الدولة المركزية في توحيد اقطار أخرى.

ت) هذا ناهيك عن أن اية محاولة لمشروع بسماركي عربي كان الاستعمار والأنظمة القطرية التي اقامها له بالمرصاد.

3) إضافة لتلك التطورات السلبية، بل وتأسيساً عليها، أصبح الوطن العربي من أول المناطق في العالم التي يتم فيها تطبيق إحدى الاستراتيجيات غير المعلنة للإمبريالية في حقبة العولمة، وهي رفع سياسة "فرق –تسد" إلى مستوى التفكيك والتذرير، "تذرير المحيط وتركيز المركز". تجلى ذلك في اختلاق الموجة القومية الثالثة وهي موجة قوميات جديدة، في غالبيتها مقودة من نخب برجوازية مرتبطة بالأجنبي. كانت بواكير ذلك محاولات تشكيل دولة للموارنة، أما التنفيذ العملي فجاء في حقبة العولمة كما يتم في العراق (كردستان الصهيونية) وليست كردستان حزب العمال الكردستاني، ومحاولات تفتيت السودان، وتحريك قيادات طائفية من القبط، ونخب برجوازية من الأمازيغ، والطوارق...الخ[6].

شهد هذا المناخ جدالات ووجهات نظر على صعيد العالم بأسره بخصوص المسألة القومية العربية، بمعنى أن المسألة القومية العربية كانت ولا تزال مفتوحة للتدخلات من مختلف الاتجاهات عالمياً . فالكتلة الإشتراكية، كانت مأخوذة في موقفها من الأمة العربية بمسائل ثلاث:

الأولى: التفسير الدوجمائي لطرح ماركس غير المكتمل بشأن المسألة القومية. فمن المعروف ان ماركس لم يطور نظرية متكاملة من المسألة القومية كما لم يفعل ذلك أيضا كلاسيكيو الماركسية. وهذا ما جعل تعامل الشيوعيين والاشتراكيين الذين عالجوا المسألة القومية تعاملاً مرتبطاً بقراءة غير معمقة ولا

[6] كانت المرة الأولى التي لاحظت هذه التوجهات حين دراستي في بريطانيا في جامعة لندن، 1985، حيث الكثير من الدراسات التي تجادل بعدم وجود أمة عربية، والتي ربما من مؤسسيها برنارد لويس، وهي توجهات تفتح في التحليل الأخير على الداوئر الرسمية والمخابراتية لإمبريالية والصهيونية.

مكتملة وغير مقصود بها التشكيلات المحيطية في حقبة ماركس وحتى ما بعده. وهذا يرتد الى فشل الكثير من الماركسيين المتواصل في التقاط هذه الأمور وحتى في قراءة طرح ماركس للمسألة بشكل دقيق. ورغم ان كتابات ماركس نفسه عن القومية ضئيلة إلا أنه جلَّس كتاباته هذه ضمن سياق تاريخي مناسب وعملي. كتب ماركس:

" ورغم انه ليس في الجوهر ، وإنما في الشكل، فإن نضال البروليتاريا مع البرجوازية هو بدايةً نضال قومي. يجب على بروليتاريا كل بلد، بالطبع، في البداية ان تحل المسائل مع برجوازيتها[7]"

وكتب كذلك:

" يُلام الشيوعيون على الرغبة في إلغاء البلدان والقومية. فليس للعمال وطناً. فليس لنا ان نأخذ منهم ما ليس بيدهم. وطالما ان على البروليتاريا اولاً ان تمسك بالسلطة السياسية، فإن عليها ان تصعد لتكون الطبقة القائدة للأمة، عليها ان تشكل هي بنفسها الأمة، لذا، حتى هذا الوقت هي منتمية قومياً ، وإن كان ذلك بخلاف المعنى البرجوازي للكلمة[8]"

وفي تعقيبه على ثورة كميونة باريس كتب ماركس:

" لم تتعرض وحدة الأمة أبداً، لأي تهديد، ولكن الأمة كانت ستنظم بموجب دستور الكميونة . ففي مختلف نداءاتها إلى سكان المناطق الفرنسية، فإن الكميونة طلبت من الكميونات الفرنسية الأخرى الالتقاء في أمة تتحد فدرالياً بحرية، مع كميونة باريس، من أجل تنظيم قومي تخلقه الأمة الفرنسية بنفسها للمرة الأولى في تاريخها[9]"

إذا كان هذا قول ماركس نفسه، فلماذا يلتزم متمركسون بالتفسير

[7] Marx Engels, The Communist Manifesto. Ed, by Samuel J. Beer Appleston-Century-Crofts, Inc, New York. 1955.p.21

[8] Marx Engels, The Communist Manifesto. Ed, by Samuel J. Beer Appleston-Century-Crofts, Inc, New York. 1955.p.29.

[9] البيان الشيوعي، أول ترجمة غير مزورة، إعداد العفقيف الأخضر ، منشورات جاليليو، القدس 1976: 108.

الصهيوني والتروتسكاوي والستاليني للأمة العربية، اي ضد الأمة العربية وحدها من دون غيرها؟ (اليست مفارقة ومثار ضحك أن يلتقي التروتسكيون والستالينيون ضدنا، وهم لا يلتقون حتى في المقابر!)

لكن المفهوم السائد بين كثرة متكاثرة من الماركسيين عامة عن القومية ظل مأخوذاً بمقولة ماركس "القومية أداة بيد الطبقة البرجوازية" (خاصة حينما تكون في السلطة)، وهو ما انتهى بهم إلى موقف مرتبك وفاشل من المسألة القومية بزعم أنها تخدم مصالح هذه الطبقة. وبالطبع، جاء زمن، لم تعد فيه البرجوازية قومية ولا حتى وطنية في العديد من بلدان العالم. لم يكن يعرف ماركس في زمانه طبقة برجوازية كمبرادورية، ولا نقول تجارية. فرأس المال التجاري كانت له اليد الطولى في الاستثمار في البدايات التصنيعية والتحول إلى راسمال صناعي ، أقصد في اوروبا. والتجارة البعيدة كان لها دور رئيس في انتقال أوروبا من الإقطاع إلى الراسمالية. ورغم ان النظام العالمي كان في عصر ماركس منقسماً بوضوح إلى مركز ومحيط، إلا أن صورة المحيط كانت لا غباش عليها، كان المحيط مجرد مستعمرات محكومة وتابعة ومتخلفة.

لكن موجة القومية الثانية التي تجسدت في استقلالات بلدان المحيط، حملت إلى السلطة هناك اشكالاً مشوهة من النظم التي يسميها كثير من الماركسيين الغُلاة في رفض القومية، يسمونها الدول القوموية، في نقد لمبدأ القومية الاستقلالي عن الغرب الإمبريالي وعن الشرق البيروقراطي الذي تحول قبل رحيله إلى طامح إمبريالياً كذلك، أكثر مما هو نقداً لتبعيتها أو عدم دمقرطتها، وغالباً ما قُصد بها الأنظمة العربية ذات التوجه القومي في العراق ومصر وسوريا.

تجاوزت الأنظمة الرسمية في الوطن العربي موجة القومية الثانية دون أن تتطور حتى إلى قطريات مستقلة فعلاً، بل إن الأنظمة فيها، أو في أحسن الأحوال غالبيتها، كانت ولا تزال تحت سيطرة طبقات حاكمة من الكمبرادور، هي نفسها بالمعنى المجازي مستورَدة (بمعنى أنها معينة ومدعومة من العدو الاستعماري، فلا هي منتخبة ولا تنموية) وبالتالي، فإن إيديولوجيا الاستيراد

بالمطلق هي ديدنها. وليس هذا لتبرير عدم وصول ماركس إلى توقع هذا اللون من الطبقات.

ما اقصده هنا هو أن بلدان المحيط جلبت إلى الصورة السياسية والنظرية ظاهرة "إجهاض ضخم"، حركات وطنية ضد الاستعمار تحولت حين وصلت الحكم إلى طبقات غير ذات مصلحة قومية/وطنية، اي برجوازيات غير قومية. فهي نعم بلا تطور ولا تنمية ولا سوق يغريها بحمايته لأنها ليست إنتاجية لتفعل ذلك، وبالتالي لا داع لاستخدام القومية لحماية والسيطرة على السوق المحلي، فالسوق المحلي هو مرتع لمنتجات الأجنبي، فتحميه من أجل مَنْ إذنْ[10].

والسؤال هو: إذا كان ماركس لم يشهد هذه الواقعة، واقعة وجود طبقات برجوازية غير قومية، لأن بلادها ليست مستقلة ولا صناعية، فهل يجوز لنا تخطي الحدود التي وضعها ماركس على الماء؟ لنقول إن القومية في المركز غيرها في المحيط، والقومية لدى الطبقات الشعبية غيرها لدى البرجوازية؟ نعم يجوز لنا ذلك. ومن يقرأ الثورة الصينية يفهم معنى العلاقة بين القومية والشيوعية.

وهذا الاختلاف لا يرتد إلى العرق أو الدين أو اللون أو الجغرافيا، وإنما بشكل اساسي يرتد إلى التطور الاقتصادي الاجتماعي وما تنشأ على كتفيه من مصالح مادية هي التي تحدد للطبقات مواقفها وسياساتها. يرتد إن شئت إلى الفهم المادي التاريخي وقرائته بالاقتصاد السياسي.

إذن لا بد من قراءة لموقف الطبقات الشعبية من المسألة القومية. قراءة غير مركوبة بموقف مسبق من المسالة القومية، لا سيما في حقبة التحرر الوطني، وما بعدها إذا كانت حقاً هي حقبة تحرر وطني فعلاً، تناقض تلك القراءة المغلقة لأفكار ماركس نفسه من المسألة القومية كما اشرنا اعلاه.

من هنا كانت قراءة العديد من الحركات الاشتراكية والشيوعية في

[10] حينما كنت أكتب هذه السطور، استمعت للمذياع بأن جورج ميتشل مندوب البيت البيض للإشراف على التسوية زار الجزائر والتقى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي رشح نفسه لدورة ثالثة لحكم من شعب الجزائر.

الوطن العربي للمسألة القومية من مدخل الموقف المعادي عبر خطيئة إجراء مطابقة بين المسألة القومية، وبين الطبقة البرجوازية. لقد كان هؤلاء محفوزين بأكثر من اختلاط فكري نظري. فمن جهة اعتبروا انفسهم ممثلين للطبقة العاملة، وحتى (البروليتاريا) في بلدان أكثرية سكانها من الفلاحين وحتى البدو، ولا يعدو سكان المدن أل 20% ناهيك عن أن تلك المدن لم تكن مراكز صناعية كما أن نمط الإنتاج الراسمالي لم يكن مهيمناً في تلك التشكيلات. وأبعد من ذلك، فقد كانوا احزاباً شيوعية في بلدان ما تزال تحت الاستعمار أو شكلية الاستقلال، مما يؤكد تشككنا في مصداقية مقولة " ما بعد الاستعمار".

وربما كان تخلف البرجوازية السياسي الوطني والقومي من العوامل التي شجعت الشيوعيين على عدم أخذ المسألة القومية بالاعتبار طالما هي منسوبة إلى هذه الطبقة. لكنه يبقى فهماً متخلفاً، لواقع متخلِّف!

لكن، دوراً معيناً لعبه الواقع الموضوعي في هذا المستوى، وهو أن هذه الأحزاب نبتت في بيئة التجزئة القطرية، مما وضع مثقفيها او مفكريها في بيئة مشوهة، بمعنى، وجود واقع قطري متهالك وتابع للاستعمار، مما أغرى بالبحث عن كعبة للحج إليها، فكانت الاتحاد السوفييتي الذي اخذ يصدِّر إلى هذه الأحزاب تنظيرات جاهزة مفادها :" أن الأمة العربية أمة في طور التكوين". وهذا الواقع القطري المشوه هو نفسه الذي حجز عن هؤلاء الشيوعيين أهمية العمق القومي وضرورة النضال من أجله وليس ضده ولو على الأقل من باب أن انتصار ثورة اشتراكية في قطر صغير وشديد التخلف، هو أمر بلا أفق، بينما الاشتراكية دائما تتطلب لنجاح مشروعها الاجتماعي الاقتصادي كتلاً كبيرة.

وهكذا وقع هؤلاء ببراءة، وربما لا، بين فقرهم الفكري الذي لا مناص منه في بلدان مرت منذ مذابح التتار في بغداد 1258 وحتى اليوم بأنماط من الاحتلال والاستعمار الخارجي ولاحقاً المحلي، لذا لم تنفتح على الفلسفات والثقافات ولا على التطور الصناعي، وبين تتلمذهم على الاتحاد السوفييتي وتحديداً في فترة نشوة الانشغال في البناء الصناعي للاشتراكية ومأزق الضبط الفكري أو فرملة التطور الفكري الحر للنظرية الشيوعية، هذا ناهيك عن جهل

السوفييت أنفسهم بالمنطقة تاريخاً وواقعاً، ووقوعهم تحت مؤثرات الحركة الصهيونية لا سيما من فرزتهم "كجناح يساري" . فمن كان سيعطي بالاً كبيراً لتطوير اناس يأتون للتتلمذ وليس للحوار؟ ومن هنا كان دور "الاتحاد السوفييتي المعلِّم" الذي لا يُناقش! لذا، يقرأ من يتابع تلك الفترة أطروحات عن النضال الأممي للعمال العرب واليهود في فلسطين!، رغم أن العمال اليهود ليسوا سوى مستوطنين مسلحين وفاشيين!

ورغم تفكيك الوطن العربي، ورغم التخلف الذي كان يهيمن فيه، إلا أن الطبقات الشعبية العربية كانت دائما مع الوحدة العربية، وكلما حصلت الطبقات الشعبية على فرصة التعبير عن نزوعها للوحدة، كانت تؤكد ذلك بوضوح وهي الأمور التي لم يتمكن الشيوعيون العرب آنذاك من التقاطها. فإنه بمقدار ما كانت الجماهير اقل ثقافة، وتتحرك بحسها الطبيعي، كانت القطريات لم تتمأسس بعد، وهذه كانت فرصة حقيقية لتمزيقها لو توفرت الأداة الشيوعية الثورية ذات البعد القومي من جهة، والبعد المنطلق محلياً من جهة ثانية، لنقل بدرجة أو أخرى ذات منهج ماوي. أما اليوم، فالجماهير اكثر وعيا ووضوحا، ولكن النخب مخروقة بالقطرية التي تتسلح بأحدث تقنيات القمع والتفكيك؟

كانت قمة الاستخفاف بغير علم في موقف الاتحاد السوفييتي في عهد ستالين أو الطرح الستاليني الذي اعتبر الأمة العربية "أمة في طور التكوين"، واعتبر في الوقت ذاته أن الكيان الصهيوني سيكون قاعدة للاشتراكية في المنطقة. مأخوذا، من ضمن ما أُخذ به، بحركة الكيبوتصات التي كانت مصيدة لليهود ذوي النزعة اليسارية الذين لم يكن لهم ليصمدوا إستيطانياً ضمن مشاريع خاصة سواء يقيموها أو يقيمها غيرهم من الراسماليين. لكنهم كانوا يهوداً وصهاينة، أما الاشتراكية فكانت صَبغةً من النوع الرديىء الذي يذوب مع الندى، فما بالك بالغسيل. اما هذه الكيبوتصات، فكانت مختبر خداع الكثيرين من يسار العالم الأبيض والعنصري كذلك، ولولا عنصريته لفهم أنه يتعاطف مع مستوطنة بيضاء. وهذا يعني أن تضمُّخه بالعنصرية والمركزانية الأوروبية كان أكثر تاثيراً عليه من الفكر الاشتراكي.

إستند التحليل الستاليني على أن القطريات العربية لا تشكل سوقاً واحدة كي يعتبرها أمة، ولم يدرك المحللون هناك أن هذه المنطقة كانت في طور الإعاقة القسرية من الخارج وليست مفتقرة إلى السوق الرأسمالية بطبيعتها أو "بإصرار" منها. ولعله في منتهى الغرابة أن يفشل مركز الشيوعية العالمية في قراءة واقع منطقة تخضع للإمبريالية وتُدمج كتابعة في السوق العالمي، ويُقيم المركز قاعدة له في قلب هذه المنطقة. من هذا الجانب بالتحديد، يمكننا استنتاج كم كان المركز الاشتراكي متخلفاً وراء المركز الراسمالي ليس في التكنولوجيا وحسب، ولكن كذلك في الوعي، وهذا يفتح على قراءة أدق لأسباب هزيمته.

ليس مقصدنا هنا هو النقد السياسي وحسب، بل الاستغراب من عجز المركز الشيوعي عن فهم النظام العالمي وهذا خلل في الفهم النظري! فكيف يمكن أن يتوقع من مستوطنة بيضاء تحتل وطن شعب آخر بالقوة أن تقيم دولة إشتراكية؟ ومما يزيد الأمر غرابة أن كل ذلك تم في الفترة التي كانت الولايات المتحدة تصعد خلالها لقيادة العالم بعد أن ألقت القنبلة النووية على هيروشيما وأخرى على ناجازاكي!

يقودنا هذا الحديث إلى مختلف اصناف اليسار الغربي، بألوانه السوفييتية، والتروتسكية، والاشتراكية الديمقراطية حيث وقفت جميعاً وإلى وقت قريب جداً داعمة ومتحمسة ومتطوعة لهذا الكيان[11]. وإذا كان الاتحاد السوفييتي

[11] أنظر الاقتصاد السياسي للصهيونية، 2008، مصدر سبق ذكره. وفي هذا الصدد، نورد هنا مع الاحترام موقفاً غريباً ينمُّ عن جهل مطبق بالكيان الصهيوني أعرب عنه الرفيق فيديل كاسترو حيث كتب:

لم تكن إسرائيل قوة نووية. إن إقامة دولة في أراضٍ سُبي اليهود منها على يد الإمبراطورية الرومانية قبل ألفي سنة من اليوم وجدت تأييداً عن حسن نية من قبل الاتحاد السوفييتي وبلدان أخرى كثيرة في العالم. عندما انتصرت الثورة الكوبية حافظنا على علاقاتنا مع هذه الدولة خلال أكثر من عقد من الزمن، إلى أن قادتنا حروبها التوسّعية ضد الفلسطينيين وشعوب عربية أخرى إلى قطعها. الاحترام الكامل للتعبّد والنشاط الديني اليهودي بقي على ما هو عليه بدون انقطاع". تأملات في خطاب أوباما في القاهرة، فيدل كاسترو روز 8 حزيران/يونيو 2009الساعة: 7:12 نشر كنعان النشرة الألكترونية Kana'an – The e-Bulletin السنة التاسعة - العدد 1918 10 حزيران (يونيو) 2009. إن جهنم أيها الرفيق مبلطة بالنوايا الحسنة "للشيوعيين تحديداً" حتى الآن لم تجزم أن الكيان مستوطنة وأن لا حق له في 1948 قط، وحتى اليوم تؤمن بالرواية التوراتية، بخرافات وأنت قائد شيوعي كبير!.

السابق قد اعترف بالكيان، وسمح للتشيك بإرسال باخرة تحمل اسلحة للصهاينة ولاحقاً، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، زود الكيان بمليون مستوطن مؤهلين تماماً للاستعمار والقتل، وحافظ على علاقات معهم إلى وقت بعيد، وبقي على موقفه الرافض لإزالة هذا الكيان، فإن بقية القوى اليسارية الغربية ركزت على علاقات مستمرة مع هذا الكيان وكانت عناصرها "تحج" إلى الكيبوتصات وإن قلَّت مؤخراً[12].

لعل التفسير الأقرب لهذا كامن في ثقافة ماركسية مشوهة، ومركزانية غربية (اورو–أميركية) بيضاء، تعتبر أن الغرب هو عالم الله المختار، وأن هؤلاء العرب البدو الرحل لا يستحقون سوى أن يطيروا كالغبار من قارة إلى أخرى، وقد يتم اصطيادهم هناك!

وعليه، فإن النقد الصارم الذي نوجهه كعرب إلى الطبقات الحاكمة في الغرب الراسمالي يجب أن لا يغمض العين عن وجوب نقد اشد ليسار هو في جوهره إمبريالي، وما زال يحاول ان يكون "معلِّماً لنا". وكل يساري عربي لا يقف حديَّاً هكذا من هؤلاء يكون في الحقيقة من أولئك الذين يتمسكون بدونية سمراء أمام تعالٍ أبيض زائف[13].

إذن السوق القومي للبلد الراسمالي المصنَّع هو وحده الذي تسمح الستالينية بموجبه لأمة أن تكون أمة، وأن تكون لها حقوقاً. ولا شك أن في هذه القراءة تأثر بما كتبه كل من ماركس وإنجلز عن الهند والجزائر حيث أجازا

---

[12] See, Adel Samara, The New International Order, in *The Gulf War and the New World Order* ed by Haim Bresteet and Nira Yuval Davis, Zed Books, 1991. p.p.259-271.

[13] من المفيد الإشارة هنا إلى أن اليسار في الغرب حين يحاورنا، يحاول القفز على المسألة القومية تحديداً ليتهمنا بأننا قوميين ولسنا اشتراكيين، مع أن حقيقة الأمر معكوسة تماماً. فهذا اليسار الذي لا يثور بشكل جاد ضد أنظمة الحكم في بلاده وهي تذبح بلدان أخرى، هو في الحقيقة "قومي" بالمعنى البرجوازي. فالكثير من الحركات والأحزاب في الغرب أيدت تدمير العراق 1991 واحتلاله 2003. فهل كان هذا اطمئناناً بأن أميركا وبريطانيا وفرنسا والباقيات "اصالحات" كانت ذاهبة لدقرطة العراق؟ بيت القصيد هنا هو أن هذا اليسار في الغرب، لا يجرؤ على التفكير بأن هناك تطور في المسألة القومية أوسع مما اشار ماركس، وأن هناك رؤية للقومية العربية غير ما تزعمه الصهيونية والنخب غير العربية "المتخارجة الانتماء غربياً" من الأقليات غير العربية التي اقلياتها شريكة لنا في الوطن العربي. إنهم يرفضون فهم أن الأمة العربية هي باسرها تحت الاحتلال.

الاستعمار بوهم أنه سوف يُطوِّر تلكم البلدان. ولكن الخطأ الأخلاقي لدى مؤسسيْ الماركسية، إلى جانب الفقر المعلوماتي آنذاك، تكرر في حالة الاتحاد السوفييتي بعد قرن كامل. كان إذن على الأمة العربية أن تدفع ثمنين لافتقارها إلى سوق موحدة ومصنعة ومرسملة معاً. ثمن الاستغلال من المركز الراسمالي وثمن تضامن مركز الكتلة الاشتراكية مع هذا الاستغلال! ولأنها لم تكن قد خلقت لنفسها سوقها الخاص والموحد، بل حِيْلَ بينها وبين ذلك، على اعتبار أن وجود السوق الراسمالي اساسي في تبلور الأمم فهي برأي هؤلاء الاشتراكيين تستحق الموت. هكذا نُظر إلى عراق صدام حسين في القرن الواحد والعشرين، بأن شعباً لم يتمكن من إسقاط نظام لا ديمقراطي، مهما بنى وطور وأنجز هذا النظام، شعب كهذا يجب أن تذبحه الولايات المتحدة مثل خروف العيد، لتعود نفس الولايات المتحدة لإحيائه ديمقراطياً، ويبدو أنه ذبحها بدوره بالمقابل، ذبح جنودها، وذبحها بتسبب الأزمة الممولنة فيها وفي العالم... هل هي لعنة الشرق المقدس الراسخ في التاريخ؟

طبقاً للستالنية، فإن الأمة، كي تستحق هذا الوصف، يجب ان تكون قد دخلت حقبة التطور الصناعي الراسمالي كي تُعتبر أمة. وهو الأمر الذي يتجاهل وجود أمم ما قبل عصر راس المال اساساً، وحتى وجود أمم كانت إمبراطوريات. أما فيما يخص الاتجاهات أو الألوان الماركسية الأخرى، فإن مستعمرة بيضاء من تجميع قطع غيار من مئة قوم ، ولأنها بدأت كجزء من المركز الراسمالي المتقدم وكقاعدة ومنطلق عدوان على المنطقة، فهي تُعتبر بنظر هؤلاء الماركسيين "أمة" وتفضُل أمة العرب بأسرها.

وهذا التعريف بالسوق والصناعة لأمة معينة، يحصر المسألة القومية تماماً في الطبقة البرجوازية مما يجعلها مجرد صناعة برجوازية، ويجرد الطبقات الشعبية من هذا الأمر، وهذه هي قراءة ماركس المحصورة أوروبياً في فترة معينة، هي فترة ما أُسمي هناك عصر القوميات، القرن التاسع عشر، وهو نفسه

التفسير الحرفي للقومية لمن أتوا بعده، ولا سيما معظم الأجنحة التروتسكية[14] التي تتخذ مواقف معادية بالمطلق من القومية وخاصة من القومية العربية. لا داعٍ للقول هنا أن أمماً كثيرة تطورت صناعياً، بعيداً عن دور برجوازيتها، كالاتحاد السوفييتي والصين.

لا يسعنا قراءة هذه المواقف المتشددة والمبالغ فيها من القومية قراءة بريئة وساذجة. فمن منطلق دور النظام العالمي وانقسامه الحاد إلى مركز ومحيط، فإن ما ينطبق على القومية في المركز المستعمِر لا يمكن تطبيقه على القومية في المحيط المستعمَر. فالأولى معادية وتوسعية واستعمارية بحكم مصالحها الممتدة والمتطلعة إمبريالياً بما هو ابعد من حدود الدولة القومية. ومن هنا، فإن القومية سلاح في يد الدولة البرجوازية القومية على أرضية الاستعمار وحتى فرز الاستيطان الأبيض. وفي الحقيقة نحن نتحدث عن سلاحين توظيفهما مختلفاً:

□ هناك سلاح استغلال الطبقات الشعبية في البلد نفسه، وهو هنا سلاح طبقي، ليس بالضرورة أن نسميه قومي، على اعتبار أن القومية تُستثار أكثر حين يتم تحديها من الخارج. فالسلاح هنا هو الملكية الخاصة التي تتحكم بها البرجوزاية ولا تكتفي بالسوق القومي طالما يتزايد جانب العرض في الاقتصاد بينما يُقصِّر عنه جانب الطلب في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في الدولة القومية لا سيما في عصر القفزات التكنولوجية بسرعة الضوء.

□ وهناك سلاح القومية بالمعنى المصلحي الذي تستخدمه البرجوازية لتجنيد وتطويع والهيمنة على الطبقات الشعبية، وذلك بخطاب شوفيني بالطبع، كتبرير للتوسع ونهب الآخرين.

باستخدام البرجوازية للمسألة القومية لصالحها، تصح قراءة المسألة القومية طبقاً لموقف كل طبقة منها. بمعنى أن هناك قوميتين في كل مجتمع:

[14] هناك محاولة جديدة لتشكيل حزب مضاد للإمبريالية يضم كثيرا من التروتسكيين ويحاول اتخاذ موقف متقدم تجاه فلسطين، لكننا لا نستطيع ان نجزم بعد بتخلصه من تراث معاداة الأمة العربية، ناهيك عن أن حزباً ضد الإمبريالية ليس شطا أن يكون شيوعياً، فقد يكون بدون برنامج طبقي ايضاً.

. قومية الطبقة البرجوازية، القومية الحاكمة

. وقومية الطبقات الشعبية، القومية الكامنة.

وهذا الانقسام ينطبق على كل من المركز والمحيط. فالفهم والاستخدام أو التوظيف البرجوازي للقومية في أوروبا الغربية تحديداً التي انتقلت إلى الرأسمالية مبكراً، هو الذي أوصل ماركس إلى استنتاجه الصحيح بأن القومية سلاح في يد البرجوازية، والذي هو حصراً في أوروبا الغربية آنذاك ذات الدول المستقلة والأمم التي اقامت الدولة القومية العصرية آنذاك، وبعد آنذك كما نرى. وليس شرطاً هنا أن ننسب إلى ماركس تعميم استنتاجه هذا على العالم، وإن لم يحاول هو حصره في أوروبا، التي كان خطأ استنتاجه الأساس والقائم على انبهاره ب :"ثورية" البرجوازية قد تجلى في أعتقاده بأن الراسمالية المتقدمة سوف تسحب معها المستعمرات إلى الرسملة، فأخذتها إلى المذبحة.

وما زلنا في المركز، فكلما أُخذت الطبقات الشعبية هناك بهيمنة خطاب البرجوازية كلما تطابق موقفَيْ القومية الحاكمة والكامنة معاً، ويتم هذا ويكون سهلاً في المركز كلما كان الوضع الاقتصادي جيداً والطبقة العاملة عبر الحركة العمالية مرشية، مستفيدة من الدور الاستعماري للقومية الكامنة/الطبقة الحاكمة/المالكة، وهنا تكون الحركة العمالية مقزَّمةً إلى مستوى حركة نقابية. أما من ناحية ثقافية، فلا تكون هذه الطبقة أممية قط، بل تكون مخصية بما هي رانخة ومضمَّخةً بالمركزانية الأوروبية والموروثات الثقافية المتراكمة من تراث تنافس الأديان، وتراث عدوانات الفرنجة، وأطماع أمراء الإقطاع في إمارات في الشرق العربي، وعنصرية مثقفين وكتاباً ومؤرخين امثال أرسطو وهيجل، وغيرهم، وصولا إلى مثقفي الطريق الثالث أمثال انطوني حيدنز والمحافظية الجديدة بما في ذلك جناحها التروتسكاوي...الخ. وما اقصده هنا تحديداً هو وجوب مواجهة الطبقات الشعبية في الغرب بأن عليها التخلص من تراث وعبء العنصرية الموروثة عبر النضال الجاد للدفاع عن الأمم المضطهَدة، وهو ما نرى بواكيره في الحركات المناصرة للقضية الفلسطينية والمناهضة للحرب والعنصرية كمؤتمر ديربان الأخير (نيسان 2009).

إذن يكون هناك موقف أو فهم قومي موحد للمسألة القومية في اية امة كلما كانت في حالة أطماع، صراع، دفاع تجاه امم أخرى، وفيما خلا ذلك، فلكل طبقة فهمها القومي القائم على مصالحها المادية، بما هي طبقية وليست بالشرط قومية، والمحكوم بالإيدولوجيا التي تعتنقها, وهذا يعني أن طبقات شعبية في بلد معين تعتبر الاشتراكية إيديولوجيتها الحقيقية، ترفض أن تكون، في حالة تسلمت الحكم، قوة استعمارية. وعليه، فإن معيار ثورية الطبقات الشعبية في المركز كامن في قدرتها على الفكاك والطلاق مع موقف البرجوازية القومي تجاه المستعمرات وحتى تجاه علاقات التجارة الدولية المكثفة في التبادل اللامتكافىء.

وتنقسم القومية في المحيط كذلك إلى شِقين بالطريقة نفسها: هما القومية الحاكمة والقومية الكامنة.

فالقومية الحاكمة، ونموذجها في الوطن العربي صارخ، هي الخطاب المنافق قومياً الذي تتبناه الطبقة الحاكمة في القطريات العربية وهي الطبقة التجارية/الكمبرادورية التي أحياناً تتحالف مع راس المال البيروقراطي لأنظمة الإنقلابات العسكرية فيستطيب ويستسهل التحول إلى كمبرادور. ترفع هذه الطبقة شعار القومية، لكنها تمارس القطرية المطلقة، متجلياً ذلك في التركيز على النشيد الوطني، الراية الوطنية، الحدود...وأخيرا هذا القطر أو ذاك القطر أولاً.

في فترة الاستعمار تكون الطبقة البرجوازية، إما خاضعة وإما مقاومة. في حالة المقاومة، يكون نضال البرجوازية في المحيط نضال "حلال" طالما أنه محاولة إنهاء سيطرة الاستعمار على البلاد. وحتى لو كان مطلب برجوازية المحيط التحكم بسوقها القومي لاحقاً، فهذا لا يدمغها بدمغة الشوفينية القومية وإنما يؤكد طبقيتها وتحفيز نفسها لاستغلال الطبقات الشعبية المحلية، وهنا يكون الصراع الطبقي مشروعاً فيها كما هو مشروع في المركز.

لكن اللافت، أن الصراع الطبقي في المركز طالما تم التجاوز عليه بآليات هي اساساً تصبح آليات ممكنة لخصي نضال الطبقات الشعبية لأنها اي

هذه الآليات تضمن تدفق الفائض من المحيط إلى المركز، مما يرشي الطبقة العاملة هناك. إذن، فإن النضالات القومية في المحيط ضد الاستعمار ومحاولات تجريد برجوازية المركز من تثبيت نفسها عبر استخدام فوائض المحيط هو نضال تقدمي، بل يشكل رافعة لنضال الطبقات الشعبية في المركز.

3- استهداف القومية العربية!

http://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=1034

ناقشت ربما في أكثر من موضع في هذا الكتاب، وغيره، المسألة القومية من مدخل نظري اشتراكي، أو شيوعي، كما يحلو للبعض ويصر، وحاولت تبيان موقفي المحدد من هذه المسألة، كموقف عروبي من حيث الهوية والانتماء، كما حاولت توضيح أن الالتزام العروبي الوحدوي لا يتناقض مع الالتزام الفكري الإشتراكي إذا كنا نتحدث عن القومية الكامنة، قومية الطبقات الشعبية، وعن دور القوميات الخاضعة للاستعمار والاحتلال الداخلي في التحرر الوطني والاجتماعي. فالطبقات الشعبية إشتراكية بذاتها والاشتراكية لها. ومن هنا فالقومية الكامنة هي اشتراكية وهي في النهاية أممية بلا مواربة. هنا يعلو الوعي الاشتراكي أو يتخلف، هذا موضوع متعلق بالتطورات وبالوعي السياسي الطبقي عامة وبدور الحركات السياسية الممثلة للطبقات الشعبية...الخ، أو في الأحوال الأسوأ أن تكون الطبقات الشعبية بلا ممثلين!

اما تركيزي في هذه المسألة على مناقشة ونقد تنظيرات اشتراكية وشيوعية ويسارية ولا سيما في الغرب والشرق السابق، فذلك لأن منطلقي الفكري والنظري هو اشتراكي أو شيوعي بالمعنى الشامل وليس بمعنى التتبع الحرفي لما كتبه ماركس. ويهمني جداً في هذا السياق تبيان أن الأخطر من الانتماء إلى الفكر البرجوازي أينما نبت، هو الالتزام الحرفي النسخي لأطروحات اليسار

بمعنى التبعية في التهام تحليلات وفتاوى الغير عن الوطن العربي، لا سيما حين لا يكون هذا الغير مطَّلعاً، فما بالك حينما يكون صهيونياً متخفياً!

لم أحاول التعرض لمواقف الاتجاهات الأخرى من المسألة القومية العربية حيث عالجتها في كتابي السابق *دفاعاً عن دولة الوحدة وإفلاس الدولة القطرية* ولا سيما الاتجاهات البرجوازية الغربية والأكاديمية منها، لأنني أعتبرها عدوة لا تخفي عدائها، بل تمارسه، فلا جدال ولا حوار معها أو في تنظيراتها التي هي سياسية موجهة أكثر مما هي دراسات فكرية أو قراءات إمبريقية للواقع العربي، بينما اعتبر الاتجاهات الاشتراكية والشيوعية التي فشلت في تفهم الإشكالية القومية العربية، قد فشلت من مدخل الخلل والفقر النظري، والتورط في المركزانية الأوروبية وأحيانا في العنصرية. إنما هي لا تُعتبر عدوة من حيث المبدأ. أما اللبرالية الغربية فهي معادية والتصالح معها ليس مطروحاً. كما لم أتعرض للاتجاه الديني بشقيه السلفي والجهادي الثوري، فإن هذا الاتجاه، وخاصة الجهادي، ليس عدواً للمسألة القومية العربية بالطبيعة والفطرة والقرار المسبق كما هو موقف اللبرالية الغربية ، والصهيونية بالطبع، وهذا ما يتضح مع تطورات السنوات الأخيرة حيث تبرز تيارات إسلامية تتفهم المسألة القومية وتتعاطى معها وتقترب من تبنيها.

إن كنت توفقت في إيصال ما أريد، فقد حاولت وسأبقى أحاول تبيان أن العدوين الرئيسيين للأمة العربية، وبالتالي للمشروع النهضوي العربي للطبقات الشعبية هما:

□ الأنظمة البرجوازية الغربية بإيديولوجيتها اللبرالية وبنظامها الراسمالي الاستقطابي، وأقصد بالأنظمة الطبقات الحاكمة/المالكة/والمؤدلجة، والصهيونية ضمنها بالطبع.

□ والأنظمة الرسمية العربية، التي ترفع شعار القومية بينما هي قطرية تماماً، وأقصد بها الطبقات الراسمالية الكمبرادرية/الحاكمة والمالكة/ والمؤدلَجة من المركز الرأسمالي الغربي. وفي هذا الموقف أفترق تماماً عن كثير من الكتَّاب العرب الذين يفترضون في الدولة القطرية شرعية ما وحتى مدخلاً، أو مقدمة

لدولة الوحدة...الخ، غير متنبهين إلى أن هذه الدولة القطرية غدت حالة احتجاز لأي تقدم وحدوي. وقد يكون لبعض هؤلاء عذراً أن يد القمع قد تُطالهم إن هم اتخذوا مواقف واضحة بإثبات لا جدوى، بل خطورة الدولة القطرية، أو لأن دور نشر ومراكز ابحاث هنا أو هناك، تصر على ألاّ تكون هناك مواقف حادة من الأنظمة القطرية ربما لمقتضيات التسويق أو التساوق التحتي مع الأنظمة الحاكمة.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه بين هذين العدوين تحالف مصيري ممثلاً ب: القطاع العام الراسمالي المعولم في الغرب الراسمالي وهو الذي يتسع اليوم تحت مسمى العشرين – بينما لا يزال المركز الثلاثي (الولايات المتحدة واروبا الغربية واليابان) هو قائده وسيده، وبين الكمبرادور في الوطن العربي. أما الكيان الصهيوني فموجود في مختلف ثنايا هذاالتحالف كما لو كان مادة لصقه وتلاحمه.

تراث التفكيك القومي على يد الدولة القطرية

لم يكن خافياً أن الدولة القطرية الأكثر اكتمالاً بل والمرشحة لتكون دولة عربية مركزية هي مصر. لكن النظام المصري بعد الناصرية أرسى نهجاً جديداً يطابق مصالح الكمبرادور في تبعيته للمركز الراسمالي الغربي، وذلك بقيادة أنور السادات الذي أعتبر حرب أكتوبر نهاية أو آخر الحروب مع الكيان الصهيوني. وبالتالي فكَّك نهائياً الموقف القومي للأنظمة الحاكمة، ودفعها باتجاه قطري مما يسمح لأي قطر عربي بعدم مساعدة أو التعاون أو الدعم لأي قطر آخر مجاور كالتزام قومي، وإنما بموجب مصلحة ما للطبقة الحاكمة. وكان المقصود الأول بهذا التخلي عن الإلتزام، بل الواجب القومي هي المقاومة الفلسطينية. ويعني هذا بالمعنى الجيو– سياسي أن الكيان الصهيوني هو قطر عادي كغيره

من الأقطار العربية[15]، مما يعني أن المناطق المحتلة عام 1948 هي للمستوطنين اليهود. أما ما يدور في المناطق المحتلة عام 1967، فهو صراع "فلسطيني–إسرائيلي[16] وبالتالي بإمكان اي قطر عربي آخر أن لا يتدخل فيه، اي أن لا يقف لصالح الفلسطينيين. وبهذا المعنى يمكن توسيع المفهوم ليكون لكل نظام قطري أن يختار بأن يُناصر الكيان الصهيوني أو المقاومة الفلسطينية! هذا هو التطور الطبيعي للأمر، وهذا ما بدت ملامحه اثناء العدوان الصهيوني على لبنان (يوليو 2006)، وما اتضح أكثر اثناء العدوان الصهيوني على قطاع غزة (دسيمبر 2008 . يناير 2009)، وانتهى جلياً في حملة النظام المصري ضد حزب الله في نيسان 2009. وفرض الحصار على غزة نيابة عن الكيان الصهيوني.

ولو تخطينا المسألة الفلسطينية، لرأينا التطبيق الأخطر للانحصار القطري، والاعتداء على الموقف القومي في ما حصل عام 1991 حيث شاركت جيوش عربية في العدوان على العراق بحجة "تحرير الكويت". وبغض النظر عن كون الكويت ومختلف القطريات العربية هي من تمفصلات سايكس–بيكو، وبغض النظر عن حجة أن الكويت دولة معترف بها في الأمم المتحدة، وبالطبع، فإن الأمم المتحدة أداة للكيان الصهيوني يفرض عليها عبر المركز الراسمالي ما يريد حتى دون أن تعترف به هذه الأمم رسمياً، بغض النظر عن كل هذا الجدل، ما الذي فعلته هذه الأنظمة حينما جرى احتلال العراق عام 2003 وهو دولة عضو في الأمم المتحدة ، من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وعدة دول غربية، وإذا كان يحق للعدوان الأميركي أن يتم ضد العراق إذا امتلك اسلحة دمار شامل، غير المسموحة للأمم المقموعة، فما الذي تغير في مواقف

---

[15] كيف يمكن للدولة القطرية أن تكون ذات توجه قومي أو وحدوي وهي تعترف بالكيان الصهيوني على أرض عربية؟ وهي كذلك تعترف بالنظام الاحتلالي في العراق وقد فرضته قوات الاحتلال الأمريكي اساساً وتوابع هذا الاحتلال؟ فالمسألة القومية كاية مسألة اجتماعية اقتصادية ليست مجرد الشعارات ومقررات المؤتمرات بل هي المواقف العملية.

[16] إذا كانت حقبة العولمة قد شهدت احتلال البرجوازية للمصطلح الاشتراكي كما فعل البنك الدولي في أمور مثل التنمية المستدامة، فإن حقبة كامب ديفيد في الوطن العربي، وهي على اية حال مترافقة زمنياً مع حقبة العولمة، قد شهدت الانقلاب الرسمي العربي على المصطلح، فبدل الوحدة العربية تم تصميم شعار التضامن العربي، وبدل تحرير الأرض المحتلة هناك مصطلح السلام خيار استراتيجي، وبدل الصراع العربي الصهيوني، اصبح اسمه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي...الخ

الأنظمة العربية بعد أن ثبت كذب الادعاء الأميركي–الغربي؟ بل هناك عدة جهات تؤكد أن دولاً عربية شاركت في هذا العدوان سواء بفتح سمائها أو مطاراتها أو موانئها أو قنواتها المائية ناهيك عن توفير المعلومات المخابراتية للعدوان. وحينما اشتعلت الأزمة المالية–الاقتصادية التي أخذت تلفح وجه النظام الأميركي خاصة، وبدأت قبضته في التراخي عن العالم، هبت الدول القطرية العربية لمساعدته سواء بالهرولة للاعتراف بنظام بغداد الذي اقامه الاحتلال، أو بتقديم محتويات صناديقها السيادية لتوفير السيولة المالية لخطط الإنقاذ الأميركي لعُتاة راس المال هناك! هذا بدل أن تستغل هذا التراخي لصالح انتزاع تنازلات من نفس النظام الأميركي في فلسطين والعراق ولبنان...الخ. أما احتلال إثيوبيا، نيابة عن اميركا، للصومال، وما يدور في السودان، فقد تصرفت الأنظمة العربية معه كما لو انه عدوان يجري في القطب الشمالي.

ما أود التركيز عليه وإبانته هنا هو أن الدولة القطرية العربية عملت على تدمير المشترك القومي تدميراً منهجياً يتحدد ويتجلى في محاولة انتزاع الانتماء القومي العربي عند المواطن وحصره في حدود الدولة الدويلة الكيان القطري التابع ليس أكثر. ومن هنا هي عدوة منهجياً للمشروع القومي، وليست مجرد مخطئة في بعض سياساتها أو قراراتها.

وهنا بالتحديد، اي في فك الارتباط القومي بين المواطن العربي وفلسطين من جهة، وبين أي مواطن عربي في اي قطر، واي قطر آخر، يكون هنا تحديداً مشروع اغتيال الأمة العربية وتصفية مستقبل تطورها الوحدوي والتنموي والثقافي والاشتراكي بالطبع، وإبقائها مجرد تجمعات بشرية تتناسل تجزيئياً إلى ما لا نهاية لا سيما مع تنشيط النزعات الإثنية والجهوية والقومية والطائفية الموجودة في الوطن العربي.

في هذا المستوى بالتحديد يبرز خطر الموجة القومية الثالثة في حقبة الإمبريالية التي جوهرها تركيز المركز وتذرير المحيط، واستخدام النخب البرجوازية واللبرالية والثقافوية والأكاديمية المتخارجة كأدوات تفكيك للأمم وخاصة الأمة العربية بحجج حقوق الأقليات والحريات الدينية...الخ والتي في

جوهرها ليست إلا استخدام الإمبريالية لنخب رجعية متواطئة ومستفيدة من التجزئة التي لا تنتهي.

هناك دراسات معمقة، ولا سيما في الأكاديميا البريطانية، تركز على أن الوطن العربي ولا سيما المشرق مكون من فسيسفساء متعددة الأصول، وهي دراسات الهدف منها حتى تفكيك القطر الواحد من داخله، ولعل برنارد لويس هو من أوائل من بدأوا هذا المشروع الأكاديمي المعادي.

كانت سوريا القطر العربي الأول الذي تم تفكيكه من الداخل في اعقاب سايكس– بيكو. ولا غرابة أن هذا التفكيك من الداخل لعب دوراً في أن الفكرة والنضال القوميين بدآ في سوريا قبل غيرها، وبأشد من غيرها من الأقطار العربية، وهذا يناقض أطروحات الأكاديميا البريطانية. وقد يفسر هذا بقاء حزب البعث على موقفه القومي رغم قطرية دولته، ويفسر كذلك أكثر موقف الشهيد أنطون سعادة مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي المتمسك موتاً بسوريا الكبرى.

قد يقول قطري أو متخارج مع الغرب، ولكن لماذا تتزايد كالفطريات والفيروسات النزعات الطائفية اليوم؟ ولهذا تفسيره الخاص. هذه النزعات مرتبطة بحقبة القومية الثالثة الممثلة في شرائح كمبرادورية مرتبطة بالمركز مصلحياً، مرتبطة بالهيمنة الأميركية على المنطقة ومصلحتها في تفكيك الوطن العربي لاستغلاله إلى أقصى زمن ممكن. نحن نتحدث هنا، للذي يريد أن يفهم، عن دور الاقتصاد، ونحلل **بآليات الاقتصاد السياسي**، ولا نتحدث عن ميول ثقافية، ولا عن اعتماد الثقافة كعنصر مقرر في التحليل الأخير . هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الانتصار المؤقت لتحالف اعداء الأمة والذي أنتج تفكيكها المتواصل، حال دون وجود دولة عربية مركزية قوية تحول بوضعها وليس بقمعها دون قدرة الانفصاليين على إحداث اختراق شعبي يؤيدهم، ويحول دون قدرة الغرب على دعمهم. من هنا أهمية التمسك بالعروبة كأساس لوطن عربي تصعب تجزئته، ومن هنا خطورة مواقف الشيوعية التحريفية والإسلام السياسي السلفي والقطريين كمواقف ضد القومية العربية حيث جعلت التجزئة وحتى

التذرير قيد التحقق. ولا قيمة كبيرة للتفريق بين من فعل ذلك التخريب عن قصد او سقط في جهل!

وكل هذه الاستهدافات التجزيئية إنما مكرسة قبل اي شيء لخدمة الكيان الصهيوني، الذي يرى في الوحدة العربية بداية نهايته الفعلية والحقيقية. ولعل هذا يثير من جديد لماذا تقف التيارات الاشتراكية المتصهينة في الغرب بتشدد مقيت ضد وجود أمة عربية، بتشدد ضد القومية العربية أكثر من موقفها ضد اية قومية أخرى في العالم، مع ان الأمة العربية هي تحديداً التي تقع تحت استعمار واحتلال من الداخل والخارج.

لا بل إن تفكيك سوريا الكبرى من الداخل مقصود به اساساً ضمان حماية الكيان الصهيوني من دول الطوق أولاً. وهذا لا ينفي بالطبع كل ذلك العمل لتفكيك وتجزئة مختلف الأقطار العربية.

ينتهي هذا النهج، أو هذه الخطة من ناحية عملية إلى انعدام أية استراتيجية عربية أو أمن قومي عربي عام ومشترك. وهذا يعني أن مصطلحات من طراز، التضامن العربي، المبادرة العربية، أو مؤسسات مثل جامعة الدول العربية، السوق العربية المشتركة، لا معنى ولا دور حقيقي لها. والعكس هو الصحيح بمعنى أن الدولة القطرية أصبح لها دورها الوظيفي في المهام التالية:

□ التصالح مع الكيان الصهيوني بما يدمجه في الوطن العربي اندماجاً مهيمناً

□ خدمة مصالح المركز الراسمالي كل نظام داخل قطره بالذات

□ التخارج[17] اقتصادياً بما لا يسمح ولا يوجب خلق سوق قومي بما أن تحققه يدفع باتجاه الوحدة.

4- عدوان النظام المصري على حزب الله
مصر من الدولة المركزية إلى وظيفة ضد المقاومة

[17] ما أقصده بالتخارج هنا هو وجود توجه وقرار وقناعة بالارتباط بالخارج بعيدا عن الواقع المحلي (القومي). وعليه، يفتقر قرار وتصرف السياسي او الاقتصادي أو المثقف المتخارجين للانتماء لمجتمعهم بل يكون القرار والتوجه مرتبطين بالاجنبي او بقوى خارج البلد.

كانت المقالات السابقة مقدمة لفهم الحرب التي يشنها النظام المصري ضد حزب الله وحركة حماس والمقاومة العربية في العراق، بل كل مقاومة عربية. وهذا يوجب طرح السؤال: هل هناك نظرية وسياسة للأمن القومي العربي لدى الدولة في مصر، وللأمن الوطني المصري نفسه؟

لكل دولة او منظومة دول استراتيجيتها سواء في الأمن الوطني/القومي أو الغذائي أو التنموي الاقتصادي او حتى الثقافي. ويكون هذا الأمن بتنوعاته معلناً وواضحاً ومستمراً ومنقولا من جيل إلى جيل بحيث يترسخ في ثقافة الشعب ويصبح الدفاع عنه هو واجب ودور المواطن حتى لو كان منفرداً في مكان مهجور ما، وهذا منوط طبعاً بشعور الفرد بمواطنته وبثقافته ووعيه وتربيته...الخ. وأقصد هنا أن مفهوم وجوهر هذا الأمن لا يتغير من حاكم إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، وإذا ما اقتضت التطورات تغيره أو تغييره، فذلك من أجل تركيزه وتقويته وليس من أجل التنازل عن والتفريط بهذه الأسس القومية.

وقد تكون مصر نموذجاً لقياس مسألة الأمن القومي من حيث هي الدولة العربية المركزية، والتي لعبت هذا الدور في حقب مختلفة من التاريخ حتى منذ عصر الفراعنة تمكنت مصر من إقامة دولة متمركزة على ذاتها من حيث هي، كما يحلل سمير أمين، دولة مائية زراعية استطاعت بزل فائض أنتج حضارة لم تكن مضطرة للاعتماد على التجارة بعيدة المدى كي تكفي نفسها. وظلت مصر جزءاً مركزيا في التاريخ العربي سواء في العصر الفاطمي او الأيوبي او المملوكي او الاحتلال العثماني وصولاً إلى محاولة محمد علي تحديث مصر على الطريقة الأوربية آنذاك، وبسلطة بيروقراطية مركزية راسمالية، ولاحقاً كانت تجربة عبد الناصر هي الأكثر وضوحاً قومياً.

ليس هذا مبحثاً في التاريخ لإثبات تواصل الترابط بين أجزاء الوطن العربي، وهل كان تاريخها مشتركاً أو مبعثراً، هذا إذا كان هناك ما يثبت أن كل بلد في العالم كان له تاريخ متواصل من الوحدة والتماسك عبر آلاف السنين. فالدولة القومية الأوروبية الحديثة، التي تعتبر نموذج القياس، هي إبنة عصر راس المال ليس أعمق ولا أطول زمنياً، مما يجعلها طارئة إذا ما قيس الأمر بطول الفترة الزمنية لوجود أمة كالأمم القديمة الممتدة حتى اليوم، الصين، الهند، العرب، الأحباش، الفرس...الخ. بل إن وحدة أمم مثل ألمانيا وإيطاليا لم تتم إلا في القرن التاسع عشر، بينما بريطانيا وإسبانيا عرضة للتفكك حتى اللحظة!

تطرح مسألة الأمن القومي السؤال التالي:

ما الذي يريده النظام المصري سياسياً واقتصاديا وثقافيا وإقليمياً؟ ويشمل السؤال هنا ليس النخبة السياسية وحدها، بل النخبة الثقافية والنخبة الرأسمالية، اي تحالف الحكم بعامته. هل سياسة النظام المصري الحالية محلية/قومية/طموحة، أم متخارجة وتابعة؟ وما هي العوامل الكامنة وراء هذا الموقف او ذاك؟

لست هنا بصدد قراءة السنوات الأربعين التي تلت الناصرية، بل بصدد ذكر محطات اساسية فيها. فمنذ رحيل عبد الناصر، اي سقوط النظام القومي التقدمي هناك في مصر أصبحت السمات العامة للنظام هناك:

□ استبدال التنمية بإحلال الواردات بسياسة الباب المفتوح

□ الانخراط في السوق العالمي كتابع للمركز

□ الاعتراف بالكيان الصهيوني كمغتصب لفلسطين ومقتلع لشعبها

□ الخروج من حلبة الصراع مع الإمبريالية والصهيونية، بل الانتقال لصالح هذا العدو

□ اعتماد سياسة القمع والأمن ضد الشعب وخاصة الحركات السياسية.

تكفي هذه المكونات لصورة النظام الحاكم في مصر لتفسير، لماذا عجز، أو لم يكترث اصلاً، النظام المصري بالمسألة القومية العربية، وهي السياسة التي خسرت فيها مصر دور قيادة الوطن العربي، ودور الموحِّد المحتمل للأمة العربية، فاصبحت بوزن أية دولة عربية صغيرة، كما هو حال وزنها مقابل وزن قطر في السياسة العربية(من ينظر إلى سمنة امير قطر يتخيل أن وزنه أثقل من وزن إمارته).

ليس هذا اختيار الشعب المصري بالطبع. وهنا الوجه الديكتاتوري الطبقي في المسألة. فالشعب المصري أقل قبولاً للكيان الصهيوني من اي شعب عربي آخر، لذا، فالتطبيع مع الكيان الصهيوني في حالة موات رغم المحاولات الهائلة لاختراق هذا التماسك الشعبي الذي يقوم على ثقافة وانتماء حتى رغم غياب حركة سياسية دقيقة الأداء. كما أن الشعب المصري رافض لتبعية النظام للإمبريالية ولا سيما الأميركية، ولا يعدم اية فرصة للتظاهر تعبيراً عن انتمائه للقضايا العربية.

فما معنى هذا؟ يعني هذا ان الشعب لم يفقد روحه وثقافته وتراثه وانتمائه رغم كافة المحاولات المستميتة لاختراق هذا التماسك، بمعنى أن القشرة العليا من راس المال الكمبرادوري الحاكم، رأسمالية الوكالات، والنخبة الثقافية المستفيدة من ذلك، والقيادات العليا لأجهزة القمع، بدل أن تكون أجهزة دفاع عن الوطن والأمة، هذا التحالف، أو "المبنى الاجتماعي للنهب، وليس التراكم" ، هذه النخبة أو القشرة هي متخارجة بالمصلحة والمصير، وهي لفقرها الثقافي والأخلاقي، لا يمكنها استقطاب الشعب وراء مشروعها بخلق هيمنة ما وتمكينها من الانتشار والقبول مجتمعياً، لذا، لجأت إلى القمع والقوة والسيطرة والتضليل الإعلامي، وحتى لاتخاذ مواقف فاضحة لا يخرج محتواها عن إعلان خيانة الوطن والأمة، وهذه المواقف تعني، فيما يخص موضوعنا، برنامج أمن طبقي/نخبوي/بوليسي وليس مشروع أمن قومي.

فإصرار النظام المصري على علاقة مفتوحة مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية يدل على عقيدة لا وطنية ولا قومية، بل عقيدة تعادي هذين

المرتكزين الأساسيين لوجود أمة وحريتها وتطورها. وبالطبع لا يخفي هذا النظام سياسته هذه، فقد انتقل من شعار السلام خيار استراتيجي، والانحصار في استعادة أراضي مصر المحتلة شكلياً لا سيادياً، حال سيناء التي هي بيد مصر سكانياً، ولكن امنياً بيد الكيان الصهيوني، انتقل هذا النظام إلى معاداة حركات المقاومة العربية بمجموعها.

لقد شارك هذا النظام بجيشه في تدمير العراق عام 1991، وهو نفسه الذي أعاق حل مشكلة الكويت بمبادرة عربية، لأنه كان معنياً، بل مأموراً، بتمرير الهدف الأميركي بتدمير النظام العراقي. ولا يخفي هذا زعيق استنكاره مثقفي الكمبرادور من العرب. وهنا تكمن مفارقة لافتة. فطالما أن النظام المصري توصل إلى عدم القدرة، و/أو الرغبة في لعب دور قيادي طموح لقيادة الأمة العربية، فما هي منافسته مع النظام البعثي في العراق إذاً؟ ما الدافع الذي قاده للمشاركة في تدمير العراق؟

إذا كان الدافع هو رفض هذا النظام للقومية العربية، كان بوسعه فعل ذلك دون المشاركة في هذه الجريمة! أي كما فعل اثناء العدوان الصهيوني على لبنان 1982 لتدمير المقاومة واقتلاعها من لبنان! فهو على الأقل لم يشارك علناً في هذا العدوان. أو مثلاً، لم يشارك في احتلال الصومال من قبل إثيوبيا التي قامت بذلك كدور وظيفي لخدمة الإمبريالية الأميركية، أو عدم مساعدة اي بلد عربي في صد اية محنة. وحتى فيما يخص إعلان هذا النظام العداء لإيران، فما الذي فعله هذا النظام لدعم مطالب الإمارات العربية المتحدة لاستعادة الجزر الثلاثة؟ أم أن عداء هذا النظام لإيران هو لهدف آخر غير استعادة الحقوق العربية المستلبة والأرض المحتلة؟

مرة أخرى، ما الذي يكمن وراء هذا العداء المصري للأنظمة القومية التوجه وللمقاومة بشكل عام، وحتى مشاركته في الاعتداء عليها، ومن ثم مبادرته للاعتداء عليها؟

يسود المخيال الشعبي، بل حتى الذاكرة الشعبية العربية في أحيان كثيرة الاعتقاد بأن كل حاكم عربي، او شاغل منصب كبير سياسياً، أو دينياً أو ثقافيا

أو عسكرياً...الخ ويخون القضية القومية، بأن هذا/هذه ليس عربي الأصل، مثلاً، يهودي، فارسي، تركي...الخ. وهذا شعور أو قناعة قائم على عاملين معاً أو منفردين:

□ تراث تعرض هذه الأمة والوطن للعدوان والاحتلال على مرِّ تاريخ طويل لم يتوقف.

□ الفهم الساذج للأصل العرقي، الذي يفترض أن الشخص لا يخون أمته. وهو فهم لا يقوم على اي اساس علمي، ويفتقر للرؤية الطبقية للمصالح المادية للطبقات ولكونها تقودهم هي دوماً.

ما الذي يكمن وراء عداء النظام المصري لحزب الله؟

بمعنى آخر، إذا كان عداء النظام المصري لحركة حماس لأنها على حدوده، ولأن هذا قد يسمح بتصدير ثورة إسلامية إلى مصر، وبالتالي فهو حريص على محاصرتها. هذا مع العلم أن الحصار يُطال المواطن الفلسطيني أكثر من الكادر الحمساوي. ولكن ربما من السذاجة طرح الأمر هكذا لأن النظام المصري غير عابىء برعاياه أنفسهم.

وقد يقول مثقفو هذا النظام وساسته أن مصر مرتبطة باتفاقات دولية مع الكيان، ولا يسعها تغييرها. لكن الاتفاقات التي يترتب على إلغائها مخاطر كبيرة هي اتفاقات عدم الاعتداء، أما اتفاقات الصداقة فخاضعة لظروف كل بلد. فالواضح أن اتفاقات كامب ديفيد جردت مصر من السيادة على سيناء وعلى حدودها مع غزة. وهذا يعني أن سيناء عملياً تحت الاحتلال.

دعنا نتجاوز عن مسألة حماس وقطاع غزة، فطالما أن النظام المصري اختار الانسحاب من دوره القومي، والإقليمي بالطبع، واصبح في حجم دور دويلة مثل قطر، واقل.. قطر التي ثلث أرضها هي قاعدة العيديد الأميركية، والثلث الآخر لقاعدة فضائية الجزيرة التطبيعية، والباقي لقصر الحاكم وسيدته الأولى الشيخة موزة التي تعتني باستقبال وزيرة خارجية الكيان الصهيوني السابقة تسيفي ليفني وشمعون بيرس. نعم، طالما طموحات النظام المصري

القومية والإقليمية قد تقزمت إلى هذا الحد، فلماذا يفتعل الاشتباك مع إيران، ويحاول التجنيد لحرب عليها كما فعل ضد نظام الرئيس صدام حسين؟

ولنضع السؤال بطريقة أخرى، طالما أن النظام المصري انسحب من دور مصر كدولة مركزية للوطن العربي، وطالما هو بلا طموح للعب دور إقليمي وطالما أن النظام الإيراني الحالي، ونظام الرئيس صدام حسين كانا على عداء دائم، فما الذي يجعل النظام المصري على موقف واحد، وبنفس البعد والرماية ضد النظامين في آن؟ نعم لماذا وخاصة لأنه اصبح بلا طموح إقليمي؟

ليس هناك من تفسير سوى أن هذا النظام يقوم بدور وظيفي لصالح الغير، أي لصالح قوى لها مصلحة في العداء ضد إيران والعراق على حد سواء، اي الكيان الصهيوني والإمبريالية الأميركية والمركز الراسمالي عامة. وبهذا يكون النظام المصري قد انحط بمصر إلى دور قومسيونجي يعمل لحساب سادة آخرين لا من أجل مصالح الشعب المصري، فما بالك بالأمة العربية. هذا ما يفسر عداء هذا النظام لحزب الله ولحركة حماس وللمقاومة العراقية، وهذا ما يفسر إصراره كغيره من الأنظمة العربية على إنقاذ النظام العميل في العراق وإنقاذ الجيش الأميركي الذي دوخته المقاومة ليصبح كما يبدو إجهاضاً ضخماً.

يبرر مثقفو وإعلاميو النظام المصري مواقف النظام من الصراع العربي الصهيوني بأن مصر خسرت كثيراً بسبب الحروب مع الكيان الصهيوني. لكن الذي بذل هذه التضحيات هو الشعب وليس النظام. ومع ذلك كان الوضع الاقتصادي لمصر أثناء قيادتها للنضال ضد الكيان أفضل بكثير من وضعها الحالي. هذا رغم ان عدم المشاركة في الصراع يُفترض أن يكون وفر على مصر نفقات الحرب واضاف عليها "الرشوة" الأميركية للسلطة المصرية وهي 2 بليون دولار سنوياً كثمن لانسحاب النظام من الصراع. فالمفترض إذن حسب محاججة هؤلاء أن يكون لدى مصر فائضاً وليس مجاعة وعجزاً! أليست مفاخرة رأس المال كامنة في التجربتين اليابانية والألمانية انهما حين توقفتا عن الحروب أصابتا ازدهاراً كبيرا؟ هل يكمن السبب وراء العجز والفقر في النهب والفساد؟

إذن لم تقد سياسة الانفتاح الاقتصادي والقطيعة والانغلاق القومي إلى ازدهار اقتصادي بل إلى تحول مصر إلى قطْر رث. ومع ذلك يجادل مثقفوا الكمبرادور في مصر بأن دول الخليج تحظى بأكثر من حقها من الثروة العربية، وهذا صحيح، لكن هذا المطلب يجب أن يأتي من نظام يناضل قومياً، لا من أفراد يقرأوا الأمور بعين الحاسدية الفردية!

إن من يقبض على خناق الشعب العربي في مصر طغمة من العسكر والبوليس والمخابرات والكمبرادور ومثقفي التخارج اللبرالي الغربي والصهيوني. ولا شك أن هذا اصبح ممكناً جداً أمام حالة الضعف في الحركة الوطنية المصرية التي يسيطر على بلدها تحالف قمع وقوة ودعم أجنبي، اي تسمح له القوة بالسيطرة بمعنى أن إيديولوجيته المروضة مجتمعياً لا تسمح له أن يجعلها مهيمنة.

وبكلمة أخيرة، فإن النظام المصري الذي لعب دوراً واضحاً ضد المشترك القومي العربي، وكان الأول في الاعتراف بالكيان الصهيوني على أرض فلسطين، يفتح اليوم معركة ضد المقاومة، اي معركة بعرض الوطن العربي، ومعركة ضد إيران من مدخل الطائفية الإسلامية، اي معركة بعرض العالم الإسلامي، حرب بالإنابة عن الإمبريالية والصهيونية.

5- من تفكيك مفاصل الدولة القطرية إلى إسقاط سلطتها

http://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=1046

طالما بقي النظام الراسمالي العالمي مهيمناً، ويزداد هيمنة رغم أزمته الأخيرة، ويزداد شراسة في الدفاع عن اغتصابه للأكثرية الشعبية على صعيد عالمي، تبقى قضيتا القومية والاشتراكية في مركز الصراع الدائر على صعيد

عالمي فهو يفترضهما ويتناقض معهما بما هما اليوم، في المحيط على الأقل سلاح الطبقات الشعبية وضرورة وجودها وانتصارها. ولا يقلل من هذا اتخاذ الصراع الطبقي تحديداً أشكالاً متعددة وليس الشكل العنيف وحده والذي يشكل جوهر الصراع الطبقي. وهذا العنف ليس من اختراع الطبقة العاملة/الطبقات الشعبية/ الأمم المُستغلَّة والمُخضعة والمُحتلة، بل هو من مبتدأ وجود رأس المال استمراراً في تثبيته لسيطرته وقمعه لضمان تواصل عمل خط الإنتاج داخل البلد الواحد وبزل القيمة الزائدة و/أو تواصل نهب المحيط. فلو كان لراس المال أن يرفع يده عن استغلال الطبقات وحتى الأمم، كما حلم كثيرون، لما كان لجوء المضطَهَدين إلى العنف الثوري سوى بطراً وفنتازيا.

ولكي لا نبتعد عن موضوعنا، فإن المسألة القومية باقية في مركز الصراع طالما لم يسقط النظام الراسمالي، وكما اشرت في غير موضع، فإن الطبقات والنخب الحاكمة/المالكة على صعيد عالمي ما تزال تعمل في النطاق القومي، فقرار النظام العالمي هو من المركز، ومصير النهب وبزل فائض القيمة ينتهي إلى المركز، وإلا كيف تراكم ما اسميته منذ خمس عشرة سنة " الأموال الكسولة Lazy Capital-money " في المركز حتى حولته إلى حي بن يقظان الذي لم يعد قادر على إدارة جبال المال من حوله، فكان انفجار الفقاعة في أميركا لينتشر الوباء منها إلى العالم باسره. لكن تراكم او تمركز القرارين الإداري والمالي لراس المال في المركز لا يعني بالضرورة أن الطبقات الشعبية هناك ذات نصيب فيهما كما هي البرجوازية. وربما الأمر عكس ذلك حيث كان لهذا التركز دوره في رشوة قيادات في الحركة العمالية وتعميق الهيمنة الإيديولوجية لرأس المال والسوق على وعي الطبقات الشعبية.

باختصار، حتى خلال الأزمة، وربما بسبب الأزمة يظل راس المال استقطابياً، وهذا يضع المحيط، وخاصة الوطن العربي أمام تحدٍ قومي وليس طبقي وحسب، وكما اشرنا فالتحدي القومي في الوطن العربي يتخذ حالة صراع قومي من جهة وطبقي من جهة ثانية. قومي ضد المركز الذي:

□ يحتل او يستغل أو "حتى يستوطن أجزاء من الوطن العربي من سبتة ومليلية

إلى فلسطين فالجولان فسيناء فالعراق فالجزر الإماراتية فالأهواز فالإسكندرون، وقد تكون هناك بقاعاً لا نعرف عن وضعها كجزر القمر".

□ أو يشن المركز حروبه ضد بلدان عربية مباشرة منه أو عبر أنظمة وظيفية كالكيان الصهيوني الإشكنازي أو إثيوبيا...الخ.

أو صراع طبقي ضد الأنظمة القطرية لراس المال الكمبرادوري الذي يشكل مع نخب أخرى حالة من الكمبرادور السياسي والاقتصادي والثقافي. وهذا النضال الطبقي هو نضال قومي للقومية الكامنة ضد القومية المزيفة الحاكمة التي تحاول الهيمنة على وعي الطبقات الشعبية.

ولكي لا نخدع الأجيال الطالعة في الوطن والعالم، فإن هذه المعركة متواصلة منذ هيمنة النظام الرأسمالي العالمي، لا بل منذ تبلوره وعبر تطبيق الاستراتيجية، التي ربما ليست مكتوبة نصاً، لكنها مطبقة فعلاً، وهي "لا أوربا بعد أوروبا" هي معركة بين الغرب والآخرين كما قيل The West and the Rest، وليس المقصود بالآخرين هنا مجرد حديث خيالي أو شاعري، بل مقصود كل العالم خارج الغرب الراسمالي مقابل هذا الغرب (سواء في أوروبا أو المستوطنات البيضاء التي ولدت من رحم أوروبا ولكنها أُقيمت على أراضي الآخرين) ! ومن هنا موقع الكيان الصهيوني في الموقف ضد الآخرين أو (الغوييم) ولكن جوهرياً ليس على اساس ديني كما يزعم الهبّل السلفي، بل على اساس تحصيل الربح الأقصى بالإخضاع الأقصى.

لا أوروبا بعد أوروبا إذن، وليس فقط "لا يابان بعد اليابان"، وفي هذه المقولة بشقيها يكمن شقاء الأمة العربية، التي تُستهدف كل يوم، وتقاوم كل يوم، وهذا ما يعطي القومية العربية والقوميات الشريكة لكل الطبقات الشعبية في الوطن جوهرها الثوري وجوهرها الاشتراكي. هي أمة مشتبكة، وهذا ما يجب او يولد المثقف العضوي المشتبك، وليس فقط المنتظر على شاطىء المعركة التي تخوضها الطبقات الشعبية منظمة او بلا تنظيم، ممثلة أو بغياب ممثليها.

لا أوروبا بعد أوروبا بمعنى أن موجة القوميات الأولى في أوروبا انتهت كاستعمارية وإمبريالية، وقفت وتقف ضد تطور أية قومية أخرى، وكأنها قومية

المركز ضد قومية المحيط. الأولى استعمارية والثانية ثورية. وإلا، فما معنى دولة صغيرة ومتخلفة نسبياً عن أوروبا الغربية مثل التشيك، التي أصرَّت على إرسال مئة جندي "مساهمة " في احتلال العراق، "على قدر أهل العزم تأتي العزائم!" وقام حاكمها بتأييد المذبحة الصهيونية ضد غزة، ووقفت مؤخراً ضد مؤتمر ديربن في جنيف مدافعة عن الصهيونية؟ إذا كانت هذه تشيكيا الصغيرة التي أرسلت باخرة محملة بالأسلحة للكيان الصهيوني عام 1947 ، وهي في ظل "الاشتراكية"، فما حال فرنسا التي حاولت ضمان تأبيد بقاء الكيان الصهيوني الإشكنازي العدواني بأن أهدته المفاعل النووي في ديمونا. بهذه اللغة والمعطيات يجب أن نُعرِّف الجيل الجديد على طبيعة المعركة وطبيعة العدو إلى أن يتغير. والمهم، كيف نقاوم كل هذا؟ هل بحفنة رجال شرطة من هذه المشيخة او تلك، من ذاك الكنتون أو ذاك، أم بالمشروع القومي النهضوي للطبقات الشعبية على صعيد الأمة العربية وشريكاتها في الوطن؟

وكما هو حال نضال الطبقات الشعبية في المركز والعالم ضد راس المال بأنه نضال عنف مرغمين عليه وليس لأن هذه الطبقات مأخوذة "بروعة" العنف" فإن سواد وسيطرة أوروبا بل شقي الأطلسي هو عدوان متواصل للمركز ضد القومية العربية منذ محمد علي، على الأقل، وهي معركة امتدت قرنين إلى أن هُزمنا في سبعينات القرن العشرين وحتى اوائل الواحد والعشرين.

من قبيل محاولة البلاغة اللغوية وحسب، أن نسمي هذا العدوان المتواصل لقرون، انقلاباً أو مؤامرة. فحقيقته أن هناك خطة ضخمة تتخذ حالات انقلاب أو مؤامرة في لحظات، أما هدفها فهو النهب المتواصل. لقد شاركت وتشارك في الانقلاب ضد الأمة العربية ثلاثة أطراف اساسية وشريحتين تابعتين:

- المركز الإمبريالي والصهيونية كمركز القيادة في التجزئة والكنتنة
- الإسلام السياسي الكلاسيكي الذي كان ولا يزال يفتح معركته ضد الأمة العربية وبالطبع القومية العربية، منكراً وجودها قبل

الإسلام، ولكن لسوء حظه تولد عنه رغما عنه نقيضه الجهادي. وهو تولد ناتج عن حيوية الأمم للدفاع عن ذاتها[18].، في حين كثيراً ما يعلن قادته أن لا خلاف بينهم وبين أميركا لولا دعمها للكيان، أي لا خلاف لهم مع الحقيقة الأميركية وهي النظام الرأسمالي الذي يدعم الكيان من أجل رأس المال.

- أنظمة القطرية الكمبرادور القومية الحاكمة التي تتولد عنها نقيضتها ايضاً القومية الكامنة حراك الشارع، وبروز المثقفين العضوييين المشتبكين.

في الذيل من هذه هناك القوى الاشتراكية التي وقفت ضد الأمة العربية ومع الكيان الصهيوني لنرى فيها لوحة فريدة ربما هي الوحيدة التي التقت فيها الستالينية المتخلفة فكريا مع اليسار الغربي إبن السكرتيرة[19] ومنها العديد من الأجنحة التروتسكية المخترقة صهيونياً.

لا بد كذلك من الحذر من طرح يدور هذه الأيام، وهو استمرار لطرح ربما بدأ منذ منتصف القرن العشرين بشأن انتهاء عصر الدولة القومية، وحلول الشركات الكبرى محلها أو حلول الإمبراطورية الأميركية...الخ. فاليوم تركز مؤتمرات العشرين على رفض الحمائية الاقتصادية ورفض دور الدولة الوطنية. وكل هذا يدور في نطاق تبرير وتسهيل هيمنة راس المال من المركز على المحيط، وعلى الراس من المحيط الوطن العربي ليبقى منهوباً برضى المنهوبين منه.

---

[18] لا بد من الحذر من السقوط في التبعية للمركزانية الأوروبية البيضاء "اليسارية" هذه المرة التي تربى الكثيرون منا على يديها في الوقوف ضد القومية عامة والإسلام باكمله، فأصبح بيننا من اضاع كافة الثقافة الثورية الاشتراكية او الماركسية أو الشيوعية ولم يحتفظ إلا بموقف ضد العروبة وضد الإسلام ليجد نفسه في الطابور الآخر شاء أم ابى.

[19] هو اصطلاح يبين كيف يتولد عن الاستغلال الجنسي للرجال أولاد سفاحون من استغلال السكرتيرات، وقصدت فيه أن اليسار الذي يدعم الإمبريالية في النهاية، في المعركة الفاصلة يقف لصالحها، كما فعلت قوى يسارية غربية إبان تدمير العراق عام 1991، حيث وقف هؤلاء مع العدوان، كان هؤلاء مثابة ابناء السكرتيرة لراس المال بنظامه العالمي. كان أوضح الأمثلة على هذا مجلة التي ما تزال تتجسس على الوطن العربي MERIP Reportsوخاصة أحد محرريها جو ستورك، وفي بريطانيا فريد هالدي. أنظر مقالتي في كتاب:
See, Adel Samara, The New International Order, in *The Gulf War and the New World Order,* ed by Haim Bresteet and Nira Yuval Davis, Zed Books, 1991.

إن المسألة بالعكس، فالنضال القومي للطبقات الشعبية العربية، كما كل المحيط، هو الذي يقرب نهاية مصير راس المال، في المركزخاصة، سواء بمقاطعته او وقف التبادل اللامتكافيء، أو طرده من المستعمرات، أو الاحتفاظ بالفائض في البلد نفسه، أو تأميم ما يسمى مصالحه في هذه البلدان، أو اعتماد قانون قيمة وطني مواز لقانون القيمة العالمي وصولاً بالطبع إلى إلغاء قانون القيمة والانتقال إلى الاشتراكية.

إن حماية الاقتصاد القومي، وهي في الأساس اقتصاد الطبقات الشعبية، هي معركة ضد "أممية راس المال" التي هي جوهرياً مصالح الطبقات الراسمالية على صعيد عالمي، تنتقل اليوم من الثمانية إلى العشرين. وهذا يجعل من خزعبلات "القرية العالمية"، الأسرة الدولية...الخ" الأفيون الحقيقي للشعوب. ستبقى قريتهم العالمية من ضاحيتين Down Town and Shanty Town مركز/محيط وفي افضل الأحوال سيُلحق برجوازيو المحيط بالمركز؟ لا شيىء تغير: بقي الفقراء تابعين، يعملون بما يشبه المجان، ويموتون على شواطىء جنة أوروبا! فرفض الحمائية ليس سوى تسويق انتاج المركز في المحيط (مركز منتج قائد مجمع للثروة، ومحيط يستهلك وينزف ويتبع) من هنا القومية ضرورية وحتى الأوتاركية. بكلمة أخرى، أية قرية التي تضم بيل جيتس، وصومالي يموت جوعاً، بئست "القرية الظالم أهلها".

اذن يبقى الأمر هو:

قومية حاكمة : رجعية مرتبطة وعميلة وتندمج في عالمية راس المال

وقومية كامنة: ثورية واشتراكية وتندمج في أممية الطبقات الشعبية. ولهذه القومية دورها الواضح في تقويض المركز ومن هنا ثوريتها وعدائه لها، ومن هنا هي حليفة الطبقات الشعبية في المركز.

ومرة أخرى، فالأمة العربية واقعة تحت الاستهداف الأقصى من المركز وحلفائه، ربما في هذه الحقبة بالذات، أكثر من غيرها، ليس لأن هذا الوطن هو الأغنى والأخصب، بل لأسباب أهمها:

□ لأنها عاجزة بعد عن الدفاع عن نفسها مما جعل ثرواتها مستباحة، فلا بد أن

يستميت العدو لإبقاء التجزئة

□ ولأنها بسبب النفط تمتلك سيولة مالية في حقبة اصبحت هذه السيولة دواء استمرار النظام الرأسمالي لا سيما في مركز المراكز، اي الولايات المتحدة.

من هنا، يصبح الوقوف ضد الوحدة العربية والأمة العربية هو وقوف رجعي بامتياز، وعمالاتي بوضوح. ومن هنا كانت ضرورة، ونأمل فائدة، ما كتبناه بتواضع ضد الدولة القطرية، سواء عن قطريتها أو وجوب تفكيك مفاصلها أو في هذه المقالات.

لقد حاولت في هذه المقالات الخمس ترسيم كثير من القضايا، وحتى المغامرة بطرح قضايا ليست مألوفة، بل ويتربص بها أعداء متعددون، ولكن أود هنا إعادة ترسيم وتوضيح المسألة الجوهرية في حق العرب في الوحدة كطبقات شعبية، دون إغفال قط لواقع المساواة مع القوميات والإثنيات الأخرى الأصيلة في هذا الوطن، وهذا التوضيح يقوم على المثلث التالي، الذي أُشير إليه في الحلقات السابقة:

أولاً: وجود أمة على أرضها وحده الوجود الشرعي

ثانياً: امتداد الأمة في زمان هذا المكان ،الحيِّز، في التاريخ

ثالثاً: وجود مشروع لهذه الأمة هو مشروعها القومي للطبقات الشعبية، مشروع المصلحة المادية للطبقات الشعبية الذي يساهم في إنقاذ الوطن والعالم ليعبر الاشتراكية.

هذا لا يستثني اللغة والعادات والدين...الخ، لكننا اليوم في عصر يستوجب بلورة مشروعنا الوحدوي والاشتراكي القائم على ما يدفع الطبقات الشعبية لمشروع نضالي متميز عن ومضاد لِ مشروع التبعية لراس المال الكمبرادوري.

هذا المثلث يفترض مثلثاً آخر بالضرورة وهو:

أولاً: التقاط القوى الثورية بمن فيه المثقفين الثوريين المشتبكين للحظة الشعبية الحالية في الوطن العربي، لحظة الفوران لصالح المقاومة في العراق وفلسطين ولبنان،

وثانياً: التقاط اللحظة الحبلى بالمتغيرات بسبب الأزمة الراسمالية العالمية ولا سيما تراخي قبضة عتاة راس المال.
وثالثاً: توظيف هذه وتلك لتفكيك مفاصل الدولة القطرية وصولاً إلى إسقاط السلطة القطرية وتحقيق الوحدة والتحرروالتحرير والإشتراكية.

الفصل الثاني

إزاحة الدولة القطرية العربية

4- الدولة القطرية طارئة جغرافياً ويجب أن نجعلها طارئة تاريخياً

.pdf1613http://www.kanaanonline.org/articles/0

* * *

السياب:

إني لأعجب كيف يمكن أن يخون الخائنون
أيخون إنسان بلاده
من خان معنى أن يكون
فكيف يمكن أن يكون؟

(بدر شاكر السياب)

المقدمة

تساءلت، استباقاً لما قد يفعل القارىء، ما العلاقة، وما معنى الربط بين مشكلة القطرية في الوطن العربي، وإشكالية تجاوزها، وبين الأستذة/الهيمنة المركزانية الأوروبية ولاحقاً الأميركية في جانب، والتبعية الثقافية، بل الفكرية، ومسلسل التبعيات الأخرى من قِبل عرب لهذه المركزانية في جانب آخر؟

ربما يرتبط التفكير في هذه العلاقة بمسألة أوسع، هي التي تبين الفارق بين حروب ما قبل عصر راس المال/ والدولة القومية في اوروبا، وبين حروب عصر راس المال نفسه. صحيح ان العامل المادي الطبقي في ثوب قومي، والكسب والنهب والإستحواذ والاستقواء والسوق بالطبع وراء الحروب في حقبة ما قبل راس المال. لكن هذه كلها اصبحت او أُخرجت في حقبة راس المال على شكل مشروع قومي هو في جوهره طبقي. ولتشابك القومي والطبقي هنا، تصبح مهمتنا تخليص أو فكفكة الظاهر القومي البرجوازي (في حالة الوطن العربي القومية الحاكمة بما فيها من زيف وتخارج لصالح الأجنبي)، لإخراج الشيطان الطبقي من داخله ومحاكمته. وهذه مهمة في غاية الصعوبة، حيث قضت دون فك لغزها حركات شيوعية كثيرة فاقدة قدرة الحفر في مجتمعاتها المعطاة مما ألقى بها في لُجَّة العجز عن فهم محيطها، فعادَتْهُ، ليرُدَّ محيطها بدوره عليها فيخرجها احياناً من نطاق الوطنية والانتماء.

كانت ولا تزال حروب الدولة القومية/الطبقية في اوروبا راس المال، وما زالت أوروبا هي أوروبا راس المال، وكذلك احترابات أوروبا فيما بينها وبين ذاتها، ما زالت مقودة جوهرياً بالماكينة الطبقية. كما أن تحويل الإحترابات الأوروبية إلى مصالحات داخلية وتوجه كتلوي ضخم، وتقسيم العمل مع الولايات

المتحدة[20] هو في جانب كبير منه قرار بالمهادنة الداخلية في المركز، وتقسيم الأدوار واقتسام النفوذ على صعيد عالمي، بالتعاون لاستئناف العدوان الطبقي الثلاثي المشترك/المتنافس (اوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة) ضد المحيط. وبؤرة التسديد هي على الوطن العربي، الوطن المريض بدولته القطرية.

الدولة المحلية "الوطنية" في المحيط، المسماة تجاوزاً وتفاؤلاً وتلاعباً، دولة ما بعد الاستعمار والدولة القومية، هي بدرجة أدق حالة توريث/تورُّث من الإستعمار لممثليه المحليين، باستثناء بلدان الثورات الحارقة كالجزائر وفيتنام وكوبا وجنوب اليمن...الخ. ورغم ذلك، فقد تمكنت راسمالية المركز من الاستدارة لاحتواء منجزات القرار الشعبي بالاستقلال وطرد الاستعمار كدور وعلاقات ومصالح وثقافة ، وليس فقط كعساكر.

وفي هذا السياق، فالدولة المحلية، القطرية في الوطن العربي حالة نموذجية على بقاء، والخروج الكلي، وفي أفضل الحالات استدعاء، الاستعمار. من هنا علاقة الدولة القطرية بالمركزانية الأوروبية. والمركزانية الأوروبية ليست بأي حال مجرد حالة ثقافية، بل الحالة الثقافية هي بنيتها الفوقية، وإن قطعت، أو أُقحم فيها، شوطا طويلا ما في استقلالها النسبي عن العوامل المادية متجسدة في النهاية في الاقتصاد السياسي. إن الدولة القطرية العربية هي حالة ما بين الاستعمار والاستقلال، حالة هجينة إلى درجة اربكت كثرة من القوى السياسية حيث تجلى الإرباك لديها في تحديد برامجها واولوياتها الأمر الذي اوقعها في كلي التقصيرين القومي والطبقي. فللدولة القطرية راية ونشيدا، وجيشاً وسجاجيد حمراء وحرس شرف، وليس حرس وطن بالطبع، ويمين ولاء، وعضوية في الأمم المتحدة، ولكن فوق كل هذه لها ايضاً السجون التي تعتبر

[20] لعل من أحدث الأمثلة على هذه العلاقة، بل حتى تبعية أوروبا للولايات المتحدة ما جاء في تقرير أولفارو دو سوتو ممثل الأمم المتحدة في الرباعية الدولية لدى سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وهو تقرير استقالته من منصبه في ايار 2007، تقرير سري جوهره ان الرباعية الدولية ليست إلا الولايات المتحدة، وأن اوروبا تمرر لها ما تشاء، وأن الأمم المتحدة مجرد أداة لخدمة الولايات المتحدة.

الوطن الطبيعي لكل ذي موقف أو فكر نقدي، أما الوطن النهائي لهؤلاء فهو المقبرة[21].

كان لا بد من وهم الاستقلال لهذه القطريات كي تتمكن من تقديم نفسها للمواطن كسلطة لها هيبة ما. اما جوهرياً، فهذه السلطة محكومة بسقف علاقتها التابعة مع المركز الأوروبي، ومُنازِعهُ بل وريثهُ، الفتى لاحقاً، الولايات المتحدة. باختصار، فإن الدولة القطرية هي الصيغة الإستعمارية التي أوجدها المركز الإمبريالي الغربي لتحل محل السناجق العثمانية[22]. في الحالة العثمانية، كانت هناك تقسيمات إدارية لوطن واحد غير مجزء سياسياً او طائفيا او إثنياً أو مذهبياً لكنه خاضع ككل للإستعمار العثماني باسم الدين. علماً بأن نهب الثروة وإنفاقها وتوزيعها لم يتم بالطبع على اساس الدين، بل الطبقة والقوم. أما الإستعمار الغربي الرأسمالي فوسع مساحة السناجق ولكن ليجعل منها كيانات منفصلة تماماً عن بقية الوطن، وسعها بما يجعلها قابلة بدرجة ما للحياة في كنفه وليس بمقوماتها نفسها، تحت إشرافه وخاصة كي لا تتحد مع اية قطريات اخرى. وإذا كان المطلوب لقطرية ما مساحة ما كي "تقف" على رجليها، فإن الراسمالية في حقبة العولمة، قد توصلت وأوصلت العالم إلى حالة جديدة، هي تقليص الجغرافيا القطرية، وبالتالي رفع معادلة فرق –تسد، إلى التفكيك والتذرير في المحيط، تذرير المحيط وتركيز المركز، وفي الوطن العربي خاصة. وهو ما نشهده اليوم في العراق والسودان ولبنان والصومال وداخل مصر...الخ[23]. وراء

[21] كانت عضوية الكويت في الأمم المتحدة، وهي عضوية مقصود بها سلخها عن العراق، هي المبرر الأساس للعدوان الأميركي على العراق حينما استعاد الكويت عام 1990.

[22] أنظر عادل سمارة، "دفاعاً عن دولة الوحدة"، منشورات دار الكنوز الأدبية، بيروت، **2003**، **ودار العامل رام الله 2003**

[23] ربما أشرت إلى هذه المسألة أكثر من مرة وفي اكثر من موضع، وهي مسألة في غاية الخطورة، هي إعادة تقسيم الوطن العربي، تقسيم كل قطر من داخله مرة أخرى وصولاً بكل قطر إلى اصغر منزلة عشرية. لعل النموذج الأوضح ما يقون به الكيان الصهيوني الإشكنازي من تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات ضم مشروع واضح للحيلولة دون إقامة دويلة فلسطينية فيها. كما ان هناك مخططاً لتقيم الأردن إلى كانتوات ايضاً، اي شطب الدولة الأردنية لتكون هناك كانتونات أردنية فلسطينية طولياً لمتصاص اللاجئين الفلسطينيين وشطب حق العودة وتمكين الكيان بحيث يكون الدولة المهيمنة من حيث هي يهودية خالصة ونقية، والأقوى عسكرياً، والكثر تطوراً تكنولوجياً. علينا في هذا الصدد التركيز على مسالة هامة وهي أن الكيان الصهيوني في غاية القلق من اعتماده على المركز الإمبريالي. إن طموح الكيان استراتيجياً هو أن يتمكن من الاعتماد على نفسه، هذا رغم العلاقة الوطيدة بنه وبين المركز. وإذا كان لهذا الأمر أن يتحقق للكيان، فليس أمامه سوى تفكيك الوطن العربي لأقصى درجة ممكنة وتواصل هذا التفكيك. وهذا يعني بالضرورة حرباً متواصلة ضد القومية العربية، أي الدخول في مشروع عدائي مفتوح. لكن الأمر لا ينحصر في الشراع مع الفلسطينيين والأردنيين، بل مع مجمل الأمة العربية،

هذا كله المركزانية الراسمالية الأوروبية، وذلك كي نميز بين إقامة التحليل على المركزانية الثقافية، وبين قيامه على الجانب المادي، على السبق الإنتاجي، على الاقتصاد السياسي.

واضحة هي العلاقة بين السلطة القطرية، ممثلة اليوم بالكمبرادور، وبين المركز الرأسمالي في تطوره ليحول الكرة الأرضية إلى قطاع عام معولم له. وهي علاقة بدأت بالخلق ووصلت حد الإنخراط الذي لا رجعة فيه. علاقة لا بد من تدميرها، إذ لا يمكن فكّها سلمياً.

لذا، إذا كان فك هذا الإرتباط المادي بين الطبقات الحاكمة هناك وهنا لا يأخذ إلا بعداً عنفيًّاً، فهل او إلى اية درجة يسحب هذا نفسه على الفكر والسياسة والثقافة والأدب واللغة؟

هذا مثار قلق للعقل النقدي. فإذا كانت الطبقة البرجوازية بطبعتها التجارية السابقة والكمبرادورية الحالية تتعيش من علاقة التبعية للمركز والمركزانية، وتهييء مناخ تخليق وتوليد طبعات تبعوية أخرى، فإن هذا يتطلب النضال ضده. أما ما يستحق العمل عليه والنضال فيه ومن أجله فهو تحرير العقل والثقافة والفكر والفن واللغة من روابط التبعية التي تبدو مستقلة عن الإستعمار، مع أنها في صلبه. وهذا لا يتأتى إلا بنقد لا يرحم ولا يساوم، فالنقد المساوم ليس نقداً.

لم تشارك كثرة من المثقفين العرب في جدل ما بعد الاستعمار. وقد يعود هذا إلى كونه في معظمه في الخطاب، في اللغة، وليس في الواقع المادي الميداني، ليس في الإقتصاد السياسي، وغالباً ليس في الصراع الطبقي. وقد يكون كذلك، لأن الاستعمار لم يخرج، بل لأن الاستعمار يعيد الهجوم الكرَّة تلو الأخرى على الوطن العربي، بل يعيد انتشاره في الوطن العربي. فنحن حقاً في

وهذا مشروع تخريبي أوسع دائماً من قدة الكيان، هو مشروع المركز الإمبريالي، ومن هنا فالتحالف بين الكيان والمركز لا فكاك منهن وعدائهما لأمة العربية لتجزئتها هو عداء لا ينتهي بالطبع.

مرحلة محاولات التحرر من الاستعمار/ات. وهذا بحد ذاته يجعل مجرد وجود الدولة القطرية محط تساؤل.

في تشابك موجات الهجمات على الوطن العربي، يصبح النضال ضد خطاب المركزانية الأوروبية دفاعاً عن الشعب، عن الطبقات الشعبية ضد هذه الهجمات، وهو في صيرورته ومساره يفتح ملفات الدور ومن ثم العلاقة الكولونيالية متعددة الوجوه والمنابع تجاه الوطن العربي.

للعلاقة الكولونيالية أوجها وطبعات، كما أنها ليست مجرد عدوانية من الخارج، بل لها ركيزتها التبعوية المتخارجة من الداخل. ولذا، فالعلاقة بالمركزانية الأوروبية "بعوميتها" هي علاقة بحاضنة صار لابد من الخروج منها والخروج عليها. لنقل في نهاية الأمر وداعاً لهذه الحاضنة المثيرة للاختناق، وداعاً للعلاقات الفكرية والثقافية القائمة على ارضية "التصدير" إلى المحيط" علاقة متخلفة حتى عن "التبادل اللامتكافىء" علاقة ليس فيها تبادلاً فكرياً ثقافياً، فيها تصدير أمري[24]. كل منا لديه قصصاً وأحاديث[25] من هذا الطراز بغض النظر عن المقام، ومجال الإختصاص.

---

[24] التقيت عام 1984 بأحد مثقفي الأممية الرابعة في لندن. كان ذلك في مقصف جامعة لندن، كلية الدراسات الشرقية والسلافية. بادرني بتقديم تحليل موسع عن رؤيته/م لما يجب ان تكون عليه الثورة في مصر. لا بأس، مقبول هذا على صعيد العلاقات الأممية. ولكن، ماذا عن الثورة في بريطانيا؟ هل وصلت بريطانيا مرحلة الإستقرار الجيولوجي الثوري، وبالتالي أصبح الهمُّ هو تثوير المحيط؟ ألا توجد مهام لهؤلاء الثوريين في بريطانيا للقيام بها؟ هل "التخطيط" للثورة في مصر هو انتقال أممي "جيفاري" أم هو إرسالية كولونيالية باللون الأحمر؟ أليس تخلف مصر في جزء اساسي منه نتاج الإستعمار البريطاني، واستمرار العدوان البريطاني الرسمي الطبقي الحاكم ضد الأمة العربية؟ وحتى بعيداً عن الصراع الطبقي في بريطانيا، اليست هناك تفرقة عنصرية واضهادا للجاليات الشرقية والإسلامية والإفريقية هناك؟ أليست بريطانيا التاتشرية أكثر الحواضن دفئاً للصهيونية؟ اليست التاتشرية هي التي قصمت ظهر نقابة عمال المناجم في بريطانيا، كل هذا لم يره الرفيق. وكل هذا ما دفعني لأقول له: إذا كنت لا ترى هذا كله، فنحن لسنا بحاجة لأساتذة. لم تعد بعدها من حاجة للقاء "أممي".

[25] كتبت لي مؤخراً صديقة : " قرأت أمس مساء رسالتك المفتوحة إلى لويزا مورجنتيني، ودعني اقول لك، إنها عظيمة. وتضيف، إلتقيتها ذات مرة في نابلس، فهي صديقة للأسرة التي سكنت لديها أثناء وجودي هناك. قالت لي ذات مرة بوقاحة، لا أفهم لِمَ تقدمين نفسك كفلسطينية، وأنت لستِ، (صديقتي فلسطينية مولودة في الخارج ولا تحمل جوازا فلسطينياً) فأنت امرأة تنظرين للقضية الفلسطينية بشكل مثالي، وحالما تجدين أي شيىء أفضل لقضاء وقتك سوف تنسين فلسطين". كم هي وقحة حتى تتفوه هكذا في وجهي. تتحدث هي دوماً بهذا الأسلوب، أي كما لو كانت تملك مفتاح كافة مشاكل الفلسطينيين، وكأنها تعرف أكثر من أي شخص آخر، أكثر حتى من الفلسطينيين الذين يعيشون واقع الإحتلال. إنها امرأة متعجرفة. ذات مرة قال لها (...) لم أجد شيئاً حقيقياً وراء الكلام الجميل في مقالتكِ ويبدو انك لا تعرفين الوضعية الحقيقية. أثار هذا جنونها، فأجابته: " من أنت، وماذا تفعل لفلسطين، أنا أفعل شيئاً على الأقل". إنها امرأة متعجرفة، تزعم أنها تعرف أكثر من الفلسطينيين عن ما يناسبهم". نعم أيتها الصديقة، هذا هو الأبيض الذي لا يعيد هندستنا وحسبن بل يُعيد إنتاج ذاكرتنا وتاريخنا، وحتى هواياتنا كما يراها هو. في حالة السيدة مورجنتيني نحن أمام كولونيالية التضامن.

لقد صاغ المركزانيون الأوروبيون معياراً مزدوجاً للإنسانية والحضارة، هو معيار عرقي لوني جغرافي، وإن شابته بعض التلوينات الطبقية، والتي إن حصلت فذلك على اساس الإلحاق وليس العضوية الكاملة ومتوازية الأكتاف في منتديات المركزانية.

اقول منتديات، لأن هناك منتديات عديدة. قد تكون بدايتها منذ البعثات التعليمية إلى أوروبا في نهايات القرن التاسع عشر، الأمر الذي انتج تمفصلات لبرالية محلية للِّبْرالية الراسمالية الغربية التي لم تكن لها حوامل محلية في بلدان خاضعة للاستعمار(استقلال قومي، تصنيع، إنتاج الأساسيات...الخ)، بغض النظر عن نقدنا لجوهر هذه اللبرالية. ولأنها كذلك، فلم يكن بوسعها توليد تيارات لبرالية حتى بالمفهوم الغربي الراسمالي. ولا يقللنَّ من هذا الاستنتاج ذلك الترحُّم على ما يسميه البعض، فترة اللبرالية في بعض اقطار الوطن العربي، ويؤرخون لها بما قبل الإنقلابات العسكرية، والمد القومي البرجوازي، وحكم الإتجاهات القومية ذات التوجه التنموي والمعادي للإستعمار. إن التهليل الذي يتجدد هذه الأيام للفترة المذكورة، كمن يترحم على عاهرة كما لو كان قديسة. هذا ترحُّمٍ يتعامى عن كونها فترة "مخصية"سلفاً، فالنخب السياسية الحاكمة كانت تابعة ومقلدة، ولم يتجاوز افقها خاتم تصميمها وصناعتها (سايكس–بيكو) كما افتقرت لبراليتها للساق الثانية، الأرضية المادية الصناعية الراسمالية، كي تتمكن من

ينطبق هذا على السيدة فيليس بينيس، التي جوهر موقفها من الصراع العربي الصهيوني، هو الوصول إلى دولة في الضفة والقطاع، ولكي تكسب لنفسها رصيداً، تزور مخيم اللاجئين في الدهيشة وتكتب من هناك وربما تلتقط صورة تذكارية مع طفلة لاجئة استعارت حذاء من جارتها من أجل الصورة. ولا تعرف الطفلة المسكينة أن السيدة الأميركية تضنُّ عليها بحق الخروج من المخيم، بحق العودة. لقد وصل أمر الاستخفف الأبيض بعقولنا أن يقوم رئيس وزراء بريطانيا السابق، توني بليرن بزيارة مخيم لاجئين في شمال الفضة الغربية حيث التقطت صورة له مع طفلات في مدرسة لاجئين ونشرت في الصحفة المحلية بنوع من الإطراء! وهو نفسه بلير الذي لم تكن "أوامره" بذبح 1,3 مليون عربي في العراق، لم تكن قد جفَّت بعد.

الإقلاع، ناهيك عن أن محاولات تصنيعها أتت في حقبة "لا أوروبا بعد أوروبا اللهم إلا من "رحم ربي" أي من حمل مشروع تنمية مناقض للُّحاق على اسس راسمالية. وإذا كانت الإنقلابات الوطنية والقومية قد "اعاقت" ذلك التطور "الواعد" في مصر وسوريا على سبيل المثال، فلم تحصل انقلابات كهذه في المغرب وتونس بعد ما أُسميت استقلالات، كما ان فيضان "تسونامي" ريوع النفط على الخليج، وخاصة السعودية، لم تحول هذه القطريات لا إلى اللبرالية، ولم تحولها إلى صورة محلية للنمور ولا التنينات، بل إلى مسوخٍ يختص بها الوطن العربي! وإضافة إلى كل هذا، لا يمكن في قراءة الوضع العربي إغفال الاستهداف الرأسمالي الغربي لأية تنمية، وهو استهداف لا يمكن للمدخل اللبرالي مواجهته. إن حقبة المحاولات القومية والإشتراكية هي باتجاه الطريق الصحيح، ولكن نصف الطريق، ومع ذلك فقد عوملت كما عوملت تجربة محمد علي في مصر، وهي المحاولة الوحيدة في حينها في العالم للتنمية من خارج أوروبا وكان لها ما كان. لكن ما يجب قرائته بدقة هو الاستقطاب، هو قرار المركز أن لا تكون هناك أوروبا بعد أوروبا وليس يابان بعد اليابان، مما يعني وجوب البحث عن طريق غير طريق التطور الراسمالي. قد يحاجج المهزومون بالفطرة، أن كل ما هو اشتراكي قد انهار. وحتى لو كان هذا صحيحاً، فقد سقط إثر معارك، وليس بذُلٍّ وجبن، وهذا يؤسس لمعارك تؤكد الانتصار. إن المهزوم بالفطرة هو مرشح عميل، وإن لم يقصد ذلك.

قد يكون المنتدى الثاني هو الإنطباع الإشتراكي بالمدرسة الدولانية السوفييتية، وخاصة منذ اربعينات القرن العشرين، بما هي غربية مركزانية كذلك، وإن كانت في صالح الشعوب مقارنة مع المدرسة اللبرالية الإستعمارية الغربية. كانت المدرسة السوفييتية في ارقى احوالها مدرسة بالإنابة عن الشيوعي الشرقي"الكسول" الذي، برأي دهاقنة الكرملين (الفلاسفة السوفييت)، يحتاج إلى الشيوعي الغربي كي يشرح له حال بلاده ويرسم له تحالفاته الطبقية وأولياته النضالية. وكأننا أمام مراتبية عالمية، أوروبا الغربية البيضاء في القمة، تليها أوروبا الشرقية كأدنى منها، والمحيط تحت الجميع!! إن منقار الكتكوت الشرقي

مثلوماً بالتكوين، لذا، يحتاج إلى نقر القشرة من خارجها كي يتمكن من الخروج مرفرفاً بجناحيه الضئيلين كما لو كان هو الفاعل! لعل الفارق بين المدرسة الإيديولوجية السوفييتية في هذا المستوى والمدرسة الرأسمالية الغربية ولا سيما فرعيها الإستشراقي والأنثروبولوجي، أن الأخيرة تكتب بالنص عن عجز الشرق وكل المحيط[26] عن الوقوف على ساقيه، أما التحريفية السوفييتية فكانت مع الموقف، دون صياغته في نصٍّ.

ولكي لا نخرج من إسار هذه المركزانية، لا سيما بعد تفكك الإتحاد السوفييتي داهمتنا مجدداً منتديات اليسار الأوروبي الغربي، وخاصة كثرة من تمفصلاتها التروتسكية التي تحاول توريُّث النضال الشيوعي العالمي بأسره، ناسبة لنفسها تراث حتى الشيوعيين الذين كانوا على خلاف حدِّي، وربما مطلق مع الأممية الرابعة. فهم يضعون ايديهم اليوم على تراث تشي جيفاراً، وعلى تراث غرامشي، ويكادو يهبشون تراث ماو الذي لا يحبونه، وينصبون انفسهم الأوصياء الأولياء على التراث الإشتراكي في العالم.

قد تكون من المفارقة والطرافة أن أهم آليات تمكن هذه المدرسة من وضع يدها على تراث الشيوعية العالمية هو عنصر راسمالي، وليس دور ثوري، أو انتصار ثوري في بقعة جغرافية ما. فالتيار السوفييتي كان أنتج مشروع تطبيق ثوري لا يمكن لبصماته على التاريخ الإنساني أن تنمحي بمجرد سقوط الدولة الرسمية في روسيا. والتيار الماوي أنجز مشروعه الثوري، الذي لا زال يخوض صراعا طبقياً داخل الصين مع أصحاب الطريق الرأسمالي[27]، وكوريا وكوبا ترفعان راسيهما فوق محيطات المياه التي تُلقمها إياها الإمبريالية وخاصة في حقبة العولمة لتغرقهما.

أما العنصر الرأسمالي الذي نقصد، فهو توفر سيولة مالية بين ايدي كثير من المنظمات التروتسكاوية؟ من اين لك هذا؟ ولماذا لا تتحصل التيارات

---

[26] فرادة الغرب، الغرب والباقي – The west and the rest)، عجز شعوب وأجناس المحيط عن التحليل والتحريد، ركودية نمط الإنتاج الآسيوي...الخ

[27] أنظر ملف الصين في مجلة كنعان العدد 134 تموز 2008.

الشيوعية الأخرى على بُلْغة العيشْ؟. هل حافظ التروتسكيون الذي انتظموا في الإيفنجيلية والمحافظية الجديدتين ليحققوا بهما أممية بالاتجاه المضاد، لا باس فهي "أممية" ايضاً، هل حافظوا على تراثهم القديم، فباتوا يحولون دفعات لرفاقهم؟ إذا كان الأمر ساخرا إلى هذا الحد، فلا بد من تجفيف منابع "الإرهاب"! أقصد هنا أن من أعمدة إدارة بوش قياديين كبار سابقين في الأممية الرابعة–التروتسكية. كيف كان هذا الانقلاب!

ولكن، ماذا عن العامل التبعوي الذاتي؟ هل الكولونيالية الثقافية من اليمين ومن اليسار محظوظة إلى هذا الحد، ساحرة مبهرة لدرجة انها تجد لها تلامذة وأتباعاً دون ان يولدوا من صلبها، فلا تحتاج هي نفسها إلى التناسل، تماماً كما تفعل السيدة الأوروبية ب "شراء" أطفال نساء من المحيط، يهلكن أجسادهن بالحمل (حمل تحت الطلب)، ليحصلن على ما يقيم الأوْد ببيع اطفالهن، اما سيدة المركز فتقتني الطفل لتحافظ على تناسق الجسد ولياقته، ليكن ولكن الروح متصحِّرة[28].

أصبح اليوم مفهوماً أن تاريخ وثقافة وتراث وذاكرة المستعمرات قد أُحتلت وتم ما هو أبعد من تعريفها من قبل المركز بلغته الخاصة. لعل في هذا مخطرين:

المخطر الأول: هو تكيفها اللاواعي مع إعادة وصفها وتعريفها من قبل المركزانية الأوروبية كما لو انه إعادة خلق لها. كان هتكاً ولم يكن تفكيكاً، ولأنه كذلك، فهو هتك بهدف احتجاز التطور، إلحاق التطور ليبقى مثابة ملحق لا ابعد ولا أعلى، فليس هناك مشروعاً لإعادة التركيب.

والمخطر الثاني: بروز نخب تعيد إنتاج هذه العلاقة الإستشراقية بوضوحها المادي المصلحي وأغلفتها الثقافية والسياسية والفنية وحتى الحزبية. أو لنقل،

[28] نعم، بالمال يتحول جسد النساء الفقيرات إلى مزرعة لحساب الأسر الغربية. لذا، تحمل المرأة الفقيرة حسب الطلب ومقدار العرض النقودي. ويظلوا يرطنون: المجتمع المدني"، أما بيننا، فيخلق هذا من يولولون، وينتضون السيوف لردِّ المجتمع عن كل إبداع عقلي وتنموي، إلى الوراء بأكثر ألفيات ممكنة!.

تركيب موتور لإعادة إنتاج التشوه في داخل الجسد المحتل نفسه ليتغذى منه وعليه.

وهذا يعني ويتطلب جهداً مضاعفاً لإعادة تعريف وبناء الذات. ولكن، لماذا يعاني الوطن العربي من قصور الإنطلاق، أو توليد مشروع انطلاقي واعد، كما هو الحال في أميركا اللاتينية، او مشروع نمو عالي الوتائر كما هو في النمور والتنينات، أو مشروع تنمية قارِّيِّ الحجم كما هو في الصين وإلى حد كبير في الهند، أو بوتقة صغيرة ولكن صلبة كما هي في كوبا وربما كوريا الديمقراطية؟

في محاولة الإجابة على هذا السؤال حاولت التعرض للدولة القطرية بما هي عامل اساسي في تثبيت الراهن خلال المئة عام السابقة، وإعادة انتاجه كذات متخارجة، وإن حاولت هذه الذات الزعم المواطناتي والمحلي والعربي. والدولة القطرية ليست وليداً محلياً، وإن كانت هي وجود محلي، فهي وليد الإستعمار، والدور النهائي المطلوب منها هو الدور الوظيفي الذي يقوم به الكيان الصهيوني الإشكنازي، أي عدوان متواصل على القومية العربية والإشتراكية والوحدة.

لذا، يستفزني ذلك السؤال المجاني من قبل كثرة من الصحفيين: "بتصير حرب هذا الصيف"؟ سؤال يثير مجرد طرحه شجوناً عديدة أقلها: هل يُعقل أن يسأل عربي متتبع للأحداث هذا السؤال؟ فمتى لم تكن هناك حرب على هذا الوطن؟ لم تتوقف، بل تستعر الحرب الأهلية التي تقودها الطبقات الكمبرادورية ضد الطبقات الشعبية سواء لتعميق التخلف، وتسريب الثروات وخنق الحريات، واستصغار المرأة وتسليعها وتخليد البطريركية، وبقاء الإستعمار أو استدعائه واللجوء للأجنبي، والتنازل عن أية ارض تُحتل. هناك حرب دائمة داخل الوطن نفسه. وهناك حرب خارجية متواصلة، سواء بالإحتلال المباشر أو دعم الأنظمة القطرية وتثبيتها، أو الحرب النفسية، او نهب العقول بتهجيرها، أو العدوان المباشر أو نهب الثروات. لذا، يصح السؤال: اين وصلت المقاومة بدل هل ستقوم حرب؟

لا بد أن نلتمس لهؤلاء عذراً من باب لا يعرفوه. فهم آتون من خلفية إيديولوجيا الدولة القطرية، التي عالمها هو جغرافيتها الصغيرة من جهة والمهتوكة من جهة ثانية. لذا، لا يرى هؤلاء أن هناك حرباً في منتهى الدموية والقذارة ضد العراق، ولبنان والصومال. فما دامت الدولة القطرية بخير ممثلة بصحة حاكمها[29]، فليس هناك ما يقلق قطرية أخرى، لأن البعد القومي مُغفل منهجياً.

لم يلاحظ هؤلاء بعد، ان المركز الراسمالي الغربي يعامل الوطن العربي كوحدة واحدة كمجموع، وأن احتلاله لقطر يهدف إلى تطويع الأخريات، وأنه ما من مشكلة قطرية له مع قطر محدد إلا في سياق مشروعه على مستوى الوطن ككل، وأبعد ايضاً.

وطالما لم يلاحظ هؤلاء هذا كله، فهم لم يلاحظوا كذلك ان تجارب المقاومة في هذا القطر أو ذاك تغذي بعضها بعضاً رغم الحواجز القطرية. والأهم منذ ذلك، فقد اثبتت المقاومة العربية ثلاث حقائق للعالم:

- في فلسطين قدمت المقاومة ثلاث مساهمات:
  - تنوع المقاومة ما بين مسلحة وانتفاضة شعبية
  - الإستمرار وإن بوتائر
  - تبادلية الأجيال العقائدية، بمعنى، ان تراجع مقاومة م ت ف شبه العلمانية من جهة، والقومية واليسارية من جهة ثانية لم يحل دون دور الإسلام الجهادي، لا شييء يَجُبُّ ما بعده.

- في العراق اثبتت المقاومة أن حرب المدن ممكنة رغم القدرات التكتولوجية الهائلة للعدو وضخامة جيشه وجيش عملاء العراق ، ورغم وجود نظام عميل داخل المدينة لديه إمكانات هائلة، ناهيك عن وقوف كافة الأنظمة العربية مع المحتل الأميركي/البريطاني وحتى الصهيوني.

[29] قبل اغتصاب فلسطين عام 1948، أثناء موسم النبي صالح في مدينة الرملة، وحينما كان يمر المفتي، الحاج أمين الحسيني، يقول الفلسطينيون البسطاء مطمئنين أنفسهم أن الدنيا بخير : " ما شاء الله رقبة سيدنا مثل الطربوش الأحمر"!

والأهم أن نزيف جراح الإمبراطورية في العراق كان وراء إهلاكها الاقتصادي وانفجار فقاعتها المالية[30].

- وفي لبنان اثبتت المقاومة أن حرب الغوار ما تزال ممكنة.وأنه اتت على الوطن العربي فترة لم تستطع فيها الإمبريالية والصهيونية إنقاذ عملائهما (أحداث ايار 2008) حتى ولو في مناسبة قصيرة، هذا بعد ان كانت جيوش هؤلاء الأعداء تتجول في الوطن العربي في حالات سياحية. لا يخفى ان هذا لشدة المقاومة في لبنان، ولأن المقاومة العراقية أهلكت قدرات الجيش الأبيض. وما اكثر من كسبوا حماية عروشهم نتيجة لصمود المقاومة العراقية.

قد لا تكون هناك جملة أفضل من التالية لاختتام هذه الفقرة بشأن احتمال حرب أم لا، قالها الرئيس الأميركي السابق بيل كلنتون: "هناك أمة واحدة ذات أهمية . ضرورية، اساسية . (أي امة لها قيمة وتستحق البقاء–ع.س) هي الولايات المتحدة الأميركية[31]" There is only one necessary nation, the United States of America".

---

[30] لست ميالاً لزعم التنبؤات، ولكن بودي الإشارة إلى ما كنت كتبته عن المقاومة في العراق وفي مخيم جنين منذ سنوات بأن مفتاح تغير العالم وسقوط الإمبريالية سيبدأ من الوطن العربي بما هو بؤرة صراع ومقاومة ساخنة.

[31] هذا المعتقد، على قذارته، بل بقذارته يكشف لماذا يدعم الشعب الأميركي الجيش في حروبه، إلا إذا ذُبح منه الكثير! فالدارج في الولايات المتحدة هو رفع شعار "إدعم القوات المسلحة "Support the troops" . ويبقى هذا الدعم إلى أن يضطر الشعب للإحتجاج لكثرة القتلى! أليس هذه حالة غابٍ!

ما يلي تقديرات بكلف "بعض" حروب أميركا : ل
By CHRISTINE SIMMONS, Associated Press

يقول الكاتب تقارب نفقات الحرب في العراق كلفة حرب فيتنام ، ويوفر سجلاً بعدد من حروب أميركا وعدواناتها.

الثورة الأميركية: 1,8 بليون دولار (حصتها من الإنتاج الأهلي الإجمالي غير متوفرة)

حرب 1812: 1,2 بليون دولار (2.2%).

الحر ب الأهلية الوحدة : 45.2 بليون دولار (11.3%)

الحر ب الأهلية الكونفدرالية: 15.2 بليون دولار (حصتها من الإنتاج المحلي الإجمالي غير متوفرة.

الحرب العالمية الأولى: 15.2 (13.6)

الحرب العالمية الثانية: 4.1 تريليون دولار (35.8%)

الحرب الكورية: 320 بليون دولار (4.2%)

تكثف هذه الجملة كل شيء، فهي تبرر للولايات المتحدة أكل لحوم الأمم جميعاً. وإذا كان هذا حديث كلينتون الديمقراطي، فما هو حديث ومعتقد الإيفنجيلي جورج بوش. لا غرابة أن بوش يرى في نومه أنه أحد فرسان معركة مجدو!.

5-إزاحة الدولة القطرية العربية

الدولة القطرية طارئة جغرافياً ويجب أن نجعلها طارئة تاريخياً

http://www.kanaanonline.org/articles/01614.pdf

لبنان، تحويل الوطن إلى مكان، الخيانة

ذكرت في مقال قصير في كنعان الإلكترونية إبان قيام المقاومة اللبنانية بردع قرارات الحكومة العميلة 7 ايار 2008، أن شرط الإنتصار للمقاومة هو نسف الدولة العربية، وتحديداً اقصد الدولة القُطرية بما هي نفي لدولة الوحدة . فهي اشتباكات ملخصها إعتداء السلطة على المقاومة بقراريها: الأمر بتفكيك شبكة

حرب فيتنام: 686 بليون دولار (2.3%)

حرب الخليج: 96 بليون (0.3%)

حرب العراق 648 بليون (1%)

حرب أفغانستان (الحرب المعولمة على الإرهاب: 171 بليون (0.3%)

الأمن المحلي قبل 11 ايلول: 33 بليون دولار (0.1%)

بعد عمليات 11 ايلول: 859 بليون دولار (1.2%)

وبالطبع، لا يتضمن هذا كثيراً من عدوانات أميركا، مثلا في الفلبين، قتلت اميركا مليون مواطن، وهناك حروبها في غرينادا، وكوبا ومختلف بلدان أميركا اللاتينية.

الإشارة لحزب الله، وإقالة قائد مطار بيروت[32]. وهي سلطة تعلن دون موارية أنها تضيق بسلاح المقاومة رغم أنه لم يُستخدم محلياً ولم يُلاحظ في الشارع. فما هي السلطة التي تعتدي على سلاح المقاومة وأرضها كقطريةٍ محتلة، وأقطار عربية أخرى محتلة بأكملها، والعجلة الإستعمارية ما تزال تدور بصوت يسمعه الأموات!

حينما يكون بلد في حالة حرب، وحينما لا يستطيع الجيش الرسمي حمايته، يتصدى الشعب لذلك. تحررت المستعمرات على يد حركات، لا دول. أما الدول التي حصلت على استقلالها بدون حركة ثورية أو بدون ثورة فذلك كي لا تُثبت ثورة جذرية، أي جرى خصيها سلفاً. ربما حالات سوريا ولبنان وتونس ومراكش هي من هذا النوع.

كان لبنان، في هذا الصدد حالة مميزة عربياً. فالدولة، وهي هنا البرجوازية الكمبرادورية بامتياز، التي لم تبنِ جيشاً قوياً، وليست معنية بذلك، اضطرت لإخلاء السبيل للمقاومة كي تحرر القطر، وحصل ذلك مرتين. وبعدهما قامت المقاومة بطي سلاحها والعودة لحياتها العادية. لكن السلطة نفسها التي تستدعي الإستعمار –إمبريالية المركز – والإمبريالية الرثة –الكيان الصهيوني الإشكنازي– تركض وراء الربح بالفساد اكثر مما هو بالإنتاج. وهذا يحصر همومها بالمكان، وليس في الوطن. ولأن هذه هي همومها، كان لا بد لها من التآمر لسحق المقاومة، لأنها ليست معنية بالوطن بما هي طبقة متخارجة.

ما يقلق السلطة، بما هي كمبرادور، أن وجود المقاومة معيق لإنتمائها لمصالحها المادية الحقيقية، وأن تكون جزءاً من "المشروع ألأميركي للشرق الأوسط". وعليه، فإن مصلحة السلطة هي في تصفية من يرفض هذا المشروع، وهو المقاومة، التي تعلن رفضها للمشروع، ورفضها للسلطة عبر الإعتصام

[32] اتضح لاحقاً أن تفكيك شبكة الإشارة وإقالة قائد مطار بيروت لها علاقة بمشروع أميركي–إسرائيلي، سواء بإنزال إسرائيلي في المطار او تهريب اسلحة للسلطة الكمبرادورية لمواجهة المقاومة...الخ.

الشعبي في وسط العاصمة[33]. فلولا وجود سلاح المقاومة لفتكت أجهزة السلطة بالمحتجين! كلنا يذكر إضرابات عمال التبغ في لبنان في فترة حكم كميل شمعون.

ولأن السلطة عاجزة عن الفتك الدموي، فقد حاولت الفتك بالقرارات، ربما في جس نبض لمدى جاهزية المقاومة لحماية نفسها. لذا، فإن ما حصل في لبنان هو إعتداء النخبة السياسية/الطبقة الحاكمة على الأكثرية الشعبية ممثلة في المقاومة. وليس المقصود هنا الأكثرية العددية، وإن كانت قوى المعارضة تمثل الأكثرية، لكن ما يهمني التأكيد عليه هنا هو أكثرية الموقف أي بمعنى أن المقاومة بما هي الدفاع عن الوطن أمام تدخلات الأجنبي واعتداءاته التي لا يُخفيها، فهي تمثل مصلحة الأكثرية حتى لو لم تكن الأكثرية العددية (كطبقات شعبية) واعية ذلك. قد لا ينسحب الإستنتاج التالي بشكل موسع على لبنان، ولكنه ربما صحيح بقدر كبير على سائر قطريات الوطن العربي حيث أن الطبقات الشعبية ما تزال : "موجودة في ذاتها". وهذا ما يفسر تلك الإندفاعات الهائلة للمتشيعين للطائفة، والعشيرة، والحزب، والمذهب، والزعيم...الخ، والأخطر حين يتجمع هؤلاء جميعاً في الدولة. والمهم، إندفاعات وراء مَنْ؟ وراء أنظمة تابعة قمعية فردية، اسرية ، بطريركية، ومفقِّرة للمجتمع بمختلف المعاني. والأهم من ذلك الذين يسهل سحبهم من جبهة احتلال الوطن كي يقاتلوا على المكان، وهم في الحقيقة يقاتلون "دفاعاً" عن مكانة الزعيم.!

قد يبدو الحديث عن تفكيك الدولة، لتحل محلها دولة المقاومة، دولة الحماية الشعبية، مسألة في غير مكانها اليوم، خاصة بعد "مصالحة" الدوحة. فمن يدري متى ستجمع السلطة المتخارجة قواها ومتى تتسلم جسراً جويا أو "نفَقاً" من تحت الأرض يزودها بأسلحة ذبح المقاومة، اي ذبح الشعب. خلال هذه الهدنة، لا بد أن يكون المقاوم واع، ليس بالسلاح وحسب بل بالرؤية والقناعة. صحيح ان المقاومة او المعارضة عامة ليست بصدد استلام السلطة

[33] المقصود هو الاعتصاد الجماهيري الذي قامت به المعارضة الوطنية اللبنانية بقيادة حزب الله والتيار لوطني الحر ضد النظام العميل بقيادة فؤاد سنيورة، والذي امتد لأكثر من سنة متواصلة في احة الشهداء بوسط المدينة.

اليوم، وهذا صحيح ورصين. لكن كون الوقت غير مناسب لاستلام حقها في السلطة، لا يعني ان السلطة الحالية، سلطة الكمبرادور شرعية. هذه الحقيقة التي اعتقد ان على كل كاتب ثوري ان يؤصلها في وعي المواطن إلى حين نضوج المناخ المناسب والذي تحدده المقاومة بالطبع. يجب أن يصل وعينا إلى الكفر بسلطة الكمبرادور وإدراك ان دولته القطرية التابعة عبئاً خطيرا وإرثاً ثقيلاً. حينما نجد مثقفاً او حتى ناشطاً سياسياً يدافع عن ويدعم، الدولة القطرية، علينا البحث في ملفه الحياتي والثقافي، وتحديداً "الإيديولوجي الأمني"، ففي أقل حالاته هو أداة لنظام قطري، إن لم يكن ابعد.

استثار حديثي عن تفكيك السلطة/الدولة نقاشاً فلسفياً مع كثيرين. مثلا نقاش بأن إلغاء الدولة موقف "أنارخي" فوضوي. هذا مع العلم أن إلغاء الدولة كما هو مطروح شيوعياً أو حتى لدى الأنارخيين أمر يأتي في مرحلة تاريخية من التقدم الصناعي تحديداً لم تصله البلدان العربية بعد. حديثنا هنا عن إلغاء الدولة القطرية العربية هو من منظور قومي سياسي طبقي وتحديداً لكونها تخون مصالح الأمة، بغض النظر عن طبيعة التشكيلة الإجتماعية الإقتصادية في هذا القطر العربي أو ذاك، وهن تشكيلات على اية حال، راسمالية محيطية في أفضل الأحوال، وهو إلغاء هذه الدولة لتحل محلها دولة المقاومة، دولة الحماية الشعبية، فبيننا وبين حلول إدارة الأشياء محل إدارة الأشخاص فراسخ شتى. نعم، إن وصول الإنسانية إلى إلغاء كلي للدولة، "وحلول إدارة الأشياء مكان إدارة الأشخاص" وسواد "مملكة الحرية مكان مملكة الضرورة" طبعاً في أوسع مساحة ممكنة، والإنتقال الإنساني الواعي إلى الشيوعية ، فإن بيننا، لا سيما نحن العرب، وبين هذا زمان مديد. على أية حال، في مرحلة متقدمة من تطور البشرية، تضيق المسافة بين أطروحات الأنارخية وأطروحات الإشتراكية العلمية.

لا شك ان القوة هي القابلة الطبيعية لأي مجتمع قديم في حالة حملٍ بمجتمع جديد" هذا أحد الخيوط الممتدة بلا انقطاع من المجلد الأول وحتى الرابع لِ "راس المال". لقد تحدث إنجلز عن "إضمحلال الدولة"، وتحديداً تحدث

ماركس عن "اضمحلال الدولة بهدف التمييز بين هذا وبين إلغاء الدولة من قبل الأنارخية.

لعلني أُدرك جيداً أن موقفي هذا ضد الدولة القطرية هو في تناقض بيِّن مع كتَّاب عرب يعتقدون بشرعية هذه الدولة وبإمكانية تحولها أو توافقها مع التحول إلى الدولة القومية العربية، وحتى بإمكانية دمقرطتها، وربما حتى الدمقرطة قبل ومن دون الاستقلال "السياسي" على الأقل. لذا ايد كثيرون من هؤلاء الكتاب الانتخابات الفلسطينية والعراقية تحت الاحتلال!

القطرية دون تنمية تَقزِّم الوطن إلى مكان

في الواقع، فإن هذا الجدل، وهو قائم بالطبع على أحداث الواقع، يؤشر إلى أي حد هي خطيرة هذه المرحلة. لا يمكن الدفاع عن هذه الأطروحة، تفكيك الدولة القطرية، إلا باستذكار أطروحة أخرى، وهي استدخال الهزيمة. وهي عنوان كتابي: ***اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة: قراءة في تخليع حق العودة***". واقصد باستدخال الهزيمة حالة فلسفية معنوية قائمة على حامل مادي طبقي.

فحين تصل طبقة معينة، أو طبقات، أو أحزاب أو أفراد إلى اقتناع بأن مشروعها فاشل أو أنها اعجز عن تحقيقه يكون أمامها واحداً من ثلاثة خيارات:

- الإنكفاء وترك المسرح لمن يرى في نفسه الكفاءة، في حالتنا هي المقاومة، وهذا استمرار لموقف ثوري أخلاقي.
- أو تغيير التكتيك عبر خطوتين إلى الوراء لإعادة الكرة استفادة من التجربة الفاشلة،

- أو استدخال الهزيمة بمعنى، التصالح الدوني مع العدو، على طريقة المثل الشعبي" شبيك لبيك عبدك بين إيديك"، أي خيانة المشروع[34].

في الحالة العربية، وبالطبع الفلسطينية في عمقها، تسببت الأنظمة (الطبقات والتحالفات الطبقية الحاكمة وارتباطاتها التخارجية) للأمة العربية بمختلف الهزائم وخاصة التي أضاعت اقطارا او اجزاء من اقطار، والكثير من هذه الهزائم طوعية بمعنى أن هذه الأنظمة لم تكن قاصدة القتال، لأن القتال الحقيقي والتسلح الشعبي يقود إلى ثورة الشعب على السلطة، طالما ذاق طعم الإنتصار، وهذا ما يحصل في لبنان بالضبط، حيث لا يجب ان يتدرب الناس على القتال والتضحية لأن هذا يؤهلهم للنضال ضد الدولة.

ما أود توضيحه بلا مواربة هو ان الدولة القطرية ولدت مهزومة. فهي تكوين طارىء على جغرافيا الأمة العربية، وعلينا أن نجعل وجودها طارىء تاريخياً، لا بد أن يكون هذا مصير دولة سايكس–بيكو، ومنها دولة الكيان، هو مصير دويلات الفرنجة ، لا بد من شطبها في المكان والزمان لصالح دولة الوحدة، باي مستوى، لا يَهُم. وكما يعرف الجميع هي وليدة سايكس–بيكو. ولا يختلف المغرب العربي عن هذه الولادة إلا بكون الإستعمار خرج منه متأخراً، اي بعد أن ثبَّت القطرية هناك. فليس شرطاً أن يكون المغرب العربي مشمولاً في الإتفاق المشؤوم لكي يكون سار ولا يزال في إثر سايكس–بيكو، لذا كان مؤتمر طنجة عام 1956 للحيلولة دون وحدة المغرب العربي وبالطبع كي لا تنتشر الثورة الجزائرية في المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية ووادي الذهب (البوليساريو حالياً).

[34] لم تقبلني أكاديميا القطاع الخاص ولا سلطة الإحتلال ولا سلطة أوسلو لأعمل في الجامعات، فواصلت عملي في مزرعة دواجن صغيرة اقمتها بيدي واستمرت ثلاثين سنة. ذات مرة كان فيها قطين أخوين. وحينما كبرا، اقتتلا ذات مرة في معركة فاصلة، تغلب احدهما على الآخر. وكانت القاضية. لم يعد الأضعف يقاوم، ولا يحاول مشاركة القوى في الأكل. ظل ينتظر إلى أن ينهي الأقوى، أو اتدخل بينهما.

ماذا فعلت الدولة القطرية حتى في القطر الواحد الذي نُصِّبت عليه؟ هل حمت هذه الجغرافيا المجزوءة، اي بقعتها من الوطن الأم؟ وسؤال الحماية هنا بمعان ثلاثة على الأقل:

- الحماية المناطقية بمعنى الحدود، ولا أقصد حدود القطرية وحدها، بل حدود مختلف القطريات طالما الوطن بأسره واحداً.
- والحماية الإقتصادية الإجتماعية بمعنى التطور والتنمية على الأقل.
- والحماية الحرياتية والديمقراطية؟

على العكس تماماً، فالدولة القطرية، ترى بأم عينها، أن المركز يعمل على تفكيك كل قطرية من الداخل، والسعودية مثال واضح على ذلك، ومع هذا لا تملك من أمرها شيئاً فتقول للسيد الأميركي: "يا ابتِ افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من –الصالحين– ، وعليه، فإن سايكس–بيكو الجديدة هي سلسلة من الكانتونات كبدائل للدولة القطرية.

لذلك، طالما كانت التجزئة وإعادة تجزئة التجزئة ممكنة، فلماذا يكون مشروع الوحدة مستحيلاً!. ولكن، هي معركة، ودعاة التجزئة يمعنون في ذلك كي لا تكون هناك فرصة لتجاوزها، أي ليس الأمر قدراً، بل قُدرةً واقتداراً، وإن كان استقواء بالعدو، بل هو كذلك لأنه استقواء بالعدو. من هنا تقايض هذه الأنظمة بقائها، مقابل التفريط بالجغرافيا، أي كي تظل في اليومي، وليس شرطاً في التاريخ.

أثبتت الوقائع أن الدولة القُطرية العربية هي جهاز قمع بوليسي مأجور علنا أو سراً، وهي مثابة احتلال، أي عدو للشعب من الداخل، وبالتالي، فإن دورها لن يكون إلا معادياً للشعب والأمة على حد سواء، وهذا يؤكد أن تفكيكها على يد المقاومة، حركة الطبقات الشعبية، هو واجب نضالي. لأن دولة المقاومة والوحدة هي التي يجب أن تحل محلها. أما السؤال هل على المقاومة في لبنان

أن تقبض على السلطة؟ في الوقت الحالي ...هذا ما تحدده المقاومة، وليس الآن أوانه بعد.

يجوز لنا إطلاق السيناريو التالي: لا يُقلق الولايات المتحدة والكيان الصهيوني والقطريات العربية الآن، أن تقفز المقاومة إلى السلطة، وتنشغل بأعبائها. عندها تأمر الولايات المتحدة الكيان بتدمير البلد، وتأمر مشايخ "ضخ" النفط بأن لا يدفعوا للإعمار[35]، مما يضع دولة المقاومة في مأزق كبير. هل الولايات المتحدة شديدة القلق على أن يكون في السلطة فقط عملائها؟ ما يقلق الولايات المتحدة هو الفشل في الهيمنة على لبنان وجعله قاعدة لها، فإذا ما عجز العملاء عن ذلك، فليكن تورط المقاومة في حمل عبء الدولة. وعلى اية حال، يبدو أن أعداء المقاومة لم يستنفذوا ما في جعبتهم بعد. فما زالوا يراهنون على إعادة تسليح عملائهم لتدمير المقاومة والبلد.

لذا، لا غرابة أننا عشنا مع هذه الأنظمة حتى الآن قرابة قرن من الزمان الضائع لا يختلف كثيراً عن اربعة قرون من حكم العثمانية الذي احتجز تطور الوطن العربي. فقد احتلته العثمانية لتسلمه للإستعمار الغربي الراسمالي وهو متأخراً، بالقراءة النسبية، عن ما كان عليه حين احتلته! إن مرحلة حكم الإستعمار الغربي وفي أذياله الدولة القطرية هي ما اسميها المرحلة الإنتقالية المديدة باتجاه إما تطور راسمالي لهذا الوطن، أو تطور إشتراكي، وكانت النتيجة ان لا حصل هذا ولا ذاك! فلم يشهد الوطن العربي تطوراً راسمالياً بمعنى قاعدة إنتاج صناعي تقوم عليها طبقة برجوازية قومية التوجه تحافظ على السوق القومي وتحميه من أجل مصالحها (دول النمور أو حتى التنينات في جنوب شرق آسيا)، ولا تطوراً اشتراكياً[36]. صحيح أن بعض الأنظمة القومية التقدمية حاولت تجاوز هذه الحقبة الإنتقالية المديدة، ولكن لا بنيتها سمحت بذلك ولا المركز الإمبريالي سمح لها ايضاً، فمصر الناصرية نموذجاً وعراق

[35] انظر لاحقاً، المستقبل غير العربي لقطريات النفط.

[36] انظر ، عادل سمارة، "كتاب دفاعا عن دولة الوحدة وإفلاس الدولة القُطرية"، منشورات دار الكنوز الأدبية بيروت 2003، ودار العامل رام الله 2003.

البعث نموذجاً آخر. وهي محاولات تسجل لها، بغض النظر عن ما يثرثر به مثقفوا الإمبريالية في بلادنا مصورين ان هذه الأنظمة كانت مجرد مثالب، وهم ينتهون بالطبع مروجين للأنظمة التابعة بالفطرة والإمتداد بما فيها النفطية – الريعية– بالطبع. ففي حقبة استدخال الهزيمة هناك من يدافعون عن انظمة حكم عميلة كالنظام العراقي الحالي، وهناك في الأرض المحتلة من يهتف للسنيورة ويعتبر أن حزب الله خرب لبنان، نعم في فلسطين، هناك من يتمتع بوجود الإحتلال!. علينا التنبه إلى أن تعبير الأنظمة الريعية ليس بكل تلك الدقة، هذه الأنظمة مضخات نفط. فهي كما تفرط بالجغرافيا تفرط بعوائد النفط. هذه الأنظمة مثابة وكلاء حراسة، أنظمة تعاقد تخارجي للفوائض النفطية عبر حزمة من الآليات: الإستهلاك الترفي، شراء اسلحة لا تُستخدم للدفاع عن الوطن، بل عن العروش وإلا، لماذا تشكو أنظمة الخليج من الخطر الإيراني وهي قد اشترت ما بين 1986–2006 أسلحة من الغرب ب 73 مليار دولار، وأوصت في العام الماضي على اسلحة ب 13 مليار دولار, فإذا لم تصلح هذه الأسلحة لحماية الوطن، فلم شراؤها! وإذا لم تستخدم لاسترجاع الجزر الثلاثة (طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى)، فلماذا تُهدر هذه الأموال؟. ألا يؤكد هذا أن هذه الأنظمة إنما تقوم بدور تحويل الفوائض إلى البنوك الأجنبية، توزيع هبات ومنح من طراز: "أعطه يا غلام مائة الف درهم"، مضاربات في سوق الأسهم لتحقيق خسائر بمئات مليارات الدولارات كما حصل عام 2006، الإنفاق على الجنس المستجلب أو الذهاب إلى حيث هو..." وفوق هذا ممارسات سلفية في العلن وشحن طائفي وبالطبع لا استقلال ولا سيادة وإنما تتساهل مع ضياع الأرض!

إن أي تبرير أو دعم للدولة القطرية، وخاصة بما هي كمبرادور، هو تركز للبطريركية وتحويل الوطن إلى مجرد مكان، دوره عابر، وعليه، فإن الكمبرادور لا يمكن أن يخلق الدولة الوطنية، ليس فقط من حيث الحريات، بل من حيث عدم تمسكه بالوطن والتعامل معه كمكان.

فالكمبرادور هو "بَدْوِ المرحلة" مع فارق الإنتقال بالهليوكبتر بدل الناقة، متنقل حيث الجنس والترف الفاجر بدل الماء والكلأ. وبما أن الكمبرادور هو حالة وكالات، وليس حالة إقامة قاعدة صناعية ، اي اقتصاد حقيقي، فهو عابر ولا يخلق مواطنة قط، بل وطنه هو رصيده البنكي، ليس الدونمات ولا المصنع والمزرعة بل رقم الحساب المتنقل كالخيمة في الزمن القديم[37]. تقوم هذه اللاوطنية بتجليس الكمبرادور، على رجعيته وماضويته، في بنية العولمة، حيث راس المال في بلدان المحيط يتعولم، ولا يعود إلى وطنه الأم، بعكس راس المال من المركز الذي يطوف العالم كجابي الضرائب ليعود بالربح إلى المركز.

تحتاج المواطنة إلى برجوازية راسمالية الثقافة، قومية الإنتماء، إنتاجية التوجه والقرار، تنسحب إلى الداخل لحماية البلد والإقتصاد، ولا تتخارج. هذه مميزات وشروط لا تتوافر في الكمبرادور، فما بالك إذا كان لديه تدفقات ريعية من النفط؟ هذا النمط لا بد ينتهي إلى حالة "حي بن يقظان".

ولتقريب المسالة إلى اقرب منزلة عشرية، فإن الكمبرادور في الوطن العربي في هذه الحقبة هو معظم راس المال الخاص الذي تعمل الإمبريالية على إشراكه في الحكم في القطريات التي ليس له فيها نصيب مناسب في الحكم بعد. وهوحرص امبريالي على الذات، لأن راس المال الكمبرادوري الخاص بالطبع تابع بالفطرة. وهو الحليف بالضرورة "من الموقع الأدنى" لراس المال الأجنبي. وعبارة راس المال الأجنبي، لا تعني فقط الشركات، بل اساساً الطبقة الحاكمة في دول المركز.

ربما تبرز من هنا أهمية التنمية بالحماية الشعبية، فهي إضافة إلى كونها تنمية، فهي ليست لطبقة، او لشريحة. فلا تستقيم التنمية إلا إذا كانت شاملة

[37] في انطباعه بأدورنو،الذي لا يخفيه، أوضح الراحل إدوارد سعيد تبنيه لنظرية أدورنو في اللاوطن. وهذا ينتهي إلى الإنتماء إلى المكان، وبما ان المكان متنقل، فليس هناك انتماء إلى مكان. هل العالم مفتوح بمركزه ومحيطه ليغادر عمال المحيط "وطنهم" إلى مكان في المركز، بالطبع لا فمشروع ساركوزي للمتوسط يتضمن في قمة أجندته عدم السماح لعمال المغارب العربية بالتسلل إلى أوروبا. هم يتسللون ويغرقون، ربما يخشى عليهم من الغرق!!. ولماذا يجوز للمستوطن اليهودي أن ينتقل من امكنة عديدة في العالم، هي اوطانه، ليحول فلسطين إلى وطنه ويطرد الفلسطيني إلى أي مكان! هل هذه النظرية هي تجديد عصري لمكان البدو الذي يمكن طويه في خيمه والانتقال به؟ هل الوطن portable ؟

ليس فقط المستويات الإقتصادية، بل والإجتماعية والسياسية والثقافية والبشرية، اي المجتمع باسره، ما خلا من يخونونها.

وعليه، فإن طبقة لا توجه انتاجي لها ولا خطة تنموية، ولا ثقافة إنتاجية، هي طبقة لا وطنية. فالمسألة الوطنية او القومية هي علاقة تفاعل وبذل جهد في المكان. بكلمة أخرى فإن الحيز الجغرافي إذا لم يتم حرثه واستخدامه والإستثمار الإنتاجي فيه أي الدور الوجودي فيه والسيطرة عليه، يظل مجرد مكان، أي لا يتحول إلى وطن، بمعنى تبلور وتشابك مصالح وحياة أهله فيه. فالمكان يمكن أن يكون فندقا أو قصرا أو قاعة انتظار لمتنقل أو "ماخوراً لعابر شهوة. وعليه، فإن طبقة لا إنتاجية ترى في الوطن مجرد مكان. لذا، يمكن لها أن تبتاع اسطول طائرات وسفن بالطبع وترحل حين تنفجر الثورة الشعبية، ولا يهم متى، كما حصل في تجارب الصين وكوريا وفيتنام وإيران...الخ وهو يحدث في لبنان جزئياً منذ 1975، أما ارتفاعه لمستوى المأساة، فقد يكون في الخليج العربي، بل حصل حقاً حينما استعاد العراق مقاطعة الكويت 1989 رحلت العائلة الحاكمة، بل النخبة الحاكمة بالطائرات، اي لم يقد الأمير حرب عصابات مثلاً (انظر لاحقاً).

حينما يتقزّم الوطن إلى مكان، لا يعدو كونه خيمة بدوية كبرى يتم طويها والرحيل بها عن الجغرافيا، إلى ان تُعشب مرة اخرى. وهذا لا يخلق مواطنة ولا حقوق مواطنة، وأقصى ما ينتج عنه حالات من الإحتقان البشري لأناسٍ يلتفون حول حاكم منحته الطبيعة (و/أو الإمبريالية) مكاناً يضخ ريعاً فيعلفهم ويحمونه. ومن هنا ربما نفهم ذلك التفكك السريع للدولة القطرية. فكل دولة قطرية هي في الغالب تشكيلة ناقصة طالما لم يتم اكتمالها وتكاملها مع القطريات الأخرى وصولا إلى الوحدة. ومن هنا يتبين عدم انتقال القطريات لا إلى راسمالية ولا إلى اشتراكية، ومن هنا ايضاً حتمية تبعيتها.

وربما يفسر هذا ذلك الإستعداد الهائل لدى هذه الأنظمة للتفريط بأجزاء (كبيرة او صغيرة) لا يهم، من الوطن دون وازع من قلق او ضمير. وربما كانت الأنظمة العربية وحدها التي تتقاسم وطنها مع العدو[38].

من هنا اهمية ومعنى إلغاء هذه الدولة.[39]. لذا، أليس لافتاً أن هذه الدولة (دولة سايكس–بيكو) تطورها محتجز وكسيح ذاتياً لأنها ليست نتيجة استقلال، بدأت بتجار تابعين، وانتهت بكمبرادور. قد يكون البعض منهم قد رأى الوطن متنقلاً او يجوز نقله كالعبادة التي تجوز في كل مكان.

في الخيانة

لعل من الضرورة بمكان التفريق بين الخيانة والتخوين. فالخيانة حدث مادي يقوم به الناس وليس الطبيعة، هو فعل يشهد على نفسه. أما التخوين فمجرد قراءة واستنتاج من الوقائع نفسها، وهذا ما يوجب القيام به خدمة لمن وقع عليه فعل الخيانة.

كنت ممن استخدموا كثيراً المصطلح الجديد الذي درج في الأرض المحتلة "أصبحت الخيانة وجهة نظر" ، وكنت ممن أُتهموا باكراً ب "تخوين" الآخرين أو استسهلوا التخوين، ولست أدري إن كنت قد صنعت هذا المصطلح وحبذا. أما وقد انتهت الخيانة إلى إعلان علني للحرب على المقاومة، والثورة، أي على الأمة (وغالباً أقصد بالأمة الطبقات الشعبية) والوطن فقد صار وجوب الحديث عن الخيانة في طليعة أجندة العمل الثوري، وإن كان وقعه على الأكاديميا وتمفصلات اليسار "المُسْتَيْمِنْ" وفرق الأنجزة من مثقفي البرجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى ثقيلاً لأنهم في أرقى أحوالهم وسطيين.

---

[38] كتب الأمير فيصل عام 1918 إلى حاييم وايزمن بأنه لا يمانع استيطان اليهود في فلسطين. وطمأن الأمير ولاحقا الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود قبل عشرين سنه، إسرائيل، بأن العرب ليسوا معنيين بإزالتها. أما السلطان عبد الحميد فلم يفعل هكذا

[39] يحضرني هنا نقاش التنمية والتصنيع في المحيط، ما كتبه بل وارين، زاعماً أن هناك انتقال راسمالي تصنيعي في بلدان المحيط، ليمثل بهذا المدخل "شيوعية كولونيالية شأن كثرة من اليسار المركزاني الأوروبي، وليس المهم هنا تطاوله على لينين، بقدر ما أن المهم والخطير هو خداع وإغواء الطبقات الشعبية في المحيط بأن هناك تطوراً في بلادها، هي لا تلمسه، بينما هو يشاهده من ما وراء البحار، فعيونه الزرقاء –رحمه الله– اقوى من عيون زرقاء اليمامة، كيف لا، وهو مزود بعبقرية المركزانية الأوروبية! وكذلك جيفري كاي، الذي اعتبر ان تخلف المحيط ناجم عن عدم استعماره بالعمق المطلوب.

مفارقة هي، أن يتم الزعيق عن التخوين والمخونين كلما فاحت رائحة الخيانة أكثر، بدل أن يكون الرد هو زيادة كشف المستور للخيانة! والأكثر مفارقة لجوء البعض للنصح والوعظ، بأنه لا بأس في الحديث عن الخيانة ولكن دون ذكر اسماء! هذا وكأن من يقوم بالخيانة هم "نفر من الجِّن"! أما ومن يمارسون الخيانة لا يأبهون بفضائحهم، فلماذا يقلق عليهم آخرون؟

قد تكون كلمة خيانة أكثر كشفاً وأشد وقعاً، فما بال المدافعين عن الخونة، محاموا الخونة لو ذكَّرناهم بما قامت به الحركة الوطنية في الأردن حيث نشرت قوائم بالمطبعين؟ هل هذا تطاول على المقامات، أو تخوين ايضاً؟

هل الزعم بالأدب والتأدب ، أدب البرجوازية الصغيرة الناعم والمراوغ، وتأدب الأكاديميا اللبرالية، واستئداب الثوريين المرتدين... مبررات للتستر على القيام العلني في الوطن العربي بالخيانة والتفاخر بها؟ أم أن المدافعين عن الخونة، إنما يرون مستقبلهم هناك، فلا بد من التحوُّط سلفاً بإطلاق كمٍّ من الدخان للتغطية دون أن يدركوا أن الدخان يظل دخاناً!

ليس من حق أحد اتهام أحد بالخيانة دون ارضية. هذا كلام صحيح، وإن لم يكن كلاماً جميلاً، لأن الأصح منه، أو القاعدة أن لا يقوم أحد بالخيانة. لم يتحدث الناس عن الخيانة إلا لأنها حصلت، وتحديداً ليس للتشفي بمن خانوا، بل كي لا يستسهل أحد الخيانة من بعد. ولشديد الأسف، فإنه في مناخ من هذا الطراز، يُصبح فضح الخيانة مكوناً اساسياً في المشروع الثوري، ولا بأس من إصابة بعض الأبرياء، فالمهمَّة تستحق الضريبة.

تطعن الخيانة كل من الفرد والجماعة والطبقة والأمة والوطن بالطبع. فهي متعلقة بكل من الجغرافيا والبنية المجتمعية. وعليه، فهي تعمل إلى جانب الثورة كالظل. لا بد من النور كي يظهر الظل، العتمة، لذا، يفضل الخائن الظلام دوماً. وهكذا، يكون الإنسان ثورياً كلما حاصر ظله في النور.

والظل والظلام والنور مجازاً هنا. فهناك الظلام العقائدي الذي كثيراً ما اختفى في ثناياه خونة كباراً، اساتذة في الخيانة. لنأخذ التروتسكي المعروف كنعان مكية، والذي يضيع اسمه الحقيقي بين كنعان مكية وسمير الخليل ومحمد

جعفر، وغيرها. لقد حمل الرجل قناع الثورية عقوداً، والكتابة ضد نظام البعث في العراق كثيراً، لينتهي إلى مجرد "مُرشد" للقوات الأميركية لاحتلال العراق، ولم يأسف رغم تدمير البلد ووفاة أكثر من 1,3 مليون عراقي[40]، واعتقال أكثر من 60 ألفاً، ونهب النفط، واغتصاب الرجال والنساء!

المهم هنا أن من يشجبون استخدام كلمة خيانة ضد أفراد أو حركات، إنما يحمون بهذا الأنظمة العربية من هذا الوصف والتوضيح، وبالتالي، فهم أخطر، هذا علماً بأن الأنظمة التي ترفض استخدام وصف الخيانة، لا تبالي أن تمارسها! أضف هنا أنه في الستينات كانت الأنظمة تتولى كشف خيانات بعضها، معسكر القوميين ضد الرجعية المرتبطة بالمركز الراسمالي، ولكن هزيمة 1967، فتحت فتحاً رسمياً جديداً مفاده عدم نشر اي نظام الغسيل الوسخ للآخر وهذا هو جوهر المصطلح الجديد...التضامن العربي"!

من يفضح الدولة ومثقفيها

قد يستثير حديثي الآن عن إعتداء السلطة على المقاومة حديثاً وجدلاً إضافيين لا سيما لدى مثقفي طبقة الكمبرادور خدمة لهذه الطبقة واستنفاعاً منها، وهي نفسها التي تتنفع من علاقتها بالطبقات/الأنظمة الحاكمة في المركز الرأسمالي. وهنا لا بد من لازمة، قد لا تجلس في مكانها الطبيعي من حيث ترتيب الأفكار، لكنها طبيعية من حيث أثرها في الواقع. فتحالف المثقفين مع السلطة ليس ناتجاً بالضرورة عن المنافع وحدها، أو كون بعضهم مثقفين عضويين لنفس الطبقة، بل إن تخلف النظام السياسي، وعدم الوصول إلى "مدنية المجتمع" حتى بالمفهوم الراسمالي الإمتصاصي للفعل الإعتراضي او الثوري الشعبي، فإن كثرة من المثقفين إنما يباركون الأنظمة أو يصمتون عنها ارتعاباً عن عصا المخابرات الغليظة.

[40] التقديرات هنا متضاربة وهذا دليل أكبر على المذبحة حين لا يمكن عد الضحايا من البشر!

يطرح ما تقدم سؤالاً حارقاً: من يعلق الجرس؟ من الذي يكشف مستور الخيانة، لا بل من الذي عليه أن يؤشر على الأقل على الخيانة المعلنة، بل التي يفتخر بها اصحابها. من يكتب عن المساومة، والممالئة والنفاق وتعدد الأوجه، والإرتزاق، وبيع أحزاب أو اوطان لمآرب شخصية، وهي بالطبع اقل من المصالح الطبقية.

لا يستطيع كشف المستور ذلك المثقف المرتبط بحزب علني له حساباته. فأحياناً يضطر حزب ثوري لمرونة معينة تجاه طرف معين. ولا يستطيع مثقف عضوي لنظام أو طبقة كشف المستور لنظام آخر، لأن الآخر سيكون له بالمرصاد. ولا يستطيع مثقف الأنجزة ان يكشف حتى المكشوف، لأن ظهره مثابة انكشاف بالمطلق، ولا يستطيع مثقف مرتد، من اليسار إلى حفلات استقبال منظمات الأنجزة، ومراكز الغرب الثقافية، والقنصليات الأجنبية ان يشارك في اي كشف! هكذا، تضيق مساحة النقد أكثر مما تضيق مساحة الوطن. هذا رغم وجود آليات للنشر، وإن لم تكن شعبية كالفضائيات والصحف.

حين تكشف مستوراً، يكون كل هؤلاء لك بالمرصاد. فمع ازدياد فرص الحصول على المعلومة، ضاقت الأرض على النقاد بما رحُبتْ. فلم يعد ممكناً القول بأن من يعترف بالكيان الصهيوني هو "صهيوني" ولم يعد ممكناً تسمية عضو الكنيست الصهيوني صهيونياً. ولم يعد نقد التطبيع الإقتصادي بين الكمبرادور العربي وراس المال الصهيوني ممكناً. ولم يعد مسموح القول أن العراق تحت الإحتلال الأميركي، ولم يعد مسموح شجب تفاهات الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش الذي وصف الصراع العربي الصهيوني بانه "غضب عربي من إسرائيل"، مسألة خفيفة كما لو كانت طفلة بالت على ثيابها!.

وحتى في أوساط المستيسرين: لم يعد مسموح لمثقف اشتراكي عربي ان يكون عروبياً، ولم يعد لائقاً أن لا يعترف بالكيان الصهيوني الإشكنازي، ولا

لائقاً ان يحاجج بأن اليهود ليسوا امة ولا قومية ولا يحق لهم تقرير المصير[41]، ولم يعد لائقاً عقد المساواة بين ماركسي لا يؤمن بحق المرأة وبين سلفي! ما تقوله تجربة النقد وصحته وجدارته، أن من انتقدوا م ت ف قبل اوسلو، وهوجموا كمارقين وهراطقة، اكتشف الناس، بعد ولادة سلطة أوسلو، أن هؤلاء النقاد كانوا معتدلين جداً في نقدهم! كان لا بد من عمل يحول دون توقيع أوسلو. إذا كان النضال بالفكر نضالاً، فنحن أحوج من نكون له اليوم، ربما قبل امتشاق السلاح. إن أكرم واشرف القضايا إذا أغلقت باب النقد الذاتي، لن تعيش طويلاً باستقامة.

تحضين الخيانة

يتساءل المرء أحياناً من اين لهذا الوطن بذلك الكم الهائل من الخونة؟ أهي في التركيب الجيني؟ أين ومتى تم تفريخهم؟ اعتقد ان هناك علاقة قوية بين غياب الحرية وثقافة الحرية والتنمية والوعي الطبقي والديمقراطية وبين توليد هؤلاء على كثرتهم. وفي الحقيقة، فإن من اللافت جداً أن من اعتنقوا الصهيونية من العرب والفلسطينيين، ومن انخرطوا في علاقات عمالة لصالح الإمبريالية، ومثقفي التخارج والأنجزة في هذا الوطن يتحدثون كتابة وعلى الفضائيات علانية وبوقاحة كما لو كانوا ابطال تحرير! لا أعتقد أن ظاهرة كهذه موجودة خارج الوطن العربي الذي فيه فراخات لهؤلاء هي الأنظمة نفسها. في الوطن العربي، وربما في العديد من بلدان العالم، لا تتورع أجهزة القمع عن استخدام مختلف الأساليب للفتك بوعي وكرامة المواطن، ولا سيما المعارض او المناضل السياسي. تُستخدم كافة الوسائل والإمكانات من التعذيب إلى الترهيب إلى الترغيب...الخ.

إن تفكيك المجتمع لدى هذه الأنظمة، وليس الدفاع عن الوطن، أو التنمية، هي المهمة الأولى والأخيرة وصولا إلى تخليد النظام. إيصال المجتمع او

[41] أنظر عادل سمارة،؟؟؟؟؟؟ كتاب الاقتصاد السياسي للصهيونية، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2008.

التشكيلة الإجتماعية الإقتصادية إلى حالة من الركود في مختلف المستويات، إعادة إنتاج ذاته بتخلف متواصل. وهذه حالة تختلف عن ما اعتقده ماركس في المجتمعات الشرقية، أو تفسيرات انثروبولوجيين من مدرسة المركزانية الأوروبية، او الغرب والآخرين، بمعنى دور الغرب في كسر القشرة التي لم يتمكن الشرق المتشرنق داخلها من اختراقها لينطلق. فنحن أمام حالة يتعاون فيها المركز الراسمالي والطغم الحاكمة كي يتسم هذا الشرق العربي ب:

- بقاء النظام الحاكم كمالك للناس والوطن كما هو إلى الأبد. لا تداول للسلطة ولا تعددية.
- إدخال أقل عوامل أو مقومات الإنتاج، أي التي لا يمكن الإستغناء عنها. مثلا، بدل صناعة السيارة ، خلق ورش لتصليحها ليس أكثر.
- تشجيع الإستهلاكية ولا سيما لما يُنتج في الخارج. ليشكل هذا الشره عامل استنزاف للثروات مما يحول دون مراكمة الفوائض للإستثمار الصناعي. ومن أجل ماذا، من اجل مظاهر وانتفاخات جسمانية تؤكد المثال العربي القديم : "لو عَقُلَتْ ما سّمُنَتْ"، والأخطر الاستهلاك الترفي البرجوازي الذي لا يرى المرء منهم لنفسه قيمة إلا بقدر ما يبلع ويُنفق!.
- ربط كل مواطن ثقافيا وحياتياً بالنظام ليشعر أن مصيره معلق بيد السلطان.
- إقناع المواطن بأن ما ينطبق على مختلف أمم الأرض لا يصح هنا، لذا عليه عدم البحث عن تطبيق الحريات وآليات الحياة الأخرى في هذه البلاد.
- إشعار المواطن وتعويده بأنه طالما بوسعه الشراء والإستهلاك من الغرب، فهو كما الغربي.
- وطالما يقوم النظام المحلي بتخليد التخلف، فلا يسع أنظمة المركز وإيديولوجييها سوى حماية هذه الأنظمة.

لكي يتخلد هذا التفكيك لا بد من الفتك بكرامة الوعي! كيف؟.

يتم هذا بخلق أجهزة مخابرات متعددة وهائلة العدد. لِنَقُل **قطاع عام أمني** يستوعب أعداداً هائلة من قوة العمل، ناهيك عن موظفي الدولة الآخرين الذين لا يحصلون على وظائفهم بمعزل عن "حسن سلوك" مخابراتي. بعبارة أخرى، تحويل فرص العمل إلى شرط رضى المخابرات، مهما كانت الفرصة بسيطة. وهنا تتحقق كارثتين:

الأولى: إصطياد من يصلحون كعملاء للدولة في المجتمع

والثانية: إهانة المواطن بحيث يصبح أضعف من الإعتراض على النظام خوفاً على معيشته.

ولأن قطاعا عاما انتاجيا غير موجود، وإن وُجد فمرتبط بالدولة كقطاع حكومي لا عام، ولأن الهجرة إلى الخارج ليست مسألة مضمونة النجاح، ولأن القطاع الخاص كمبرادوري اساساً، أي ليس قطاعاً راسماليا إنتاجياً[42]، فإن فرص التشغيل على اساس الكفاءة وحاجة الراسمال للعمل لا تعود هي العامل المقرر في التشغيل، لذا، يجد المواطن نفسه في شَرَك السلطة دائماً.

أمامنا إذن فراخة للعسس والعملاء، التي يبدأ المواطن فيها كمخبر صغير عن زملائه في العمل، واحياناً يكون كل موظف مخبرا عن الاخرين، ويتدرج البعض في مناصب ووظائف إلى الأعلى.

وحين يكون النظام عميلاً للمركز، يُرسل البعض في دورات مخابراتية إلى المركز، ليعود وقد جرى تجنيده لصالحها. أو يُرسل البعض للتنسيق مع مخابرات دولة أجنبية مما يحوله بحكم الدور إلى عميل لها.

---

[42] فرأس المال الإنتاجي ذو التوجهات المتمحورة على الذات، يقوم بخلق شواغر عمل لقوة العمل المحلية، فالمفترض فيه أن ينجز هذه المعادلة، وهذا ليس بالشيء الكثير، فهو سوف يستغل العمال ويسلخ من جهدهم فائض القيمةز لكن راس المال الكمبرادوري لا يفعل ذلك. وقد تكون من الظواهر الغريبة في حقبة العولمة أن راس المال هناك تخلى عن تطبيق هذه المعادلة ذاهباً للخارج بمصانعه بحثاً عن العمل الرخيص هناك مما حقق له أرباحاً أعلى. وهذا دليل على أن راس المال عامة غير معني بما يسمى النزعة الوطنية، فهو معني بمصالحه. والمهم أن هذا الخروج لرأس المال من المركز كان أحد عوامل فقر الطبقات الشعبية في المركز وعجزها الاستهلاكي مما ساهم بقوة في الأزمة الممولنة هناك!

وحين يصل بعض هؤلاء إلى السلطة نحار نحن لماذا يتصرف هذا كعميل، ما الذي دفعه للتحول إلى عميل؟ وكأن الأمر حصل فجأة. وفي الحقيقة، يكون قد بدأ منذ سني عمله الأولى، وبالتالي كان هذا مآله الطبيعي.

في هذه الحاضنة يتربى على الحذر من المجتمع ومن ثم كراهيته، مما يجعل التفريط بالوطن أمراً اسهل من فك ارتباطه بالنظام. فيصبح النظام هو وطنه، الحاكم وليس الأرض فما بالك بالإنسان والحريات

وتكون الحلقة الشيطانية المفرغة التي يدور فيها هؤلاء على النحو التالي: الشعور بأن النظام هو ولي النعمة، وأن هذه النعمة ممنوعة عن المواطنين الآخرين، وبالتالي كي يحميها لا بد أن يحمي النظام، وحماية النظام تتطلب معاداة الشعب، كرهه واحتقاره والفتك به إن تطلب الأمر. وبهذا يتكون حول النظام حزام من المستفيدين، ليكونوا جهاز قمع وإخبار وإعلام ودعاية...الخ.

كما يعرف المناضلون حالات عديدة من العملاء الذين لم يكونوا عملاء مزدوجين سراً، بل عملاء أفرزتهم مخابرات بلدانهم للتنسيق مع مخابرات العدو القومي.

أما عن المخابرت الصهيونية والتجنيد فحدث ولا حرج. لا تعرف الأرض المحتلة معتقلاً لم يعرض عليه الإحتلال التجند لصالحه. ولا توجد نقطة ضعف عند أي معتقل من الجنسين لم يعمل الإحتلال على محاولة النفاذ منها لتجنيد المعتقل. وليس شرطاً ان تقوم هذه المحاولات على حاجة العدو إلى عملاء، بقدر ما هي للتدمير النفسي ، ليس لمن يصبح عميلاً، بل لكل مواطن بهدف خلق فوبيا في كل مواطن تجاه الاخر. وعلى اية حال، فهذا ايضاً دارج في الأنظمة العربية ، والهدف الحيلولة دون، بل القيام بشلٍ مسبق لمحاولات الإنتظام ومقاومة الأنظمة.

فقد أفادت تجارب الإعتقال لدى الأنظمة العربية والكيان الصهيوني أن مخابراتها تعرض العمالة على كل من يمر بتجربة إعتقالية، وبالطبع على كل من يحتاج هذه الأنظمة في شأن. داخل المعتقلات والزنازين يكون العرض مباشراً، سواء لوقف التعذيب، او للحلم بالإفراج أو تخفيف الحكم أو الوعد

بمنصب دون تخفيف الحكم للتغطية...الخ. ومن لا يُعرض عليه ذلك علناً لا سيما الذين لم يُعتقلوا، يُعرض عليه لا مباشرة على قاعدة "إخدمنا بنخدمك". وتفسيري المتواضع لمخاطر هذه العروض هو أن كثيرا من هؤلاء العملاء ربما يرتبطون باكراً وهم في ميعة الصبا. وبالتالي يكونوا ألغاماً موقوتة إلى حين الحاجة. وربما يفسر هذا ذلك الدور العميل لكثير من رجال السلطة والقيادة، الذين وهم في مواقعهم القيادية يسلكون سلوكاً عميلاً ليسوا "ظاهريا" مضطرين له، ولا تدفع مصلحة البلد أو ضعف البلد لذلك الحجم من التنازلات لتقديمه. من هنا قد نقرأ لماذا كان هذا الحاكم عميلاً، لماذا بدأ عميلاً ولماذا صار عميلاً (على كِبرْ) وهل اصبح عميلا بعد ان "بلغ من الكِبرِ عِتِيًّا"؟؟ وخلاصة القول، فإن ممارسة الكثير من حكام القطريات لسلوكيات ووضع سياسات في خدم الأجنبي يمكن أن تكون لها أسساً من هذه التي أوردنا.

3-إزاحة الدولة القطرية العربية

الدولة القطرية طارئة جغرافياً ويجب أن نجعلها طارئة تاريخياً

http://www.kanaanonline.org/articles/01615.pdf

الدولة القطرية والمقاومة

المقاومة حالة شعبية، قناعة شعبية، لا قرار رسمي دولاني. فحسابات الدولة القطرية والدولة اللاوطنية، وحتى دولة الطبقة، وكل سلطة هي لطبقة او تحالف طبقات، مختلفة عن حسابات المقاومة، وتحديداً، تكون حسابات الدولة طبقية وحتى فئوية. المقاومة كعمل وطني هي حالة جماعية، تقوم بها الطبقات الشعبية أساساً، وربما كافة الطبقات، ومن هنا تقاطعها مع التنمية. فالتنمية كي تنجح لها متطلب اجتماعي لأنها مخصصة للمجتمع ككل، او هي على الأقل للطبقات الشعبية. لذا، فإن الدولة لا بد ان تلحق بالمقاومة كما تلحق بالتنمية

بالحماية الشعبية وليس العكس. فلكي تنجحا كلتيهما، لا بد من توفير شرطين اساسيين:

- ان تكونا نفسيهما مشروع الطبقات الشعبية، الأكثرية المجتمعية، او الجميع
- أن تُبقيا بينهما وبين الدولة/السلطة مسافة واضحة تطالب الدولة باللحاق بالمقاومة، وبالتالي تحدد المقاومة موقفها من الدولة على ضوء تغير موقف الدولة لصالح موقف المقاومة والتنمية وليس العكس. فكلا من المقاومة والتنمية عملية ثورية، معاً أو كل على حدة.

كما اشرنا في غير موضع، فالدولة القطرية ليست ناقلة لمشروع تنموي، وحتى لو رغبت، فدونها حصار تفرضه أو عداء تقوم به القطريات الأخرى. فالمصلحة الطبقية لكل نظام حاكم تضعه في موقع المعادي للتنمية في قطرية أخرى، لأن التنمية التي تفترض الأكثرية الشعبية، تفترضها على صعيد قومي شامل، وهذا يعني إذا ما أخذت الأمور مجراها الطبيعي انتهاء 22 نظام حكم إلى نظام واحد، إلى حاكم واحد إلى وزارة واحدة إلى "فساد واحد" وقد لا يكون فساداً! فالتنمية إذن اثنين وعشرين معركة في مستوى السلطة وحدها، فما بالك ببقية المستويات. والمقاومة هي دفع كل سلطة للدخول في معركة شاملة مع العدو، وهذا يفترض درجة عالية من التضحية قد تكون منذ البداية التخلي عن السلطة والتحول إلى حالة شعبية تحت الأرض، فمن يطيق هذا؟ أو من يتصور أن كل هذا الموروث قد فرضه الغرب الرأسمالي الاستعماري على الأمة العربية عبر التجزئة.

لذا، تقف القطريات العربية غالباً ضد اية مقاومة، وتتآمر عليها، وتجهضها وتتحالف مع العدو كي تقتلع الظاهرة، حتى لو كان الثمن ضياع وطن. بعبارة أوضح، يؤكد هذا أن المصالح الطبقية والفئوية أهم من الوطن، الذي يظل مكاناً لا أكثر.

كما أشرنا سابقاً، لعل الحالة الوحيدة من الدولة القطرية العربية التي دعمت المقاومة هي الحالة الناصرية في مصر. كانت مصر الناصرية نموذجية فيما يخص دعم حركة التحرر الوطني العربية في اقطار معينة، وغير نموذجية في أخريات، ولعل إشكاليتها الرئيسية كانت في خللها الطبقي والتنموي الداخليين. فالخلل الطبقي والتنموي هو الذي أفشل التحول إلى ديمقراطية شعبية، لذا، في حين كانت الطبقات الشعبية تلتف حول النظام، كان النظام جاهداً في خلق طبقة وسطى، وغير جذري مع الإقطاع والراسمالية الكمبرادورية. إلى أن انقلبتا عليه. لذا كانت الناصرية تمشي على ساق واحدة هي دعم المقاومة في الوطن العربي، وليس إنشاء تنمية في البنية الداخلية للقطر الوحيد ربما المرشح ليكون دولة مركزية، حتى وإن كانت محاولة التنمية، حتى كما كانت، هي تحت قصف المركز الراسمالي، بمعنى لم يكن الخلل من قصورها الداخلي وحده. ومن هنا كان انهيارها من الداخل أخطر بل وقاتل. والعجز عن إنجاز مشروع التنمية بالحماية الشعبية هو الذي تضمن الفشل في مستوى الحريات والديمقراطية[43].

على الصعيد القومي، كان للناصرية باعاً طويلاً في دعم المقاومة. فرغم الفواصل الجغرافية القُطرية عن الجزائر، إلا أن مصر كانت سنداً حقيقياً للجزائر. ولهذا السبب كانت فرنسا شديدة الحماسة لاقتراح الكيان الصهيوني بشن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. لإقناع بريطانيا بالمشاركة في العدوان اقترحت فرنسا على بريطانيا الوحدة ما بينهما [44]!.

أما الخلل الذي اعتور تجربة دعم المقاومة من قبل الناصرية، فكان كذلك لخلل في حركات المقاومة نفسها، بمعنى حدود جذرية الحركة هنا أوهناك. في هذا الصدد، علينا التنبه إلى أن المبنى الطبقي للنظام الناصري كان يسمح بتناقضات داخلية عديدة، وبارتباطات أجنبية وبتوازنات داخلية على حساب

[43] قد يجادل البعض بأن التجارب الإشتراكية فشلت في معظم بلدان العالمن وهذا صيحن فيما يخص لونا من الإشتراكية وفيما يخص فقدان السلطة السياسية، ولكن الدول الشرقية كانت قد قطعت شوطاً في التطور الصناعي لم تحققه ما تسمى الاشتراكيات العربية.

[44] انظر عادل سمارة، الاقتصاد السياسي للصهيونية 2008.

البلد. فتقاسم السلطة بين ناصر وعبد الحكيم عامر كلف مصر فشل الوحدة وهزيمة 1967. أما في جنوب اليمن، فكان للمخابرات المصرية دورها في دعم التيار الإصلاحي الوسطي بقيادة عبد القوي مكاوي وعبد الله الأصنج في مواجهة الجبهة القومية الأكثر جذرية. ودور المخابرات هذا كان لو نجح سيؤجل الإنتصار أو يقود إلى حل وسط يُبقي الإستعمار بدرجة أو أخرى. هنا تتضح حسابات الدولة مقارنة مع حسابات الثورة.

أما جذرية الثورة الجزائرية كثورة شعبية فقد جنبتها الصراعات ما قبل الانتصار كما جرى في جنوب اليمن، وإن كان ذلك مؤجلاً، ليتجسد في انقلاب بو مدين على بن بيللا، وبالتالي عسكرة الدولة وإفشال تحول الثورة إلى البعد الإجتماعي الطبقي.

في حسابات الدولة، وقفت مصر الناصرية ضد محاولة عبد الكريم قاسم في العراق استعادة الكويت، وقادت إرسال قوات من جامعة الدول العربية ل "حماية" نظام الكويت! وهو الأمر الذي تجسد في صراع المحاور الرسمية العربية على حساب المصلحة الشعبية. لقد حالت الناصرية دون محاولة قاسم "البسمركية" وهي التي اتت متأخرة مع صدام حسين، فكان ثمنها دمار العراق!

ما أود الوصول إليه، دون تفاصيل كثيرة، انه باستثناء الناصرية، كانت الدولة القطرية ضد اية مقاومة ولا تزال[45]. فالمقاومة ضد الإستعمار العسكري او الإستيطاني هي انتزاع القيادة من الدولة إلى الشعب، وبالتالي الوصول إلى التغيير الشامل الذي يقتضي بالضرورة كنس الدولة القطرية. لذلك، لم تقف الدولة في تونس أو المغرب مع الثورة الجزائرية بينما فعلت ذلك الدولة ذات التوجه القومي في مصر. لا بل إن الإستقلال الشكلي لتونس والمغرب جاء تخوفاً من فرنسا أن يتوحد المغرب العربي ثورياً أو مقاوماتياً، مما يخلق واقعاً لا قطرياً هناك، وهذا منتهى الخطر على مصالح فرنسا على المدى الطويل، وهو

[45] كان الإستثناء الوحيد في حقبة ما بعد هزيمة 1967 تجربة يسار البعث في سوريا الذي حاول إنقاذ المقاومة في الأردن عام 1970.

الأمر الذي يمكننا تسميته سايكس–بيكو للمغرب العربي وهي العملية التي من أجلها عقد مؤتمر طنجة 1956.

ورغم ان الثورة في اليمن الجنوبي كانت ضد الإستعمار البريطاني إلا أن السعودية وقفت ضدها بوضوح، أما في عُمان فتدخلت الجيوش العربية إلى جانب الجيش البريطاني وإيران للقضاء على الثورة في صلالة.

من يُراجع تجربة المقاومة الفلسطينية، فإن دور الدولة القطرية تجاهها معادٍ وتخريبي. مُلخص هذا الدور كان مستويين من الإحتواء:

- الإحتواء بالمال
- والإحتواء بالمحاور

لذا، كان ولا يزال لكل قطرية عربية جماعتها في المقاومة الفلسطينية، وهذا احد أسرار تفكك الوحدة الوطنية، وعدم الارتفاع إلى جبهة تحرير وطني كما في الجزائر، ومن ثمَّ الهزيمة.

القُطرية وتطويق "وباء" الإنتفاضة، لبنان والعراق

شكلت الإنتفاضة الأولى تحولاً بارزاً في طبيعة المقاومة في الوطن العربي. ولا نقصد هنا مسألة استخدام السلاح الذي لو كان متوفراً لما تورعت المقاومة عن استخدامه. وإنما اقصد ما أوقعته من قلق لدى الأنظمة العربية التي لم يكن لديها قط ما يبرر عدم دعم الإنتفاضة لو لم تكن انظمة قطرية. ومع ذلك لم يحصل، بل حصل العكس. فأي موقف عربي من القضية الفلسطينية، وهي نموذج لأكثر من قطر عربي جرى احتلاله بعد، يفترض المشاركة في النضال بأي شكل ممكن. وباب الحرج أن الإنتفاضة فتحت الأبواب على وجوب المشاركة التي لم تحصل. بل إن ما حصل كان العكس، أي انشغال الدول القطرية كل في حماية وتحصين أنفسهنَّ من هذه الظاهرة الشعبية مع بقاء التبعية والتخلف والتبادل اللامتكافىء، ناهيك طبعاً عن الأقطار المحتلة ،وهو

الأمر الذي انتهى في خدمة الكيان الصهيوني. وربما من هنا يجوز لنا التذكير بأن هناك حبل سُرِّيْ بين قطريات سايكس–بيكو العربية والكيان الصهيوني، بمعنى وحدة المبتدأ ووحدة المصير.

كانت الإنتفاضة تأكيداً على حالة من الديمقراطية الذاتية المتمظهرة في خيار المقاومة الشعبية دون رقابة الدولة وتحكمها. ولا شك أن هذا كان محركها الأساس. لذا، كان لا بد من أكثر من خطوة تقويضية لهذا الحراك:

* خيانة إبداع الإنتفاضة العفوي بفرض قيادات تنظيمية عليها
* حصر الإنتفاضة في الهدف السياسي المفاوضاتي مقودة بوهم الحصول على دولة.
* قطع تحولات الإنتفاضة إلى المستوى التنموي والإجتماعي والثقافي

لذا، كان اتفاق أوسلو لإنهاء الإنتفاضة ووقف حتى مقاطعة المنتجات الصهيونية.

أين كان الإحتلال من هذه الديمقراطية العفوية في الانتفاضة؟ كان الإحتلال مرتبكاً اين يُدافع. فقد انشغلت قواته مُحاولةً قمع الحراك الجماهيري في كل موقع سكاني. والمناخ الديمقراطي هنا في غياب الدولة المحلية التي تمنع المقاومة باسم الوطنية أو باسم المقاومة.

استفادة من تجربة الإنتفاضة، تتركز هجمة الثورة المضادة اليوم في القلق من حزب الله وبالتالي الهجوم عليه، والقلق من المقاومة في العراق وبالتالي التعامل مع النظام العميل، وتدريب جيشه. وفي نطاق محاصرة المقاومة تتململ الأنظمة العربية هذه الأيام لإعادة فتح سفاراتها في بغداد كدعم واضح للمعاهدة المذلة بين اميركا والنظام العميل. لم يبق على الجامعة العربية سوى إرسال جيوش للعراق لمساعدة أميركا[46].

[46] رغم أن تطورات الأزمة المالية الإقتصادية في المركز وخاصة في الولايات المتحدة ادت إلى ارتخاء قبضتها عن أعناق أمم العالم، إى أن النظمة العربية وجامعة الدول العربية ممثلة في أمينها العام قد هرولوا إلى النظام العميل في العراق ليدعموه في وجه المقاومة! وابعد من هذان فقد قام رئيس سلطة الحكم الذاتي برام الله بزيارة إلى كردستان في نيسان 2009، هذا رغم أن هذا الحكم الذاتي هناك و كيان صهيوني بامتياز!

قد يهتز البعض أمام الهجمة الإمبريالية الواسعة على المقاومة في الوطن العربي، والصهيونية في أذيالها وكذلك أغلب الأنظمة العربية، وهي هجمة متوقعة ومؤكدة. إلا أن التطور الآخر هاماً، وإن كان في بداياته، وهو وجود المقاومة نفسها، وامتداداتها شعبياً.

إن البرجوازية القطرية التابعة لترتعد خوفاً من توسع ظاهرة المقاومة. وستقدم كل إمكاناتها وشرفها للقضاء على المقاومة. ومن هنا تثير قضايا مذهبية وطائفية وحتى إثنية كي ينشغل الناس عنها. مما يجعل المطلوب اليوم بكل وضوح أن يقوم كل فرد بأن يحسم في جانب المقاومة على صعيد قومي. وفي لحظة كهذه يكون التردد والجبن خيانة.

القطرية ودرجات الإستدخال

لصد الخيانة واستدخال الهزيمة في الوطن العربي، ليس هناك سوى المقاومة. واستدخال الهزيمة اليوم مكون رئيسي في سياسة الدولة القطرية. هناك أنظمة اعترفت بالكيان الصهيوني، وأخريات فعلن ذلك سراً، ولا يبدو أن الأمر توقف. ولم ينحصر استدخال الهزيمة في الأنظمة الحاكمة، بل هناك كثيراً من القوى السياسية ومنها الفلسطينية التي استدخلت الهزيمة ايضاً، ناهيك عن المثقفين والأكاديميين.

لكن معسكر العدو لم يتوقف هنا، ولن يتوقف. كما ليست هذه جبهته الأساسية، أو السمكة الكبرى الذي يريد. فالعدو منشغل في أن يصل استدخال الهزيمة إلى الطبقات الشعبية، إلى الناس، أي إلى رافد المقاومة. لذا، فالمعركة اليوم هي على ابواب الطبقات الشعبية، بهدف تطبيع الشعب العربي. وإذا ما حصل الكيان الصهيوني على هذا، يكون قد حقق الإندماج المهيمن، أي أصبحت قيادة الكيان قيادة للأنظمة العربية التي ستحكم الشعب العربي حينذاك نيابة عن الكيان نفسه، أما الكيان فسيحكم نيابة عن المركز الراسمالي المعولم. وبهذا يتعمق احتجاز التطور العربي، ويحل الإلحاق محل التنمية وتتمتع الدولة القطرية بدور الوكيل إلى أمد طويل مقبل.

من هنا أهمية التركيز على جبهة الطبقات الشعبية، وتحديداً على دور المقاومة لكسب المعركة التي تدور، هذه المرة، على الشعب العربي نفسه. هم يحاولون كسر الإرادة والذاكرة الشعبية العربية، ونحن ندافع عنها. أي من هنا أهمية المقاومة، ومن هنا تحديداً نفهم لماذا تستهدف الإمبريالية والصهيونية والكمبرادور تستهدف المقاومة بشدة لا سابق لها. وهذا يؤكد من جانب آخر، أن ما هو قادم هي معارك فاصلة.

القطرية في مواجهة الأمة والقومية

مأخوذون بتنظيرات اليسار الأوروبي والصهيوني والأكاديميا هناك، يقوم كثيرون من اليسار العربي والفلسطيني ، سواء المرتدين أو الباقون، شكلياً في هذا المعسكر، يقومون برمي تراثهم الإشتراكي في النهر، والحفاظ على موقفهم المضاد للأمة والقومية العربية، متعطرين بالروائح الكريهة لمواقف وكتابات المرتدين عن الشيوعية ومنهم فريق من الشيوعيين العرب الذين بدأو حياتهم كشيوعيين ينكرون الأمة العربية وانتهوا لبراليين غربيين، ولكن استمروا ضد الأمة والقومية العربية، وأصروا على اعتبار الصهيونية حركة تحرر وطني. لذا، يرفع هؤلاء زعيقاً، رغم ردائته، مفهوم تماماً، وهو اعتماد الدولة القطرية اساساً ونهاية ل "نضالهم". ويغلفون ذلك بخطاب عن مصالح الطبقة العاملة والكادحين..الخ.

وهم يدركون أن هذا الإنحصار القطري إنما هو نتيجة لعجز في فهم المسألة القومية والمرحلة النضالية، أو تلوُّثاً بأطروحات اليسار الصهيوني المعولم الذي من أجل إبعاد العرب عن فلسطين، ينعت القومية أنّى وُجدت بالشوفينية، حتى لو كانت الأمة تحت استعمار استيطاني! وبالطبع بين هؤلاء كثرة من التروتسكيين المتصهينين أو ماركسيين آخرين مأخوذين بحرفية الماركسية دون أن يفهموها بأبعد من ذلك. وهم يدركون تماماً أن طرح الرؤية الوحدوية لا يتعارض مع النضالات اليومية للطبقات الشعبية، فهذا الطرح هو تنوير الجيل الحالي والمقبل بأن القطرية ليست مستقبله، وبأن النضال السياسي

ضد النظام القطري أهم من النضال المطلبي، أو لا ينفيه على الأقل لأن الحيف والإستغلال الطبقيين هما نتاجا طبقيا لمصالح السلطة القطرية الحاكمة والتابعة.

وعليه، فالرؤية القومية هي طبقية في جوهرها، لأن الكمبرادور ليس قومياً باي حال من الأحوال. إن قومية الطبقات الحاكمة هي تابعة ولا تنموية وبالطبع ضد الإشتراكية. وحدها قومية الطبقات الشعبية هي قومية وحدوية تنموية واشتراكية. ولأنها كذلك، فهي محظورة في الوطن العربي. وهذا يفتح على مسألة هامة وهي فصل قومية الطبقات الشعبية عن طبعتين من القومية يجري دائماً نسب قومية الشعب العربي إليهما وهما:

- قومية الأنظمة الحاكمة حتى ذات الأنظمة التقدمية اقتصادياً ووطنياً والقمعية سياسياً وحرياتياً
- وقومية مثقفي الأنظمة القطرية، أو القومية الثقافية الطبقية جوهرياً، والمغلفة بانتماء قومي شكلياً. ونموذج هذه المدرسة ممثلا في المؤتمر القومي العربي الذي يُحايد كافة الأنظمة العربية، ويمالئها في غالب الأحيان. وقد يكون أحد أدلة جوهره المرتبك، أن أكثر ممثلي الأرض المحتلة فيه هم من تمفصلات أوسلو، والتطبيع والتفاوض الماراثوني. ومن أقطار عربية أخرى، رؤساء وزارة سابقين ومدراء مخابرات ومن الإحتلال الأول أعضاء كنيست...الخ

في هذا الحديث يجد تفسير راهنية القومية اهميته من جهة، وخداع وتلاعب كثرة من اليسار بإعلان مواقف مطلقة ضد القومية والأمة العربيتين من جهة ثانية.

يستند اصحاب الدعوة المضادة للقومية بأنها مرحلة، وتحديداً مرحلة جرى تجاوزها. وبهذا فهم ينظرون إلى الشعب كما لو كان عنصراً كيماوياً، يجري إعادة تركيبه في المختبر لينتج عنه بالضرورة عنصراً أو عناصر أخرى. وهذا خلط بين الوعي البشري، بين الإنتماء وبين المواد العضوية وحتى غير العضوية. فالشعب هو الذي يحدد أين وصل انتمائه ووعيه ومصالحه. وهو

الذي يجب أن يُسأل لا أن يُجاب عنه دون سؤال. لست ادري كيف يمكن لشعب مجزأ وممزق بالقوة، كما أن أدوات التمزيق تنيخ على أنفاسه علناً وعلانيةً، كيف يمكن الحديث باسمه أنه تجاوز مرحلة الإنتماء الممنوع، أي الإنتماء القومي. أليست هذه حرق مراحل بحرق الناس أنفسهم؟

إن ما هو متحقق في الوطن العربي هي "قومية" الطبقات الحاكمة التي هي برقع قومي وجوهر قطري يقوم بتمزيق هذا البرقع. إن أمة خاضعة للإحتلال والإستعمار الإستيطاني ونهب الثروات، وخرق الحريات والكرامة والديمقراطية، تحتاج للتماسك القومي ووعي الذات حاجة يقود عدم تحققها إلى فناء محتم. هنا تنتقل الأمة من في ذاتها إلى "لِ ذاتها"، على الأقل كسائر الأمم في العالم!

في دفاعه عن القومية يقول فانون: "ليس وعي الذات انغلاقا دون التواصل، ... ان وعي الذات هو ضمانة التواصل (ص 180)...ان التحرر القومي لا يبتعد بنا عن الأمم الأخرى، بل انه هو الذي يجعل الأمة حاضرة على مسرح التاريخ. ففي قلب الوعي القومي انما ينهض الوعي العالمي ويحيا، وليس هذا البزوغ المزدوج في آخر الأمر، إلا بؤرة كل ثقافة" (ص 181)

ربما يردنا قول هذا النبي الأسود إلى قول ماركس نفسه، الذي في لحظات غير مركزانية أوروبية أكد على المسالة القومية بقوله:

" وهكذا، ليس في الجوهر وحتى في الشكل، فإن نضال البروليتاريا مع البرجوازية هو بدايةً نضال قومي. إن على بروليتاريا كل بلد ، بالطبع، ان تحل اشكالاتها مع برجوازياتها اولاً. "[47]. واضح بالطبع أن هذا ما قاله ماركس من قبل.

وحتى لو أكتفى البعض بما قاله ماركس عن أن القومية سلاحاً بيد البرجوازية، فقد آن الأوان لانتقال العقل من النقل إلى النقد المشتبك، فالاشتباك مع ماركس "حلال" كأي اشتباك آخر، وإلا نخلق لعقولنا، ومن ثمَّ لواقعنا عبودية طوعية، لم يطلبها ماركس نفسه.

[47] **Marx Engels, The Communist Manifesto. Ed by Samuel J. Bneer Appleton-Century. Inc. New York. 1955.p.21.**

إن سحب الخطاب المركزاني الأوروبي بيمينه ويساره بشأن القومية والأمة، ومختلف الأمور، ربما باستثناء العلوم البحتة، إن سحب هذا على المحيط، كمستعمرات بطبعتيها القديمة والجديدة، إنما هو دعوة للمحيط بالبقاء في إسار التبعية، إنها وعظ رجعي في ثوب يزعم الجذرية، بأن لا يثور وبأن تبقى السيطرة والهيمنة البرجوازية الغربية دون اعتراض.

القطرية في مواجهة الإشتراكية

الدولة القطرية هي منذ لحظة تخليقها الخارجي مخصصة ضد الدولة القومية وضد الوحدة، وبالتالي هي ضد التنمية والإشتراكية.

جاء تفكك المعسكر الإشتراكي هدية من السماء، على ما يبدو، وخاصة لأدعياء "التمركس والشيعنة". وخاصة االمتصهينين من الخط التروتسكي الذي يصر على مواقف "ثورية–اشتراكية" في كل العالم. وحين يصل إلى فلسطين، يتحول إلى خط محافظ وقلق على الكيان الصهيوني رغم كل جرائمه، ويتحول إلى العداء المفتوح للأمة العربية والقومية العربية والوحدة العربية. فهذا الخط في أغلبه ضد القومية على ارضية عدمية. وهو موقف شاؤوا أم أبوا يخدمون فيه الإمبريالية دون مقابل. فالمعركة الساخنة لا تزال عالمياً في المحيط، أي لم تنته مع ما يسمى "استقلال" المستعمرات. وانتهاء الحرب الباردة في المركز متحولة إلى حرب ساخنة ضد المحيط فهو يغنينا عن محاولة إثبات ان المعركة هي في المحيط. هذا دون أن ننكر أن هناك محاولات من بعض التروتسكيين اعتماد موقف لا صهيوني، وهذه المحاولات هي قيد التجربة والاختبار، ويهمنا نجاحها.

والقومية في كفاح المحيط، ولا سيما في الوطن العربي ذات دور حاسم. فهي تكثيف كفاحي قتالي وثقافي وهي بانتصارها تقود إلى إكسير الحياة، اي تحرير العامل المادي العربي من ايدي الشركات متعدية الجنسية وبالتالي تضرب قلب المركز الراسمالي. من هنا، لا يمكننا قبول تقاطع الإشتراكيين مع موقف المركز من الأمة العربية.

يزعم هؤلاء ان القومية شوفينية، وهي تهمة يختبئون ورائها بخبث هائل، ولها ما يسندها بالطبع. ولكن اين؟ في المركز الأبيض نفسه. إلا أنهم يتعمدون القيام بضخ إيديولوجي هائل ضد القومية مخرجين من جعبتهم قول ماركس عن البرجوازية الأوروبية، وممارسات الفاشية والنازية...الخ ليفرضوا هذا التراث الإستعماري على المستعمرات نفسها! إن هذا تحريف بوعي. هو تلبيس القوميات في المحيط، وخاصة في الوطن العربي ثوباً شوفينياً واستعماريا وإمبريالياً.

إن الإشتراكية مشروع جماعي، وهو يشترط كي ينجح المجتمعات الكبيرة أكثر من الصغيرة، ولذا، فالتجزئة العربية هي ضد الإشتراكية بامتياز، واي اشتراكي ينحصر قطرياً، هو ليس اشتراكياً بطبعه وثقافته. ومن هنا، فإن الحركة القومية الشعبية العربية، وهذه تسمية للإبتعاد عن قومية البرجوازية الصغيرة والوسطى، ومثقفي الأنظمة، هي إشتراكية بمصلحتها المادية بوعيها.

ترتكز القطريات العربية على المذهبية والطائفية والعشائرية والقبلية. وهذه مشروع لما هو أخطر تجزيئياً من سايكس–بيكو. إنها إظهار المفاتن القطرية أمام فحولة المستعمِر كي يجزّىء القطر الواحد إلى كيانات اصغر، إنها رفع "فرق تسد...إلى التفكيك والتذرير".

ولأنها، أي القطرية، توقظ هذه الماقبليات، أي ما قبل التنمية والتصنيع والعلمانية والقومية والوحدة، فإن القطرية معادية للتصنيع، لأن التصنيع يتطلب سوقا قومية، ومعادية للإشتراكية لأن الإشتراكية تبحث عن الفضاء الأوسع ولا تتحقق إلا إذا قامت بها الأكثرية، لتعمل بالطبع لصالح الأكثرية ، والقطرية مضادة للمرأة، لأن التصنيع وحده الذي يسمح لها بالتحرر من معتقل المنزل، وإن كان التصنيع الراسمالي والتصنيع في الإشتراكية المحققة يُخضعها لإستغلال الراسمالية والبيروقراطية كذكورية، ولكن على الأقل بأجر كي لا تبقى "نعجة" منزلية. صحيح أن المصنع في ظل الراسمالية هو ملكية خاصة

للفرد/الذكر، ولكنه في الوقت نفسه، أول تطور راسمالي يحتوي في داخله على العمل الاجتماعي، وايضاً على درجة قوية أو آفاقاً واسعة لتدمير سلطة الرجل ورأس المال، وهو التدمير الإشتراكي الذي لا يمكن أن يكون كذلك بالرجال وحدهم. يمكن للراسمالية كالبطريركية ان تنحصر، وتزدهر في يد الراسمالي، أما الإشتراكية، فلا. لكن الإندهاش بالمصنع، يجب أن لا يقود إلى هوس الزعم بأن الإشتراكية لا تندلع إلا من باب المصانع ، لأن هذا كمن يقول للمحيط انتظروا ثورة المركز. أما المركز فلم يثر بعد، وعليه، كأن هؤلاء يقولون للمحيط، إبق كما انت، حيث أنت، وفي هذا خدمة للمركز، تحت زعم معارضته ومعاداته!

مشروع الدولة الواحدة: إما قُطري صهيوني وإما إشتراكي

ليس هذا سياق مناقشة حل الدولة الواحدة في فلسطين. وهو حل يجب ان يكون ضمن الحل الإشتراكي العربي الشامل لكي يستقيم وطنياً وقومياً وطبقياً، وبغير هذا فهو صهيوني بامتياز[48]. إن الحديث عن الدولة الواحدة، اليوم تحديداً، في حقبة الهزيمة الرسمية الفلسطينية والعربية، وتقوية الحلف الرسمي العربي الصهيوني الإمبريالي ضد الشعب العربي، ليس طرحاً مشروعاتياً عملياً بمقدار ما هو مثابة رؤية مستقبلية، لا مجال لتطبيقها اليوم، ولكن لا بد من التربية والتثقيف بها اليوم ايضاً كي لا تجد الأجيال القادمة نفسها في نفس حلقة عدم وانعدام الرؤية.

وبما هي رؤية مستقبلية، فإن فكرة الدولة الواحدة، يجب ان لا تعفي أحداً من ممارسة دوره النضالي الجاري والحالي، وإلا كان هذا المشروع هروباً إلى الأمام، وبالتالي تطويل عمر الإحتلال والإستعمار الإستيطاني وليس تقويضه.

هذا المشروع رؤية لإنارة الطريق أمام منظمات التضامن مع شعبنا، لعدة اسباب أحدها على الأقل هو أن من ينخرط في التضامن مع شعبنا، يكون

---

[48] حول هذا الأمر، يمكن الرجوع إلى مجلة كنعان، وإلى النشرة الإلكترونية KANAANONLINE.ORG مقالة مسعد عربيد وعادل سمارة في وإلى كتاب عادل سمارة، Epidemic of Globalization, 2001.

قد غادر موقعه كمعادٍ لشعبنا، لأنه كان عضو فاعل أو محتمل في دعم الصهيونية التي أُتخمت من كثرة من تجندوا لصالحها بمختلف انواع التجنُّد والتجنيد.

لا يتضمن مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية بجوهره، ناهيك عن نصِّه، إزالة الكيان الصهيوني.ولا حتى هزيمته في معركة ما. وبما أن منظِّريه يزعمون ان مجرد طرح هذا المشروع يعني هزيمة الصهيونية، فهم إنما يلتفون حول الأمر بدهاء. فهذا المشروع هو مشروع يحلم بتصالح "مدني" في فلسطين، بين القاتل وهو يغرس سكينه في لحم الضحية وبين الضحية وهي تنزف. فأي تصالح مدني لأطراف هذا التناقض التناحري، وأي اختيار مشترك لدولة ديمقراطية علمانية سيجلب. كما يخلو هذا التصالح من المضمون الطبقي الذي هو جذر الحق الفلسطيني وهو جذر التاريخ البشري مهما تفلسف مشاكسوا التثاقف والتلاعب باللغة والخطاب والنص...الخ..

فالحق الفلسطيني هو في أرض الشعب الفلسطيني، وبالتالي، فإن عدم إعادة الأرض لأصحابها، أو تأميمها بالحد الأدنى هو خدمة طبقية للطبقة الراسمالية الصهيونية. فعدم إعادة الأرض أو تأميمها يعني تحويل الفلسطينيين إلى طبقة عاملة في أرضها، ولدى من اغتصب تلك الأرض، ولكن تحت شعار "ديمقراطي علماني". وماذا يهم الفلسطيني من الديمقراطية السياسية إذا لم تكن اقتصادية مادية، وماذا يهمه من العلمانية، إذا كان كل ما يكسبه أن يبقى على دينه كمسلم او مسيحي، وهو على دينه بدون هذه الدولة؟ وكل ما في الأمر أن هذه الدولة لا تعتمد وضعياً ومدنياً هذا الدين او ذاك. بينما المهم لدى الفلسطيني أن يعود، ولكن ليس لاجئاً ولا أجيراً، أن يعود ليعيش حالة مواطنية مثل كل البشر.

إن الدولة الديمقراطية العلمانية، هكذا عارية من البعد الإشتراكي ومن العمق العربي[49]، هي تطوع الطرف الفلسطيني بضمان توفير عمالة فلسطينية رخيصة

[49] يجادل بعض الماركسيين بأن البعد العربي يعني تمترس ق,مي عربي وربما شوفيني، ولذا يقولون دولة اشتراكية في المنطقة تضم إيران وتركيا. وأعتقد بوضوح أن في هؤلاء جذراً معاكساً لما يتهموننا به، هو جذر صهيوني، وربما يهودي،

لرأس المال الصهيوني، وهل للأخير أن يتمنى أفضل من ذلك؟ وقد يصل بعض إيديولوجيوا التسوية "اليسارية/الماركسية/ الشيوعية[50]" ، في حال حصول هكذا دولة، إلى نصح الطبقة العاملة، بزعم انهم "مرشديها"، بأن تقبل بتقاضي أجور أقل، لتنمية "البلد" كما كان شأن مخادعة عمال النمور الآسيوية، لتخرج البرجوازية بالتفاخر بدور العمال في بناء الإقتصاد! أي بفقرهم وجوعهم وعدم تعليم ابنائهم كما يكفي ليكونوا ورثة العمل المأجور ليس إلا، وكي لا يتمتعوا بضمان صحي وصحة جيدة، وكي تقبل إناثهم بالبغاء المأجور وتمتيع جنود الاحتلال الأميركي والمحليين أيضاً...الخ

إن حلا من هذا المستوى والبنية والإنعزال، هو وليد طبيعي للعولمة، حيث يُعزل القومي ، ويُغمط الطبقي، وتبدو الناس كما لو كانت مثابة كتل هلامية، تتدلق على بعضها بعفوية في حين أن مركز راس المال الصهيوني لا زال يعمل بدقة وبحسابات لا تحتمل الزلل، ولا بالطبع، الهبل!

يكشف لنا إصرار من يدعمون هذه الدولة في حدودها، بل محدوديتها، الديمقراطية العلمانية، عن أمر مدهش، هو مدرسة جديدة من سايكس–بيكو. ملخصها وجوهرها خلق قطرية جديدة، صهيونية–فلسطينية، تستغل الشعب الفلسطيني، وتعيق الوحدة العربية، والإشتراكية بالطبع.

يحوي هذا المشروع، في داخله فكرة خبيثة، يدركها الطرف اليهودي مغلفا ذلك بأنه ليس صهيونياً، وهي "تطفيش" العرب عن القضية الفلسطينية. وهذا المبتغى المركزي للصهيونية، حتى لو لم يُرد ذلك من يزعمون أنهم ليسوا صهاينة. فليس المهم هو الشعار بل المعتقد والأهداف. فالصهيونية لا تريد اكثر من أن يكون الصراع والحل بينها وبين الفلسطينيين، وهو نفسه ما تصر عليه الإمبريالية الأميركية والأوروبية. ولا شك ان لهذا اثره. هناك قوى رجعية

يخشى من القومية العربية أن تبتلع اليهود. ولذا، لا نقول نعم لإيران وتركيا وحسب، بل لقبرص باتراكها واليونانيين. أليس في الوطن العربي كل أولئك الشركاء غير العرب؟ لا بل نتمنى اليوم أن يترشح سيلفا كير وينجح لانتخابات السودان.

[50] وهكذا، بدأ الإعتراف بالكيان الصهيوني مع التحريفية السوفييتية، وحينما اكتسى الكمبرادور الفلسطيني لحماً، خطف "شعلة الأولمب" راكضاً إلى حضن الصهيونية، ليأتي اليوم يسار العولمة وينازع الكمبرادور عليها، وليعلق طرفا التسوية الفلسطينيين مع بعضهما البعضن فلا أجمل من هذه السمفونية للكيان الصهيوني!

وصهيونية في الوطن العربي، وهي لا شك ستحمل هذا المشروع القطري "الصهيوني" لتقول للشعب العربي: "ها هم الفلسطينيون يستنيمون لعدوهم، ويخونوا تضحياتكم".

يُعيدنا هذا إلى النقد الذي يوجهه الراديكاليون العرب إلى شعار" الأردن، مصر، السعودية...أولاً". وهو شعار في حقيقته لا يوجد "أولاً"، فلو كان كل قطر لحاكميه "أولاً" فما الذي منعهم من تحفيز نموه! هل كان يحكمه أحد غيرهم؟ معنى هذا الشعار: لا لأية قضية قومية أبداً. هذا مع العلم أن اصحاب "أولاً" في افضل أحوالهم لم يقوموا بأي نضال قومي بما في ذلك القضية الفلسطينية.

إن شعار "أولاً" هو المعادل "المادي" القطري العربي للمشروع القطري الفلسطيني "اللامادي" اقصد "القرار الوطني المستقل". فشعار القطريات العربية، له اساس مادي هو وجودها على أرضها، بمعزل عن طبيعة أنظمتها. أما القرار الفلسطيني ففي الهواء أو تحت رحمة الكيان الصهيوني. لذا، فهذه الترجمة الرسمية العربية للقرار الفلسطيني المستقل، هي ترجمة قاتلة للقضية الفلسطينية، وهي مشروع تصفية للنضال ضد الاحتلال. من هنا قررت جماعة الدولة الديمقراطية الغطس في معدة الكيان ليزعموا أن هناك ملموساً مادياً لمشروعهم. والمهم انه بين "القرار الفلسطيني المستقل" وبين "أولاً" كانت التسوية وكانت أوسلو، وكان "سلام راس المال" وأصبح مشروع الشرق الأوسط الكبير على الأبواب.

ولا غرابة ان نكتشف أن بعضاً ممن يعزفون هذا اللحن الجنائزي للحق الفلسطيني هم ممن غادروا الطرح القومي اليساري، ليتبنوا الماركسية حينما كانت "موضة"، ثم ليرتدوا بعدها إلى قطرية فلسط–صهيونية، دون عودة إلى الموقف القومي السابق! أما هذه القطرية المركّبة، فمقصود بها أن تكون قيادتها الصهيونية هي قيادة الوطن العربي، ويكون الفلسطينيون مسوّقين أُجراء لديها ينتشرون وينشرون وباء الصهينة والرسملة والعولمة في الوطن العربي.

إن مشاغلة فلسطينيي الإحتلالين الأول والثاني في الدولة الواحدة، هو عقد هدنة سيئة الرائحة مع الكيان الصهيوني ومع كيان اوسلو وابطال حلبة المصارعة الفلسطينية على السلطة والثروة. ليست مهمة من يرفض أوسلو، ويرفض الكيان الصهيوني، ليست مهمة ثقافية، وليست صياغة خطابات سياسية حينما تجري محاولة تطبيقها مشروعاتياً يتضح انها بعد وما بعد بعد حداثية. فالمعركة الثقافية هي جزء من المعركة القومية وفي النهاية الطبقية، وليست قائمة بذاتها.

لم أغير رؤيتي بكل تواضع بشأن الدولة الواحدة، وهو ما اكدته في ورقة لمؤتمر الناصرة لحركة أبناء البلد1998[51]، بأن المطلوب للمرحلة : "تفكيك الكيان الصهيوني لإعادة توحيد فلسطين في نطاق عربي اشتراكي". ففيما يخص فلسطينيي الإحتلال الأول، الذين لم تعتبرهم "الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" مواطنين بل طابوراً خامساً، لا بد وصلوا إلى قناعة بأن الخروج الجغرافي من تحت عباءتها هو الخيار الوحيد. والخروج الجغرافي هو نقيض الرحيل الديمغرافي إلى أراضي ما تسمى "دولة فلسطينية" لأن التبادل السكاني هو شطب لحق العودة، ولأي نوع من الدولة الواحدة، وهو تطهير عرقي. فهل ينتظر هؤلاء الفلسطينيون على قارعة زمن العولمة حتى تتحقق دولة واحدة ما، على الرغم من أن الصراع يستعر بين الطرفين؟

من دروس حقبة العولمة أنها خلقت سلسلة من "القوميات العميلة" عصر القوميات العميلة التي يرعاها المركز الراسمالي ويجندها ضد الأمم التي ترفض العولمة والسيطرة الراسمالية الغربية، لتفكك هذه الأمم، لذا تولدت موجة القوميات العميلة هذه، المحميات الكردية في شمال العراق، وكوسوفا ودارفور، والكثير على حواف الإتحاد السوفييتي السابق، وقد يصل الأمر إلى الأمازيغ...الخ.

---

[51] أنظر عادل سمارة، قد يضمن الكمبرادور أمن الدولة الإشكنازية، أما الأمان لليهود فيحققه وطن عربي إشتراكي، في كنعان، العدد 93، تشرين ثاني 1998 ص ص 9-46.

وبما أن الإمبريالية تدافع عن "حق" هؤلاء في الإنفصال، بمزاعم انهم عرضة للإضطهاد القومي وتم غمط حقهم في تقرير المصير، فإن فلسطيني الإحتلال الأول 1948 هم حالة نموذجية من حيث الحرمان الشامل، فهم تحت استعمار استيطاني اقتلاعي يعلنوا انهم ليسوا مواطنين، وهم لا يريدون هذه المواطنة في نفس الوقت. فلماذا لا يعمل هؤلاء على الإنفصال عن الكيان الذي هو نفسه يصر على دولة يهودية، بدل أن يُقادوا كالأنعام إلى دولة أوسلو– ستان، ليحققوا تهجيراً فلسطينياً كبيراً آخر.

من أجل هزيمة الكيان الصهيوني وتصفيته لصالح دولة اشتراكية، فإن تفكيكه من الداخل هو مشروع عملي وتاريخي، بمعنى انفصال فلسطينيي 1948 عن الدولة الصهيونية، وانفصال فلسطينيي الضفة والقطاع عن هذا الكيان دون اعتراف به، أي بعكس ومن أجل نسف مشروع أوسلو. إن مشروع هزيمة وتفكيك الكيان الصهيوني هو الطريق الطبيعي لإعادة توحيد فلسطين الإشتراكية في إطار الوطن العربي، وعندها ستكون ديمقراطية وعلمانية بالضرورة والفعل.

ماذا سيفعل هؤلاء الذين يفكون العلاقة بالعمق العربي الموجود مادياً والذي يجب العمل معه، ويفكون العلاقة بالضرورة الإشتراكية التي يؤدي مجرد التثقيف بها الى محاصرة الصهيونية وراس المال، سيجد هؤلاء انفسهم قريباً بلا برنامج ومهام سوى اقناع اليهود بالتعايش بينما العدو ممعن في الطرد، المباشر أو دفعنا للانزياح من الوطن إلى الشتات[52].

من المناسب الإشارة في هذا المستوى إلى أن هرولة هؤلاء، "قدامى اليسارية" إلى هذه الدولة الديمقراطية العلمانية، سيزيد قوى الإسلام السياسي قناعة بأنها وحدها على حق. وهذا يُغضب جماعات الدولة المذكورة لا سيما

[52] في بدايات الإنتفاضة الأولى 1987، التقيت أحد مروجي الحوار مع الصهاينة. وبينما كانت الناس جميعاً منغمسة في الفعل الإنتفاضي، قال لي انه هو وفريق معه، يذهبون إلى تل أبيب لزيارة اسر يهودية ليشرحوا لهم القضية من منظور "فلسطيني". تذكرت وقتها أغنية بهد بلان : "واشرح لها عن حالني". وماذا انتهى هو ومن معه،؟ لقد اصبحوا من كبار الكمبرادور والمفاوضين!

وأنهم خلعوا الجلد الماركسي، ولم يبق عليهم منه سوى مهاجمة الدين، واتهام كل إسلامي بأنه "إخوان مسلمين"، وكأن الإخوان المسلمين هم الشر المطلق.

إن الدولة الديمقراطية العلمانية حل نخبوي بين يسار فلسطيني ملحق بإعجاب باليسار الصهيوني. والعلاقة بينهما خاضع تطورها لمستوى ارتفاع السقف النضالي، فحينما كان اليسار الفلسطيني يناضل بالسلاح، كان اليسار في الكيان يتنفس من رئة اليسار الفلسطيني، وحينما تراجع اليسار الفلسطيني هكذا، انتقل القياد إلى اليسار الإسرائيلي، ليصل الأمر بالطرف الفلسطيني إلى تبني أطروحة الطرف الآخر.

إن حل الدولتين هو حل بين الصهيونية وأنظمة الكمبرادور بدءاً من الفلسطينيين وانتهاء بالأنظمة القطرية العربية. أما حل الدولة الإشتراكية في نطاق الوطن العربي، فهو حل الطبقات الشعبية.

وأخيراً، فإن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو تحويل الوطن، بالنسبة للفلسطيني، إلى مكان، وبالنسبة للصهيوني تحويل المكان إلى وطن، طالما بقي المستوطن متحكماً بالجغرافيا ومحتكراً لها، رغم أنه اغتصبها. في حالة كهذه، تتم إعادة هندسة الفلسطيني ليخلع الذاكرة، ويخلع الانتماء للوطن، وليرى فلسطين مجرد مكان، وطالما هي مكان، فأي مكان هو فيه هو ايضاً مكاناً، وبالتالي، لا معنى ولا هوىً ولا إصرار ولا ضرورة لحق العودة. ومن هنا، الجذر الحقيقي في مشروع الدولة الديمقرطية العلمانية لشطب حق العودة بالتخدير.

شواهد على خيانة الدولة القطرية

إن مجرد وجود واستمرار الدولة القطرية هو افتئات على حق الأمة في مصير أفضل. وكما اشرنا في غير موضع، فبسبب قطريتها، هي تفريطية في الجغرافيا. تكفي هنا الإشارة، إلى الأجزاء المحتلة من الوطن العربي، بدءاً بلواء الإسكندرون الذي تحتله تركيا، والأهواز الذي تحتله إيران، وتحتل كذلك جزر طنب الصغرى والكبرى وابو موسى، والجولان السورية الذي يحتله الكيان الصهيوني، ناهيك عن فلسطين، وأجزاء من غور الأردن وسيناء المصرية التي

لا يحق لمصر إدخال شرطي إليها إلا بإذن صهيوني، كما تحتل إسبانيا سبتة ومليلية في المغرب العربي، ومؤخراً تحتل ألولايات المتحدة العراق وتحلم بلبنان، وتحتل الولايات المتحدة الصومال عبر أداتها إثيوبيا، وأجزاء متزايدة من السودان. ومع ذلك تحتفل هذه القطريات ب: أعياد الإستقلال، والجلوس، وترفع الرايات وتنشد النشيد "الوطني"!

سيزعم كل من هذه الأنظمة أنه لا قِبَلَ له منفرداً بهزيمة من يحتل أرضه. وقد يكون هذا صحيحاً، مع العلم أن المقاومة قادرة على تمريغ انف البيت الأبيض في الوحل. ولكن، إذا كان هناك إخلاصاً، فلماذا لا تتحد هذه الأنظمة؟ لماذا لا تقايض تحرير الأرض بتحرير الكراسي من مؤخراتها! ما هي ضرورة نظام حكم عاجز عن تحرير ارضه؟ من هنا أهمية إزاحة الدولة من طريق المقاومة.

ولا يتوقف الأمر عند ما هو محتل، فهناك مخاطر جديدة ليست أقل من سابقاتها. فالوطن العربي وحده الذي يجري إخضاعه تدريجياً لاحتلال اجنبي باسم "إدارة دولية". هناك مقترحات لوضع مزارع شبعا اللبنانية تحت إدارة دولية بدل إعادتها للسيادة اللبنانية، وهناك احتلال دولي للعراق ترأسه اميركا وأما باقي شركائها فكلاب على الفتات، وهناك محاولات لفرض إدارة دولية في دارفور وفي الضفة والقطاع. وقد تكون الحالة الحدِّية لإدارة دولية هي ما هو مقبل على قطريات النفط العربية.. فهل تكفي هذه كشواهد على خطورة الدولة القطرية التي تتعرى من أرضها قطعة قطعة؟ من لا يحتفظ بالأرض لن يقوم بتنمية، ومن يتجاوزون باسم اليسار والطبقة العاملة عن الأرض بحجة أن النظام سيعوض ذلك بالتنمية، إنما هم جزء من مشروع التنازل. من يسير باتجاه التنمية لا يعيقه النضال لتحرير الأرض.

الفصل الثالث

من تفكيك مفاصل الدولة القطرية إلى تقويض وجودها

مقدمات لحرب الشعب المدينية

1- مع مذبحة غزة: وصلت الدولة القُطرية حدَّها

http://kanaanonline.org/ebulletin-ar

الدولة القُطرية العربية الحالية هي وريثة دولة مرحلة البرجوازية العربية (قبل تصنيفها إلى كمبرادور وربما برجوازية انتاجية أو بيروقراطية). وليدة أو وريثة البرجوازية العربية التي انتهى كثير من الجذريين العرب إلى الاقتناع منذ نهاية ستينات القرن العشرين بأنها استنفدت طاقتها الثورية، وبأن اي مشروع عربي يجب أن يتجاوزها، لا أن يرتهن بتجميع اشلائها، أو بإعطائها فرصة ثانية وافترضوا أن المشروع المقبل هو فقط المشروع الاشتراكي. وكان ذلك صحيحاً. لكن هزيمة التيارين القومي والاشتراكي حالت دون وصول الطبقات الشعبية إلى الحكم، فتولدت عن هذه الدولة، دولة البرجوازية الكمبرادورية القطرية. وتولد عن هؤلاء الجذريين تياراً مهزوماً كفر حتى بالفكر الإشتراكي، وفقد شحنته الثورية أنَّى كان لونها، حتى لو بالاعتراض على مخالفات السير!

ومما زاد إغلاق الطريق أمام الطبقات الشعبية أن هذا الاحتضار البرجوازي العربي، ترافق مع بدايات حقبة العولمة واندحار الثورة العالمية مجسَّداً في الأزمة المالية/الإنتاجية في المركز والمحيط على حد سواء. أما محاولة ذبح غزة، فتتزامنت مع احتضار العولمة، وتأزُّم الراسمالية العالمية اقتصاديا وعقيدياً مما يضع البرجوازية الكمبرادورية العربية في مأزق وجودي ويجعل من تحالفها مع راسمالية المركز، (صاحبة مشروع القطاع العام المعولم) على كف عفريت إذا لم تلجم هذه الدولة اي حراك شعبي لأن من شأنه تهديد مواقع الاستعمار المعولم في الوطن العربي وهي مواقع لا شك سوف تستميت إدارة ما بعد بوش على تثبيتها. ونقصد هنا بالتحديد أن الإدارات ما بعد بوش لن تكون مختلفة

ولن تغير في السياسة الأميركية بل إن الأزمة سوف تجعلها اشرس لأنها سوف تحاول استرجاع القبضة المحكمة على الأمم المستعمّرة.

الدولة القطرية العربية ظاهرة فريدة وشديدة الخطورة في عصر لم يتوقع علماء الاجتماع أن تتواجد فيه دولة من هذا النمط، في هذه المرحلة بما هي وباء يليق بالألفية الأولى من التاريخ المعروف. دولة لإعاقة مختلف مستويات تطور الأمة، دولة عدوة شعبها بامتياز ووضوح. دولة تقول للناس أنا هنا لسحقكم، وحين تتمكنون تفضلوا! هي مبارزة بالسيف وأكثر. دعوة لا تختلف عن قصف الكيان الصهيوني لقطاع غزة. لا هذه الدولة بجهازها، هي مجتمع سياسي، ولا تسمح بالطبع بتطور مجتمع مدني. لا تسمح بحريات، ولا ينقدها من يسمحون بحريات في بلادهم البيضاء، بل يكرسون وجودها بما هي ذات وظيفة لبلادهم. ما سنحاول الإجابة عليه بالتحليل هو: ما الدوافع وراء هذا التحدي القمعي والمواجهة المفتوحة مع الأمة؟

الدولة القطرية محمية ضد شعبها بقوى خارجية، تزعم هذه القوى أنها عرين الديمقراطية وتسلِّح دول ما قبل العصر بأحدث تكنولوجيا القمع، بدل التنمية، بل من أجل احتجاز التنمية. دور هذه الدولة إنتاج وإعادة إنتاج الفقر، وتفريخ النسل بلا حساب، بالتوازي مع تصريف ونزيف الثروات إلى الخارج والحصول على عمولة من ناهبي البلد باسم المساعدات. فاشلة في تحقيق الأمن القومي والأمن الغذائي والأمن الفردي. دولة رخوة فيما يخص الفساد وتصدير ما يجب استثماره، وصلبةً ضد الحريات بكافة مستوياتها. دولة لا تحصي المرأة مع الكائنات الحية، بل مع السلع الكاسدة.

خلال حقبة المد القومي وكذلك اليساري في الوطن العربي، كانت الدولة القطرية في حالة دفاع شرس، لتثبيت نفسها، لكنها في النهاية وبدعم خالقيها وحلفائها، تمكنت من الاحتفاظ بحالة الشرنقة القطرية ومن ثم الفتك بهذين التيارين. فجرى استبدال القوى والأنظمة البرجوازية القومية ذات التوجه الإنتاجي والتحريري والتحرري بأنظمة الكمبرادور التي عادت والتقت مع

الأنظمة المحافظة والماقبل راسمالية التي تعيش على تغذية بسائل وسيولة الريع.

وعملاً بكون الطبيعة لا تقبل الفراغ كان لقوى الإسلام السياسي ان تملأ الفراغ. وهو فراغ لم تتمكن الدولة القطرية من تعبئته لأنه مناقض لمجرد وجودها. فقد ظلت المهام على حالها: الوحدة والحرية والتحرر والتحرير والتنمية والاشتراكية.

بقيت هذه القضايا الإشكالية بلا حل، فقد لجأت الدولة القطرية إلى مشروع آخر للتعاطي مع المجتمع : القمع والهيمنة مجسدة في التخريب التنموي والثقافي والنفسي والعقيدي والوطني والمخاتلة والمناورة. ثم التخلي العلني عن المهام الأساسية للشعب والأمة.

لقد اختلف المثقفون والثوريون العرب في توصيف هذه الدولة. فمنهم من رآها مرحلة وسطى ضرورية باتجاه دولة الوحدة، ومنهم من رآها دولة إعاقة وتبعية. وإذا كانت كافة سياسات الدولة القطرية لم تكشف عداءها للمشروع القومي والنهضوي والحرياتي العربي، فنحن أمام مشهد غزة ليوصلنا إلى الحكم بذلك.

أما وهذه سياسة دولة البرجوازية القطرية، فقد استخدمت الدين للتمكن من الإجهاز على القوى القومية واليسارية، وساعدتها في ذلك بعض قوى الإسلام السياسي. لكن قانون الجدل في خلق الشيء لنقيضه قانون يعمل دوماً وفي مختلف الظروف. فكان أن تولد عن الإسلام السياسي بما يناقض من حاولوا استثمار الإسلام نفسه، اي تولد نقيض، وإن بدرجات ، مع:

الأنظمة الكمبرادورية القطرية والإمبريالية والكيان الصهيوني كذلك

لا بل إن القطبين الرئيسيين للثلاثي (الإمبريالية والصهيونية) متحالفان شكلاً أو إلى حدود مع القطب الثالث (الكمبرادور العربي) مما يبرر تسميته قطبين ونصفاً، أو دُبَّيْن وذيلاً. فالمطلوب إمبريالياً وصهيونياً من الدولة القطرية أن تقوم بدور العمالة بلا مواربة. فالسيد لا يرحم كرامة عميله. صحيح ان

بينهما مصالح مشتركة، ولكن حين تدين الدولة القطرية في مجرد وجودها للطرفين الآخرين، تأخذ العلاقة طريق العمالة. ربما لهذا يكرر شمعون بيرس العجوز الصهيوني المتثعلب يوماً بعد يوم اثناء ذبح غزة: "نحن لدينا دعم وتشجيع وموافقة من الحكام العرب على ما نقوم به في غزة". كان هذا في مقابلة لمدة 40 دقيقة، أجرتها معه فضائية الجزيرة التطبيعية بامتياز أثناء ارتكاب الكيان الصهيوني مجزرة غزة .

ولأن اساس طرح هذه المسائل هي مجزرة غزة، فلا بد من المحافظة على الخيط الناظم للنقاش حول فلسطين.

لقد تدرج موقف هذه الأنظمة من قضية فلسطين، بما هي قضية تجمع الأمة من محيطها إلى خليجها وأبعد، تدرج من محاولة تحرير ما احتل عام 1948 دون تحضير ودون قرار حقيقي، فما كان منها إلا أن ثبَّتت الكيان الصهيوني بفعلين:

- الدخول في حرب بدون قرار جاد.
- القبول بهدنة مؤبدة والهدنة المفتوحة هي اعتراف بالعدو.

لعل الأمر أكثر تعقيدا من هذا. فالاستعمار هو الذي خلق الدولة القطرية، والكيان الصهيوني. ولم يعد خافياً أن هذه الدولة القطرية جرى تصميمها وتشغيلها بحيث تحفظ الكيان الصهيوني ولا تخلعه. ليس هذا مجال التذكير بأن الدولة القطرية العربية ساهمت في بناء الكيان الصهيوني. أما وهذا دورها، فلا بد أن تستمر فيه. هذا ما ثبت على مدار قرن، وهذا ما تتم إعادة كتابته بدم شهداء غزة وخاصة الأطفال. إن من ساهم في إقامة الكيان، لا يمكن أن يساهم في تحرير فلسطين، ولا في معالجة جرحى أطفال غزة...ايها الشرفاء ابذلوا جهدكم في رماد تحته ناراً!

وفي حين كانت الأمة حتى دون تواصل واتصال ضد مجرد الوجود الصهيوني، كانت هذه الأنظمة تكرس الوجود الصهيوني عبر تعميق تبعيتها لخالقي الكيان الصهيوني، وهي أمور لم تكن تعطيها الحركات السياسية العربية

التركيز والاهتمام والتحليل الكافي. كان الثلاثي منهمكاً في نسيج علاقات التكاتف بين أطراف الثلاثي المعادي للأمة. وهذه أمور فضحها أكثر من مرجع صهيوني وعربي وفلسطيني سواء بكشف الزيارات السرية او عقد الاتفاقات. وكان المركز الإمبريالي دوماً هو قائد الأوركسترا وهو الذي كانت تسوَّقه الدولة القطرية كصديق وحليف ضد الشيوعية.

لا شك ان الأرضية الإيمانية ساعدت على قبول التحريض الإمبريالي ضد الشيوعية لا سيما لأن الستالينية اعترفت بالكيان الصهيوني وهو الأمر الذي جرى استثماره على اسوأ وجه، فتحول التحريض من موضعه الرئيسي وهو دور الإمبريالية في خلق الكيان ودعمه وتسليحه بأكثر من نفسها، إلى ما أسمي "التحالف بين الشيوعية والصهيونية". وهكذا جرى استثمار الدين لصالح عدو الوطن، وهو الأمر الذي استثمرته الأنظمة أيما استثمار.

وحتى تبدأ مواقف الأنظمة القطرية في الانكشاف كان لا بد من الانتظار حتى ما بعد حرب حزيران 1967. آنذاك هُزمت هذه الأنظمة شر هزيمة، سواء منها التي حاولت القتال أو التي قررت طوال عمرها عدم القتال. كانت نتائج حرب حزيران مثابة قرار الدولة القطرية الخروج من الدور الشكلي للصراع، لم تعد مُحرجة هذه المرّة.

ولم تكن حرب اكتوبر حرب أنظمة الكمبرادور بل حرباً بحكم استمرار التحضيرات الناصرية لرد الاعتبار . وبغض النظر عن ملابساتها الدبلوماسية، فقد كانت الحرب الأولى التي ألحقت بالكيان ومن وراءه هزيمة في حرب نظامية. لم تكن هذه الحرب نزهة كما كانت حرب 1967 (في نظر الشارع الصهيوني)، بل كانت انتصار الجندي والمخطط العسكري المصري بوضوح. لكن هذا لم يثن الدولة القطرية عن مشروعها السياسي وهو:

* التخلص من البعد القومي والمجسد في شعارات من طراز، (التضامن العربي، حرب أكتوبر آخر الحروب، إنقاذ ما يمكن إنقاذه، الأرض مقابل السلام، السلام خيار استراتيجي...الخ)

* المناورة بالبعد الديني.

* تمتين التبعية عبر ما قد يسمى تجاوزاً التحالف بما هي كمبرادور مع المركز في مشروعه الجديد (القطاع العام المعولم) وليد حقبة العولمة.

صحيح ان كثيراً من القطريات لم تشارك في الرد على اغتصاب فلسطين عام 1948، ولا في الرد على عدوان 1956 وعدوان 1967، ولا في حرب 1973، لكن حصار المقاومة الفلسطينية في بيروت، قدم الصورة بشكل أكثر وضوحاً. في عدوان1982، قررت مختلف الأنظمة القطرية إعلان التنازل عن البعد القومي، ووقفت المقاومة وحدها تقاتل هناك، إلى أن كانت مؤامرة إخلاء المقاومة من لبنان بعيداً إلى تونس واليمن.

منذ تلك اللحظة اصبحت الدولة القطرية في حِلٍّ من البعد القومي، وأخذت تلعب دورالوسيط في الصراع مع العدو الصهيوني، اي اصبح الكيان مثابة "قطر جوار" في المنطقة. وفي حين كان على المقاومة أن لا تغادر لبنان، سقطت في فخ الخروج من لبنان لتنتهي لاحقاً في مأزق أوسلو.

لكن التطور الأهم كان في مستوى المقاومة اللبنانية التي مكثت في الأرض لتنطلق من جديد، ولتثبت قدرة المقاومة على تجاوز البعد الرسمي بالبعد الشعبي . لقد تم بوضوح نقل مشروع المقاومة، وللمرة الأولى إلى الجماهير وتحديداً إلى الطبقات الشعبية. صحيح أن المقاومة الفلسطينية هي حالة مقاومة شعبية، ولكنها عاشت فترة لم يكن النظام الرسمي قد أعلن تخليه وتساقطه فيما يخص المقاومة. كانت فترة رمادية.

لكن ولادة حزب الله، لم تكن مجرد حلول الشعبي محل الرسمي، بل كانت حلول الإسلام الجهادي محل الإسلام السلفي أو تصديه للإسلام السلفي. وهذا أمر يتضمن الكثير، وربما اقل هذا الكثير، أن الإسلام الجهادي هو إلى اليسار عن الإسلام السلفي طبقياً وبالتالي نهجاً اجتماعياً وسياسياً. ففي حين كان الإسلام السلفي يتلاعب بالمؤمنين ليرحلوا من ساحة الوطن إلى أفغانستان، ليقاتلوا الشيوعية هناك لصالح المركز الإمبريالي كان الإسلام

الجهادي يضرب قوات المارينز في لبنان أشد الضربات إلى درجة قرارها الهروب، هروب لم يجرؤ الكثيرين على التنبه إليه وتعميق أهميته في ذاكرة الطبقات الشعبية.

لم ينشأ الإسلام الجهادي في حضن السلفية التي بدرجة أو أخرى ردت السحر على الساحر بتحولات القاعدة، بل نشأ من تمفصلات كفاح المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية عسكرياً، ومن جذور اجتماعية طبقية هي المستضعفون في جنوب لبنان مع بعض الأصول المنتمية إلى الحركة الوطنية اللبنانية والقومي السوري والحزب الشيوعي . كما انتمى عقيدياً إلى مدارس وفلسفة الحوزات العلمية التي لا ترتبط بالسلطان، والتي لها تحليلها الفلسفي العميق للأمور وليس مجرد فتاوى للدولة القطرية. لذا، فإن أصالة نضال الإسلام الجهادي ضد الصهيونية يشتمل على موقف جذري ضد الغرب الراسمالي. وهو وإن لم يكن محكوماً بنظرية اشتراكية، إلا أنه محكوم باصول طبقية شعبية تشكل ضابطة تدفعه اجتماعياً باتجاه اليسار ناهيك عن أن المعركة لا تسمح بالميل باتجاه اليمين.

خيانة البعد القومي

كان لا بد من استعادة العراق للكويت عام 1990 ومن ثمَّ العدوان على العراق حتى تجد الدولة القطرية فرصة الفتك بالبعد القومي نهائياً والاصطفاف تماماً في معسكر الإمبريالية والصهيونية. تجلى هذا في رفض الأنظمة العربية مفاوضة العراق بتحريض أميركي ليجبروا العراق على دخول الحرب بهدف تدميره.

هنا ظهرت إشكالية القومية العربية مع ما يسمى المجتمع أو الأسرة الدولية، الأمم المتحدة التي هي مؤسسة او منظمة للمركز الإمبريالي وهيمنته عالمياً، وهي لا تختلف من حيث مصدر صناعتها، والدور المناط بها، لا

تختلف عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلا في مجال التخصص، واتساع هامش فرص المناورة لديها.

باسم الأمم المتحدة والعضوية فيها، اتخذ قرار هجوم الأمم المتحدة في اذيال الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق وتدميره. وباسم عضوية الكويت في الأمم المتحدة تم تفكيك الحق العربي في كون الكويت جزءاً من العراق وتم تدمير البعد القومي العربي الذي يحرم ويُجرِّم الاعتداء على قطر عربي في خدمة جيش ومشروع الأعداء. وتم التغاضي عن أن الكويت ولاية عراقية، وتم التعامل مع الأمر كما لو كانت الكويت أمة أخرى وقومية أخرى!

لعل الخطورة الأساسية في هذا الصدد هي ان هذا الاعتداء ولاحقاً تدمير العراق عام 2003 واحتلاله هو درس للمواطن العربي كي يخلع من ذاكرته ووعيه وثقافته المفهوم القومي والأمة العربية وتطبيعه لقبول الاعتداء على الأمة نفسها.

لم يكن العدوان المسلح الوحيد الذي مورس لتدمير البعد القومي في محنة العراق. فالعدوان المسلح هو دور القيادات السياسية وعساكرها، اي مؤسسة الدولة، جهاز القمع والتحكم بالمقدرات. ولكن الأخطر كان الحصار الذي فُرض على العراق. فالحصار هو إشراك كل مواطن عربي في هذا العدوان سواء كان وكيل استيراد أو تصدير، وسواء كان عاملا منتجا او رأسمالياً مالكاً وسواء كان ربة بيت تشتري منتجات أم كاتباً او محللاً او فناناً. كان الحصار مثابة تجنيد الأمة ضد العراق بمعزل عن القناعة من عدمها. وعليه، فإن المواطن العربي مأخوذ بجريمة تمرير الحصار والتماهي معه.

لعل أخطر المفارقات في هذا الصدد، أن المواطن العربي في الأردن كان او ظل طوال فترة الحصار مستفيداً من النفط الرخيص الذي كان يضخه العراق إلى الأردن، لكنه كان يُمرِّر الحصار على العراق، وهذا نموذج فليس المواطن الأردني هو الوحيد. نعم، إن المواطن العربي شريك في الحصار. هو مقموع نعم، ولكن هذا لا يمنع إدانته ولا يحكم ببراءته. تماماً كالجندي الذي

أُرغم على المشاركة في العدوان وذهب وشارك. فليس الأمر في نطاق التماس الأعذار بل في نطاق الوضوح الحقيقي.

وإذا كان لدى بعض الأنظمة العربية، معظها وربما جميعها ما تقوله بحق الرئيس الراحل صدام حسين، من حيث ديمقراطيته أو فرديته أو ديكتاتوريته أو قوميته المتزمتة...الخ، فليس لدى اي من هذه الأنظمة ما يمكن أن تتهم به الشعب الفلسطيني، والجزء من هذا الشعب المحصور في قطاع غزة. وإذا كان صدام حسين قد استعاد الكويت بينما تعتقد أنظمة الكمبرادور أنها تخص آل الصباح أو أميركا أو بريطانيا، فإن فلسطينيي قطاع غزة يدافعون عن أطفالهم ونسائهم وشيوخهم ومقاتليهم، نعم مقاتليهم، وعن بضعة أمتار لا تتسع لهم موتى. فلماذا لم تتجرأ دولة عربية على طرد السفير الصهيوني من عاصمتها؟ لماذا كانت تسيفي ليفني ترقص على دماء واشلاء أطفال غزة وفي البلاطات العربية؟ لماذا لم يجرؤ الحكام العرب على عقد قمة عربية، لماذا لم يجرؤوا على إلغاء المبادرة العربية، ولا على التلميح مجرد التلميح بالنفط؟

هي إذن إيديولوجيا القطرية، التي هي بالضرورة ضد القومية والأمة. هي تأكيد على أن القومية العربية هي بالموقف وبالمصلحة الطبقية للطبقات الشعبية في الوحدة التنمية والإشتراكية، وليس باللون والاسم والدين واللغة والعادات. كل هذه تتبع الوضع الطبقي وما يترتب عليه من مصالح وموقف سياسياً.

2- الجامعة العربية حاضنة وفرّاخة القطرية

□ الوطن، عند القطرية، مكان

□ إذا كان مشروع التجزئة ممكناً، فلماذا يكون مشروع الوحدة مستحيلاً[53]؟

http://kanaanonline.org/ebulletin-ar

الدولة كما هو مألوف عالمياً، وإن هي جهاز في خدمة طبقة على حساب الطبقات الأخرى، وإن كانت تحكم بالسيطرة أو بالهيمنة أو حتى بإيديولوجيا ما قبل الثورة الصناعية، مثلا حق الملك الإلهي، او الدين...الخ، إلا أن الفرضية الأولية لوجودها: أن تحمي وطناً هي موجودة عليه، ولا تتعامل مع الوطن كما لو كان مكاناً عابر الوجود، أو عابرٌ وجودها فيه، وبالتالي ليست معنية في حمايته أو الدفاع عنه. كما لا تبالي إذا أقتطعت منه أجزاء، طالما بقيت بيدها تلك الدائرة الصغيرة حول القصر، وقطيع من أشباه الرعايا، فبدون الوطن لا تتكون أمة! وبوجود الوطن، في مرحلة معينة من التطور الاقتصادي الاجتماعي لا بد أن تتكون الأمة، أمة العصر الحديث.

دولةُ أصغر منزلةٍ عشرية

الدارج في الدولة، ولا سيما في ما يسمى عصر الدولة القومية، الدولة العصرية، بما هي نمط أوروبي تبلور مع الثورة الصناعية وبالطبع هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي فهي معنية بالضرورة بتوسيع رقعتها الجغرافية او سوقها أو كليهما، وهو الأمر الذي نقل الرأسمالية في المركز إلى مرحلتي الراسمالية الاستعمارية والرأسمالية الإمبريالية وأخيراً راسمالية العولمة.

[53] هذه الجملة كانت عنوان مقالة كتبتها عام 1987 في رد على إميل حبيبي الذي هاجمني في دفاعي عن ناجي العلي قبيل اغتيال ناجي، وهو الاشتباك الذي انتهى باغتيال الرفيق ناجي العلي. كتب إميل حبيبي آنذاك عنا: "الحمير القومجية" وغيرها. وها هي الجماهير العربية اليوم تختنق بها شوارع الوطن في استفتاء على الوحدة.

أما الدولة القطرية العربية سواء الريعية أو/و دولة الكمبرادور، فهي على العكس متحولة إلى الداخل فيما يخص عجزها الإنتاجي، ومتخارجة فيما يخص مصالحها وولاءها وديمومتها. بل قابلة لأن تتفكك هي نفسها إلى جزيئات، أو أن يقوم العدو بتفكيكها وحيث يتم التفكيك تتكيف معه وتصبح التجزئة أمراً عاديا، بل مقبولة إيديولوجيا إذا ما تطلب المركز تفكيكاً أعمق لها. لذا، فالمقاومة الفلسطينية مصدر حرج للدولة القطرية لأن هذه الدولة ترفض المقاومة كما هو حال مختلف القطريات التي لها أراضٍ محتلة، وهناك الكثير من الأراضي العربية المحتلة كاقطار بأكملها أو اجزاء من أقطار!

هذا ما أرساه اتفاق سايكس–بيكو، وهو ما حافظت عليه الدولة القطرية العربية وطبقت توليداته في المناطق من الوطن العربي التي لم ينص عليها اتفاق سايكس–بيكو نفسه، كالمغارب العربية وإفريقيا العربية (باستثناء مصر)، ودويلات الجزيرة العربية. واليوم، تتم عمليات تفكيك القطرية الواحدة إلى جزيئات أخرى.

تشكيل الجامعة كبديل للوحدة...وموتها لتسهيل الوحدة

لكي لا يتم توحد أو توحيد القطريات العربية جرى إرساء اساس لتثبيت القطرية، تركيزها وتقديسها عبر تشكيل جامعة الدول العربية كبديل لمشروع الدولة العربية الواحدة أو الموحدة. فمجرد وجود جامعة الدول العربية هو إقرار ب "حق" كل قطرية بالانفصال عن الأخرى، واعتبار كل واحدة أن الأخرى جارتها، وأن ليس مطلوباً لعلاقتهما سوى "حسن الجوار". وحسن الجوار لا يشترط علاقة خاصة، فهو يفترض عدم الاعتداء، بمعنى أن من حق الدولة القطرية الواحدة أن تقيم علاقات أقوى مع اية دولة بعيدة إذا شاءت، أي شاءت مصالح الطبقة الحاكمة فيها، وأن لا تتبادل مع اية دولة عربية جارة لها في اي مستوى، بل أن تحاربها في حالات معينة، اليمن والسعودية، الجزائر والمغرب، مصر وليبيا، بينما أراض كثيرة محتلة.

وهذا أسَّس بدوره لتبرير علاقات التبعية بكل معانيها لدول المركز الإمبريالي على اعتبار أن لكل دولة "حق" اختيار علاقاتها حتى لو كانت على حساب "جارتها" العربية، وحتى لو كانت الدولة الأجنبية معادية ل "الجارة" العربية. وهذا أسس بدوره لاعتبار الكيان الصهيوني دولة جوار، وإقامة دول معينة علاقات معها دون أن تقيم علاقات مع دول عربية أخرى!لا غرابة إذن أن قال رئيس سلطة الحكم الذاتي في بيت لحم في آب 2009 "جارتنا إسرئيل!" كم هي جميلة هذه الجارة !

واليوم، والجامعة العربية تقف عاجزة بين شقيها:

* شق ينفذ الإملاءات الأميركية بمواصلة ذبح الفلسطينيين في غزة وصولاً إلى رأس المقاومة، وهو شِق لم يعد لديه ما يخفيه. فهو مع الاعتراف بالكيان وتثبيته في فلسطين وربما ابعد منها. ومع إنهاء اية مقاومة لأنه يرى في المقاومة حضور الشعب لتفكيك الدولة القطرية.

* وشق يرفض الإملاءات الأميركية ويحاول الإفلات من قبضة أميركا المتراخية واستثمار هذا التراخي لتحسين شروط الدور العربي عالمياً ووقف نزيف دم الفلسطينيين.

هل ستعود الجامعة العربية كما كانت؟ ربما لا. لكن المهم أن هيمنة الكمبرادور والتطبيع عليها آخذة في التراخي. وعليه، فمجرد انعقاد قمة الدوحة هو:

□ خروج ما على الهيمنة الأميركية.

□ إرغام أميركا على القول للكيان، ها نحن نفقد من نفوذنا بينما لم تنتصروا.

□ جلوس الشيعة في ضيافة السنّة، وهذا نسف لخبثاء الفتن الطائفية.

□ جلوس الرئيس اللبناني في القمة باسم المسلمين ايضاً،وانكفاء السنيورة في منزله الوثير!

□ حضور السنغال عن المسلمين.

□ حضور فنزويللا عن العالم باسره.

التمهيد للاندماج المهيمن

لقد خدمت جامعة الدول العربية الكيان الصهيوني منذ بداية وجودها، على الأقل في هذا السياق. فهي مؤسسة لم تمانع في وجود علاقات سرية بين أكثر من دولة عربية والكيان الصهيوني قبل عام 1948 حيث سمحت بتدفق اليهود العرب إلى الكيان الصهيوني منذ عام 1948[54]، ولا تمانع في إبقاء أية دولة تعترف بالكيان الصهيوني عضواً فيها، أو أية دولة تقيم علاقات مع دولة إمبريالية تعتدي على قطرية أخرى أو تحتلها! لدينا أمثلة احتلال اميركا للعراق وإثيوبيا للصومال الذي انسحب مهزوما يوم (16-1-2009). ماذا قدمت الجامعة العربية للصومال؟ لا شيء، بل ايدت الاحتلال بصمتها!

وعليه، فإن استمرار عضوية الدول القطرية التي اعترفت بالكيان الصهيوني الإشكنازي يمهد السبيل للمشروع الصهيوني الذي يرمي إلى دمج هذا الكيان في الوطن العربي اندماجا مهيمناً Integration through Domination. في خضم التحفيز والإثارة والتهييج لحرب طائفية في الوطن العربي بالنيابة عن الإمبريالية والصهيونية، ولمواجهة مشروع إيران النووي، اقترح وزير خارجية البحرين ضم الكيان الصهيوني إلى جامعة الدول العربية كالمستجير من الرمضاء بالنارِ، أما عُمان والإمارات فتنتظران تجميد الكيان للاستيطان لمدة ايام كي تعترفا به. فهل هناك أكثر من هذا اندماجاً مهيمناً للكيان في الوطن العربي؟

[54] أنظر عادل سمارة ، الاقتصاد السياسي للصهيونية: من المعجزة إلى الوظيفية، منشورات مركز المشرق /العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2008.

.

تطبيع الشعب على التجزئة

هذه المرتكزات للدولة القطرية العربية هي نفسها التي جعلت مشروع التجزئة ممكنا، وتعمل على جعل مشروع الوحدة مستحيلاً لأنها هي نفسها مشروع تجزئة ولأن لها مصالح متناقضة تماماً مع مشروع الوحدة.

ولتحقيق هذا الأمر، ركزت هذه الدول على تضخيم "مقومات" القطرية سواء العَلَمْ أو الثقافة أو المؤسسات، لكن ما جعل القطرية متماسكة هو البوليس والقمع والجيش والعسس...الخ ليشعر المواطن أنه في بلد "قوي" من حيث الشكليات ومن حيث ماكينة الذبح على الرصيف. لكن هناك سمتين اساسيتين تؤكدان هشاشة هذه الدولة القطرية وعدم شرعيتها.

الأولى: المؤسسة الأمنية. فقد ركزت الدولة القطرية على الاحتماء بأجهزة أمنية هائلة العدد والعدة، ودربتها على العداء المطلق للشعب كي تقوم هذه الأجهزة بسحق اية معارضة او احتجاج مما يحقق استمرار النظام الحاكم حتى لو مارس كافة أنواع الخيانات القومية والوطنية. فالدولة القطرية دولة أمنية بامتياز. وبما هي اقتصادياً دولة ريعية، لا دولة إنتاج، فهي اقل حاجة للديمقراطية والحريات الفردية التي يفرض وجودها درجة ما من المتسع للمجتمع المدني وحاجة الطبقة المالكة/الحاكمة لمناخ ديمقراطي يحول دون الاشتباك مع الشارع وبالتالي تعطيل خط الإنتاج.

في الدولة الريعية تحديداً يغيب خط الانتاج، بمعنى أن القطاع الخاص شبه غائب، فهناك سيولة مالية دون خط إنتاج، هناك بورصات أسواق مال دون وجود شركات إنتاج حقيقي. وبالتالي يتم تمويل أجهزة الأمن والإدارة من السيولة المالية الريعية. أما دولة الكمبرادور، فيتم تمويلها من أتاوة تفرضها دول المركز على دول الدخل الريعي لتساعد دول العجز، أو بمساعدات من دول المركز نفسها لتثبيت أنظمة الحكم في دول العجز هذه.

والثانية، عدم اكتمال البنية: وهذا مصدر التشوه الرئيسي لهذه الدول وهو الناجم عن كونها مختلقة وغير طبيعية بمعنى أن كل دولة قطرية تشتمل على مقومات إيجابية بينما تفتقر لأخريات تتوفر في غيرها، إلا أن مجرد وجودها القاضي بالتفكك يحول طبعاً دون الذهاب باتجاه تكاملي. فمصر التي تفيض بفائض سكاني على مختلف انواع حاجاتها، تفتقر إلى السيولة المالية لإقامة مشاريع تنموية، بينما دويلات الخليج تفتقر إلى العنصر البشري لدرجة أن معظم سكانها من العمالة الأجنبية الوافدة والتي لا ضمانة بأن لا تعلن نفسها دولاً، أو يخلق منها المركز ذلك، أو حالة شعب على الأقل يكون المركز هو الحاكم فيها مما يعطيه الحكم المطلق في هذه الدويلات! لكن هذا التشوه البنيوي تتم حمايته، بما هو المقوم الأساس لهذه الدول، عبر اعتماد السيطرة بالقوة والقمع.

القمع اساس المُلكْ

أما وهذه التشوهات هي مكونات اساسية للدولة القطرية، فقد اعتمدت القمع لتثبيت سلطتها. وعليه، فإن الوطن العربي يخلو تماماً من ظاهرة المجتمع المدني حتى بالمفهوم المشوّه لنظرية غرامشي في هذا الشأن. فإذا كان دور منظمات المجتمع المدني هو المساهمة في تثبيت هيمنة الدولة من خلال تهذيبها، اي ليس عبر الشرطة والسجون والجيش عند الضرورة، فإن هذه المنظمات ليس لها هذا الدور في الوطن العربي، كما أن المجتمع السياسي في الوطن العربي لا يسمح بذلك ولا يتحمله، هذا ناهيك عن أن المجتمع السياسي في الوطن العربي هو حالة سابقة أو ما قبل المجتمع السياسي في الغرب الراسمالي الذي يحاول الهيمنة بالإيديولوجي، اي إيديولوجيا اللبرالية سياسيا والراسمالية اقتصادياً.

فالدولة القطرية ، بما هي راسمالية محيطية ليست رأسمالية مكتملة بالطبع. وعليه، فإن إيديولوجية هذه الدولة هي القمع المكشوف والتنكر لحقوق

المواطنين وكراماتهم والتنكر لحدود الوطن نفسه، مما يجعل العلاقة بينها وبين الناس قمعية بحتة.

لا ترتكز إيديولوجيا القمع على الهيمنة، بل على الخوف والرعب، اي استدخال الهزيمة داخليا أمام السلطة بمعنى أن لا أفق لإسقاط دولة البوليس حيث امام كل مواطن شرطي أو جندي مدجج بالتعطش للدم، مفصول عن العلاقة بالوطن ومدجج بالسلاح كي يتمكن من سحق المواطن دون أن ينزف قطرة عرق، ومشترىً بالراتب والامتيازات. لذا، لا بد من استراتيجية دفاع شعبي أخرى.

قد يجادل البعض بأن رواتب الجند في الوطن العربي ليست عالية بما يؤكد كونهم مشتريين من قبل النظام باثمان بخسة. لكن عامل البطالة والفقر والنمو السكاني بلا حساب وكذلك الأزمة الاقتصادية العالمية حتى قبل انفجارها الأخير، كل هذه تلعب دوراً بارزاً في اقتناع الشرطي بأنه "صاحب امتياز" إذا ما قورن بجاره الذي لا يعمل اساساً!

_____

3-من تفكيك مفاصلها إلى تقويض وجودها

http://kanaanonline.org/ebulletin-ar

"أما وأن جميع شعوب العالم تتضامن مع شعبنا، بينما تتآمر الدولة القطرية العربية عليه، فهذا يخرجها من نطاق الضرورة وسياق التاريخ"

* * *

لم يسبق في التاريخ الحديث أن تمكنت حركة سياسية ومن ثم دولة قامت على عدوان مباشر فاحتلت أرض شعب وطردته منها وأقامت مكانه دولة

أخرى تماما، لم يسبق أن حصلت هذه الدولة على اعتراف وتعاطف مختلف أو معظم بلدان وشعوب العالم بما في ذلك المؤسسات الدولية التي يُفترض فيها الحياد. هذا حال الكيان الصهيوني الذي طرد الشعب الفلسطيني من وطنه وقام بأكثر من ثمانين مذبحة حتى عام 1948، وسلسلة حروب ومذابح أخرى لم تتوقف حتى اللحظة، ومع ذلك حظي بدعم رسمي عالمي، وتعاطف شعبي عالمي ايضاً.

وإذا كان بوسع المرء أن يفهم دوافع الدعم الرسمي، مصالح الطبقات الراسمالية الحاكمة في المركز، ومصالح تمفصلاتها من الدويلات ذات التشكيلات الرأسمالية المحيطية، فإن جهداً أكبر مطلوب كي نفهم سبب أو اسباب التعاطف الشعبي، وهنا يمكن لموضوعة الهيمنة أن تساعدنا في فهم الأمور وكذلك قوة ماكينة الإعلام الرسمي وضعف ماكينة الحق.

لسنا هنا بصدد التأريخ لتفاصيل جلب المستوطنين[55] وتسليحهم وتدريبهم وتمويلهم، وإنما تكفي الإشارة إلى أن هذا الكيان حل محل شعب طُرد من وطنه! بمعنى أننا نتحدث عن حقيقة واقعة وواضحة ومع ذلك فإن المجتمع الدولي بقي داعماً ومؤيداً للمعتدي.

هذه معادلة معقدة تتطلب في الحقيقة قراءة معقدة بدورها. صحيح أن دول المركز الإمبريالي خلقت الكيان، ولولا دورها لما كان بوسع مستوطنين غزو فلسطين واحتلالها لا سيما انهم لم تكن لهم دولة لا مجاورة ولا بعيدة. فلكل مستوطنة بيضاء دولة متروبول هي التي اسست للاستيطان وغزت واحتلت وقتلت وأقامت كياناً لمستوطنيها. أما الكيان الصهيوني فكان المتروبول بالنسبة له، هو النظام العالمي باسره. لكن هناك عوامل أخرى أنتجها واستثمرها الكيان الصهيوني نفسه، وشاغل العالم الشعبي والرسمي بها لعقود طويلة. دعنا نسميها "الصناعات" الصهيونية:

---

[55] نفس المصدر السابق.

صناعة الهولوكوست، صناعة الأمن، صناعة متسادا، صناعة أرض الميعاد، صناعة الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

لعل الأشد خطورة منها هما صناعتا الهلوكوست والأمن، وهما الأكثر تعلقاً بهذا البحث.

استثمرت الحركة الصهيونية والنظام الراسمالي العالمي محرقة النازية على أعلى درجة ممكنة، وعليه تحولت راسمالية المركز الغربي والحركة الصهيونية كما لو كانتا يد الرحمن على عباده. هذا رغم أن النازية والفاشية هما من توليدات وتمفصلات الرأسمالية نفسها، ورغم أن الصهيونية وليدة نفس النظام، وهي كذلك حالة تمثُّل العبد لسيده والقتيل لقاتله.

لكن آلة الإعلام والمثقفين العضويين للطرفين تمكنتا من خلق حالة هيمنة إعلامية إيديولوجية أدخلت الرأي العام العالمي في حالة من دروشة التخلص من ذنب لم تقترفه اصلاً، فبات العالم الشعبي يهذي بجريمته التي لم يرتكبها مُشعراً نفسه أن ما حصل لليهود كان يمكن دفعه لو حاول. لقد حمل العالم الشعبي جثة ضحايا النازية كما لو كان هو القاتل، ولا شك أن تبني هذا الإرث الثقيل ما كان ليحصل لولا هيمنة إيديولوجيا راس المال على المجتمع المدني والأخير على الناس ككل!

لكن هذا العالم الشعبي، لم يدرك بالطبع أن من قام بتجهيز أدوات ومناخ هذه المذابح هي برجوازياته نفسها، هو راس المال! وبهذا سقط العالم الشعبي في خطيئة مزدوجة تبدأ بالشعور بالذنب على ما لم يرتكب، وبالذهاب في تأييد الحركة الصهيونية والنظام العالمي لارتكاب جريمة أفظع للتخلص من شبح الجريمة الأولى. وهي الجريمة التي كان أحد مرتكبيها النظام الراسمالي العالمي نفسه، وهذا ما ولَّد الخطيئة الثالثة أي إعفاء راس المال من جريمته. وفي تبرير فظائع الصهيونية، كان العالم الشعبي يتقدم أحياناً على العالم الرسمي، فيأتي الشباب من مختلف بلدان العالم متطوعين في كيبوتسات الكيان الصهيوني تحت وهم أنها مزارع تعاونية اشتراكية.

والحقيقة أن الكيان الصهيوني تمكن لفترة من جعل الكيبوتسات محط أنظار ومحجاً للكثير من اليسار العالمي الذي كان يعرف كيف يتلاعب بعقول وعواطف هؤلاء الشباب، العواطف المشبوبة بالاشتراكية، ناهيك عن كون هؤلاء الشباب قد حُقنوا من قيادات كثير من اليسار العالمي بأن الكيان دولة اشتراكية في شرق متخلف وبدائي. ولا شك ايضاً أن الأنظمة العربية ساعدت على تعميق هذه الصورة السوداء بما قدمته من تسهيلات لإقامة الكيان (اي دور الأنظمة العربية في إقامة الكيان) ناهيك عن طبيعتها القمعية داخل القطريات العربية مما قدَّم للعالم صورة تدفعه بقوة لصالح الصهيونية. بعبارة أخرى، لم تقدم هذه الأنظمة، ولم تحاول تقديم، رواية علمية ديمقراطية للصراع ضمن نموذج حكم تقدمي تنموي يساوي ولو شكلا بين المرأة والرجل.

وفي الجانب الآخر كانت صناعة الأمن التي أُقيمت على وهم حماية اليهود من "فتك" العرب، اي حماية المعتدي والسارق من أهل القتيل. فبقدر ما كانت صناعة المحرقة "إنقاذاً" لليهود من نازية الغرب نفسه، اصبحت صناعة الأمن "حماية" الدولة الاستيطانية من أصحاب الأرض التي تم اغتصابها، اي من اصحاب الحق، وتشريع قيامها بعدوانات متواصلة على الوطن العربي باسره، اين توجد بؤرة تقدم. (أنظر **ملحق 2: اسرائيل كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة)**

في هذا السياق جرى التلاعب بوعي الشعوب، لا سيما في بلدان المركز لتسليح الكيان حتى أخمص قدميه بحجة حماية نفسه، بينما هدفه الأساسي هو السيطرة على المنطقة وتثبيت وتوسيع سيطرة ومصالح النظام العالمي في الوطن العربي. إن طبيعة العلاقة بين الصهيونية والمركز الإمبريالي هي علاقة تؤكد أنهما يقومان معاً بالعدوان على الوطن العربي، وبأن الفلسطينيين والعرب، وأية مقاومة في العالم هي "إرهاب يعمل على تقويض الدولة الرسمية، الابنة السفاح لما يُزعم أنه النظام العالمي".

وتحت فزاعة الأمن، اصبحت يد الكيان المدججة بالسلاح طليقة كي تقتل ذات اليمين وذات الشمال، محمية من النقد بسلاح "الفيتو" النووي. ومجزرة غزة شاهد آخر وليس أخيراً بعد!

المتغير الأساسي ...طلاق الشعبي والرسمي

ولأننا نحن العرب الفلسطينيين وربما كل العرب في حالة دفاع متواصل عن مجرد الوجود، قد لا نلمس احياناً طعم التضامن معنا من قبل كثير من فتيات وشباب العالم. وإذا اضفنا إلى هذا اندحار الثورة العالمية على يد العولمة في العقود الثلاثة المنصرمة، فإن طعم العنف الثوري قد خبا عالمياً. لكنه ولَّد مرارة هائلة في صفوف شباب العالم بغض النظر عن الهوية والقومية والعقيدة...الخ، لكنه لم يفقد الأمل.

إن حلم المشاركة في الثورة او المقاومة لأي نظام يكمن في قلوب الأجيال الشابة في العالم. حلم رفض التعليب القانوني والتلاعب السياسي والاستغلال والظلم والقمع...الخ. وكثيراً ما يتجلى ذلك في الكره المباشر من المواطن، في مطلق بلد لرجل الشرطة.

قد يرى البعض أن هذا الحلم وممارسة تلبيته أو تحقيقه تتقاطع بدرجة ما مع النزعات الأنارخية، وربما كان هذا صحيحاً بمقدار، ولا بأس، لأن المهم هو الروحية، النَفَسْ.

لقد بانت هذه الروح في المظاهرات العالمية ضد الحرب على العراق وضد العولمة، وهي مظاهرات لم تقتصر على الجيل الشاب، بل تدفقت البشرية على شكل لوحة أممية تشمل مختلف الأجيال. وقد كتبت غير مرة، بأن هذه الحركة العالمية هي ضد العولمة بشقيها، ضد رأْسيْ الأفعى:□ الرأسمالية □ والصهيونية

فالراسمالية هي العولمة التي أخضعت البشرية لها بشكل متوحش. وعليه فإن الوقوف ضد العولمة يمكن ترجمته دون عناء إلى وقوف ضد

الراسمالية، اي لا بد ان يتحول ضد الراسمالية. وها هي الرأسمالية تتجلى اليوم في الأزمة المالية/الإنتاجية على صعيد عالمي، مما يدفع مليارات البشر إلى الفقر وبالتالي إلى الوقوف ضد سحرها الكاذب حيث التلاعب والسرقات والاستغلال والمتاجرة بأجساد النساء لإشهار السلع. أما الحرب فتقود حتماً إلى وقوف العالم ضد الصهيونية لأنها ماكينة الحرب الأولى في العالم.

لم يعد يحتمل العالم هذا الترف الصهيوني في القتل والإيغال في الدم، وهذا يكشف حقاً عن الروح الأممية للبشرية بعيداً عن اللون والدم وحتى الثقافة. ويظل السؤال: كيف نستثمر هذا التحول الشعبي العالمي، وكيف نحوَّل أنفسنا من ضحايا صمَّاء صامتة كتيمة للنظام العالمي إلى المحرك المادي للغة عالمية جديدة، تبدأ ضد الدولة الطبقية، وتنتهي بلا دول حيث ينتقل العالم إلى عالم مختلف تحل فيه إدارة الأشياء محل إدارة الأفراد و/أو الطبقات. وليس المقصود بدورنا هذا اي تميُّز عرقي، بل لأننا الأرضية المادية أو مسرح المذبحة، فلماذا لا تنبت فينا ورود على حواف المذبحة لتوفر نسغ الحياة لحرية الإنسانية التي يزيد إليها التوق.

ليست مهارتنا الإعلامية هي التي كشفت للعالم وحشية الصهيونية، فليس هناك أوضح من العدوان الجاري على قطاع غزة، حيث تُدار مذبحة علنية ضد مدنيين أكثر مما هي ضد مسلَّحين يدافعون عن حرية بلدهم المغتصب من الاستعمار الاستيطاني. وهو عدوان مدعوم بوضوح من مختلف الأنظمة الرأسمالية في العالم، كلٌّ على قدر "فاشيته". لقد وقفت الأنظمة الرسمية بدءاً من الولايات المتحدة وفي أعقابها الاتحاد الاوروبي وانتهاء بمعظم الأنظمة العربية لصالح العدوان الصهيوني، وأعلن أكثر قادتها بوضوح إدانة حركة حماس، واعتبار الكيان الصهيوني في حالة دفاع النفس. أما عن الصهاينة "التقدميين" فحدث ولا حرج. بل إن نيرنباوم، قد ايد المذبحة ليقدم طبعة موسيقية للصهيونية[56].

[56] لقد قمنا في رام الله بحركة احتجاج ضد مجيء هذا الموسيقار الذي أيد مذبحة غزة، ودخلنا في اشتباك مع معظم أعضاء مجلس بلدية رام الله التي أجَّرته القصر الثقافي في المدينة له ولفرقته بحجة انه عمل تجاري، اي التأجير، وكثير منهممرشحي فصائل م.ت.ف، وقد

ولا شك أن هذا النفاق والتلاعب مستند إلى تراث انهزامي للقيادات العربية والفلسطينية التي حصرت التناقض مع الكيان الصهيوني في العمل على "إزالة آثار العدوان"، أي نفي التناقض الحقيقي القائم على طرد الشعب الفلسطيني من وطنه عام 1948، ومواصلة تصفية وجود هذا الشعب في مشروع أوسع بكثير من تحليل إيلان بابيه بأنه تطهير عرقي حصل عام 1948، بل هو مشروع تصفية متواصل ضد الوجود الشامل للشعب الفلسطيني في كافة أنحاء فلسطين إضافة إلى طرد من تبقوا في فلسطين المحتلة 1948. وهذا التشويه التنازلي بامتياز هيّأ للراي العام العالمي كما لو كان اتفاق اوسلو قد أعاد للفلسطينيين ما هو حقهم، اي الضفة الغربية وقطاع غزة دون ان يعرف ان هذه مجرد جزء صغير من فلسطين المحتلة. رغم أن إعادة حقيقية لم تحصل، ولكن تشكيل سلطة الحكم الذاتي كان مثابة صورة لدولة، وليس الدولة نفسها. فهذه السلطة هي محاولة أو مشروع للحصول على دولة على حساب الوطن، بل اقتسام الوطن مع العدو والاكتفاء بجزيئات منه.

وعليه فالمقاومة اليوم تهدف فيما تهدف إلى إعادة تصحيح الصورة لتطابق الواقع الذي هو استرجاع الوطن المحتل عام 1948 وعودة الشعب إلى وطنه. وفي هذا الصدد لا بد من وعي مخاطر مؤسسات الإعلام العربي التي تقدم للمواطن العربي قادة الصهاينة كما لو كانوا "مواطني دولة مجاورة".

إن ما يقوم به الكيان من عدوان، هو الذي وضع العالم باسره على مفترق طرق: مع المقاومة أو مع العدوان؟ ومع أن كافة الأنظمة الرسمية في العالم تعلم تماماً أن الكيان الصهيوني اغتصب فلسطين، فقد وقفت لصالحه وبكل الصفاقة الممكنة، بدءاً من الرئيس الأميركي ووزيرة خارجيته والمستشارة الألمانية والرئيس الفرنسي ورئاسة الاتحاد الأوروبي، وكافة أعضائه، هذا ناهيك عن الحكام العرب.

دعمهم في هذا مكتب رئيس السلطة برام الله (انظر حديث غازي حنانيا عضو المجلس في محضر جلسات المجلس يوم 4 تموز 2009). وحتى كتابة هذه السطور يحاول المطبعون من أعضاء المجلس البلدي إقامة دعوى ضد كاتب هذه السطور ضمن تحرك لمحاكمة المرحلة الكفاحية وكل من يقف ضد التطبيع والتسوية.

وبالمقابل، رغم أن الوعي الشعبي على صعيد عالمي ليس بكل ذلك الاطلاع على اساس الصراع العربي الصهيوني، وخاصة اغتصاب فلسطين 1948، إلا أن شعوب العالم وقفت مع شعبنا وتدفقت عفوياً إلى الشوارع. إن علينا التقاط هذا التدفق المشبوب بالعاطفة الثورية لدى الشباب والغريزة الإنسانية لدى الأعمار المتقدمة والتي تشكل تغيراً حاداً في المزاج الشعبي العالمي لم نتوقعه وعلينا عدم فقدانه.

لا بد من التقاط الخيط الناظم والحبل السُري بين تأجج الحماسة الثورية لدى الشباب وتمني المشاركة في اي عمل ثوري ضد مؤسسة : الدولة، الطبقة الحاكمة، الاستغلال، الإمبريالية، الحرب، العنصرية، راس المال...الخ، وهي الدوافع التي تدفعهم إلى تأييد شعبنا. إن كثيرين منهم يبحثون عن اي مكان ساخن ومتفجر في العالم ليلبوا ويمارسوا طموحهم ضد راس المال وخاصة ضد الولايات المتحدة الأميركية.

لم نعهد هذا التغير من قبل في العالم. كانت الصهيونية كذبة كبيرة تجتذب تعاطف شعوب العالم، ولا تزال إرهاباً للنخب ولا سيما في الأكاديميا حيث يُهدد كل صاحب ضمير حي وعقل نوعي المعي مستنير بقطع رزقه إذا ما نقد الصهيونية. ومع ذلك هناك من يُضحون من أجل كرامة عقلهم الإنساني كما يضحي الاستشهاديون. هناك أمثلة عديدة على مفكرين كبار القامة، لم يجرؤوا حتى على ذكر اسم الكيان الصهيوني باعتباره مستوطنة بيضاء، حتى دون ان ينقدوها. لا بل إن الفيلسوف جون بول سارتر كتب ما يؤكد تزلُّفه للكيان الصهيوني، والاقتصادي ارجيري إيمانويل وغيرهما.

4–من تفكيك مفاصل الدولة القطرية إلى تقويض وجودها:التحول

طالما أن الدولة القطرية هي عبء محلي، وقوة قمع داخلي، لكنها متخارجة ارتباطاً ومصالحاً، وذلك واضح للناس سواء بالفطرة أو بالوعي والتحليل، يغدو تبديل الأدوار بين الشعبي والرسمي ضرورياً بل يفرض نفسه، تبديل الأدوار بمعنى إسقاط هذه الدولة، أي الطبقة الحاكمة المتحكمة، وحلفائها. فهي، اي الدولة القطرية، إذ تُهزم ينتصر الشعب، يتحرر من قيدها، يتحرر من دورها. وحين تصل العلاقة هذا الحد من النفي المتبادل، يغدو التصالح بين الشعبي والرسمي لا مكان له.

أما والدولة القطرية على هذه الحال فهي أقل كثيراً من الدولة البونابرتية التي يُزعم أنها محايدة لا تمثل طبقة، فوق الطبقات، لأن الدولة القطرية جوهرياً لا وطنية، وهي بحكم دورها ومصالحها وارتباط هذين، الدور والمصالح، تواصل تخارجها الكمبرادوري حتى تغدو دولة طبقة لا وطنية. في حين ان البونابرتية دولة برجوازية وطنية وذات أطماع استعمارية وتُعتبر من بدايات التحول الإمبريالي الفرنسي.

كما أن مناخ تواجد وتطورالدولة القطرية مختلف عن التطور الطبيعي للدولة كلاسيكياً. فالمألوف هو وجود أمة/شعب يفرز دولته. لكن الخضوع العربي للاستعمار التجزيئي حال دون أن يشكل الشعب العربي دولته، رغم وجود الأمة القديم ورغم سلسلة تاريخية لهذا الشعب في تكوين دولته العربية منذ ما قبل الإسلام وحتى الاستعمار الجديد. ما جرى هو قيام الاستعمار بموجب سايكس–بيكو بتنصيب جهاز دولة، واقتطاع جزء من الوطن وتمكينه من التحكُّم بهذا الجزء. ومن هنا، فالدولة القطرية تبدأ بسلطة وجهاز أمني وبيروقراطي ومن ثم تخليق دولة على هامشه. وربما لهذا السبب اعتبر ستالين أن : "الأمة العربية أمة في طور التكوين". لقد كان الاتحاد السوفييتي مأخوذاً في مسألة الأمة والقومية بوجوب حصول التطور الصناعي الراسمالي وتمكُّن الدولة من سوقها القومية. وهذا يعني شرطين اساسيين:

□ الصناعة □ والرسملة

ولم يأخذ الاتحاد السوفييتي بالاعتبار الأمم القديمة التي جرى تقويض استقلالها ونهب ثرواتها على يد الاستعمار، مما يعني أن الأمة العربية أمة في طور الإعاقة القسرية الخارجية سابقاً، والتعويق المحلي المشارك للخارجي حالياً. كما أن مفكريه اعتبروا ان الدولة القطرية، دون أن يعوا ذلك، مقدمة للدولة القومية، ولذا قالوا إن الأمة العربية أمة في طور التكوين، أي لم يدركوا أن الدولة القطرية بحكم مصالح الطبقات التي نُصِّبت، ولم تُنتخب للحكم في هذا الوطن لذا هي باتجاه التفكيك المؤبد، إلا إذا ما أُرغمت على عكس ذلك. هناك من الكتاب العرب من يتمسك، بعدُ، بكون الدولة القطرية مقدمة لدولة الوحدة، هذا رغم التجربة الواضحة من جهة، ورغم اتضاح صورة قوميات الموجة الثالثة التي ولَّدتها العولمة وخلقتها على الشاكلة التي أرادتها للمحيط، أي رفع :فرق –تسد إلى التفكيك والتذرير للمحيط وتركيز المركز.

ينطلق التحليل الماركسي الكلاسيكي من مقولة أن الدولة البرجوازية حريصة على سوقها القومية لأنها مجال حر محتكر من قبلها لتصريف منتجاتها، لذا تدافع عنها بالنواجذ. بل إن الدولة البرجوازية المصنَّعة "حريصة" على اسواق في الخارج، هذا هو قانون التطور الصناعي الدافع باتجاه الإمبريالية. لكن هذا لا ينطبق على الوطن العربي قط لأن الدولة القطرية، بما هي غير مرسملة، إنتاجيا بشكل خاص، وبما أن سوقها محدودةً، فهي سوق استيرادية وليست تصديرية ، وبما أن الدولة مفروضة من الأعلى، وكذلك من الخارج، فهي دولة مآلها الاقتصادي كمبرادوري. وبما هي دولة كمبرادور، فإن الوطن مكان، والمواطنة لا تعني ولاء المواطن حقا لدولة لا تعتبره مواطنا ذا حقوق. لقد خلقت الدولة جهازها، وطبقتها وقوانينها، واصبحت هي وطبقتها دولة تحتل المجتمع، تحتل الطبقات الشعبية.

من ينظر إلى جهاز هذه الدولة يجد منظومة الحكم وقد اتخذت شكلا ديكتاتورياً لحماية مصالح النخبة الحاكمة، والتحكم باقتصاد البلد، وجهازاً بيروقراطياً وأمنياً واسعاً وإعلاماً وأسلحة ومدافع. كل هذا في مواجهة بقية المجتمع الذي هو مجاميع بشرية يُحال قدر الإمكان دون تحولها طبقياً، وأفضل

آلية للحيلولة هي المباعدة بينها وبين الإنتاج ولا سيما التصنيع. وحتى وهي مبلورة طبقياً، يتم العمل على تحويلها إلى مجاميع بدون وعي سياسي قومي و/أو طبقي. ممنوعة من الحرية والتماسك الطبقي والتحكم بالانتاج، وحتى ممنوعة من تنمية الإنتاج. لذا، حين تغيب هذه الدولة لسبب أو آخر يتمكن الشعب من الانتصار، لأنه يأخذ الفرصة للمرة الأولى لقيادة نفسه والدفاع عن نفسه ووطنه، بدل جيوش لم تعبّأ ولا تدرب لحماية الوطن والشعب، بل للقمع وتثبيت السيطرة. ولكن انتصار الشعب ليس نهاية المطاف، فعلى الطبقات الشعبية عندها أن تبدأ ببناء وطن وأمة من جديد. تحويل المجاميع عبر التنمية بالحماية الشعبية إلى قوى منظمة ومنتجة، متحكمة بإنتاجها، مما يعطيها محتوى طبقياً ويؤكد حقوقها المدنية والاجتماعية كي تصبح قادرة على تمثيل نفسها.

قاتل الفلسطينيون حتى عام 1948 بلا دولة، وحين تدخلت الجيوش الرسمية العربية كان تدخلها لإنهاء الصراع بالهزيمة، ولكن الطبقات الحاكمة لم تكن تجرؤ آنذاك على الاعتراف بالكيان، ولم تكن مصالح طبقاتها الحاكمة، إن جازت تسمية الطبقات على بعضها آنذاك، لم تكن قد نضجت في علاقاتها بالسوق العالمية كي تمارس الخيانة الوطنية والقومية لصالح المصالح الطبقية. لكن المفارقة اللافتة والخطيرة حتى اليوم، أن الشيوعيين الفلسطينيين النرتبطين بالتحريفية السوفييتية اعترفوا وما زالوا بالكيان! وبعد هزيمة حزيران 1967 انطلقت المقاومة الفلسطينية لتقاوم في حين انزوت الجيوش والنياشين وتم إشغالها في حماية الأنظمة، وما أن تماسكت الدولة في الأردن حتى كانت مذبحة أيلول وخلع المقاومة من الأردن. وفي لبنان عام 2000 تمكنت المقاومة من طرد جيش الاحتلال، حيث أنقذ باراك جنوده تحت جنح الظلام، لأن الدولة اللبنانية كانت غائبة من الجنوب. وفي العراق عام 2003، هزمت الدولة، مع وجوب التنبه إلى حجم العدو المعتدي آنذاك، وانطلقت المقاومة لتدويخ العدو ولتكون هذه المقاومة المساهم الرئيس في الأزمة المالية/الاقتصادية للنظام الراسمالي العالمي. وخلال مذبحة غزة كان الجيش الإثيوبي يهرب من الصومال

تحت تغطية نار مجازر الصهيونية في غزة، وفي الصومال لا توجد دولة بالطبع.

هل هذا المسرب من التحول هو حتمية، أم أن الدولة القطرية لا يمكنها الثبات في حرب نظامية. بمعنى أنها طالما قطرية وتقاتل، ربما تقاتل وحدها، فإن هزيمتها تعني هزيمتها في العمق لأن من يقاتل هو جيش السلطة وليس الشعب. بينما في حالة الدولة القومية، حتى لو هُزم الجيش في منطقة تظل الأمة كلها مسؤولة عن مواصلة الحرب والانتصار. هنا يكمن أحد اسرار تمسك الإمبريالية والكيان بالدولة القطرية.

وعليه، يمكننا القول، إن المقاومة طورت آليات النصر للتغلب على تقصير الدولة القطرية. وأصبح دور هذه الدولة هو الإنفاق على تعمير ما دمره الاحتلال المهزوم. لكن المطلوب لهذا التحول دفعه إلى مداه الأقصى، اي تكوين حركة تحرر وطني عربية واحدة، تتكون من مستويين:

□ التحالف أو الكتلة التاريخية كجبهة تضم مختلف التيارات والاجتهادات الوطنية والقومية والتقدمية والدينية...الخ

□ وحركات حزبية ذات بعد قومي خارجة على الحزبية القطرية على أن يكون لكل قاعدته العقيدية، القومية، الإسلامية الشيوعية...الخ.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الدولة القطرية لم تجرؤ على القيام بإعمار غزة دون أن تمول اقتصاد الاحتلال باستيراد مواد الإعمار منه وإرغام حركة حماس على الاعتراف بالكيان الصهيوني. وحتى هذه اللحظة ايلول 2009، لم يُرمم في غزة شيئاً.ولا زال يُمنع الحليب والدواء وخروج المرضى...الخ. من المفارقة أن رأس المال الخاص الكمبرادوري في الضفة الغربية قد بدأ بالتحضير لاستيراد منتجات صهيونية ليبيعها لأهل غزة مباشرة بعد وقف العدوان! لكن الاحتلال أعاق ذلك بانتظار أن يكسب من حماس اعترافاً به! لا يهم راس المال الكمبرادوري الدم بل المال. لذا، ستضيف الدولة القطرية لعارها عاراً جديداً إذا سمحت بشراء مستلزمات الإعمار من اقتصاد العدو مهما كلف الثمن. لماذا لا

تكون معركة دولية هذه المرة وهي مقاطعة الاحتلال والشراء من مصر او عبر مصر؟ لماذا لا تكون هذه لحظة تكثيف هجمة مقاطعة جديدة ومستمرة؟

لكن هناك تحول جديد هذه المرة. فالدولة القطرية ليست معنية بالانتصار، وإن كانت تدفع تكاليف الدمار. فقد انتقلت هذه الدولة من مساهمتها في بناء الكيان الصهيوني حتى عام 1948 وما بعده بغض الطرف عن استجلاب مئات آلاف اليهود العرب إلى الكيان أو السماح لهم بذلك، ليكونوا جيش القتل في بيروت وسوريا ومصر وغزة أخيراً، انتقلت هذه الدولة إلى قرار الوقوف إلى جانب العدو الصهيوني ،وربما يكشف قادم الأيام عن دعمها المادي لعدوان الكيان[57]. هذا إذا لم نقل أن الأصل هو مشاركة الدول العربية في الاشتباك بمعنى أن عدم المشاركة في المقاومة والوقوف على الهامش، بل ومهاجمة البعض للمقاومة هو اصطفاف إلى جانب العدو! في هزائمها العديدة، أرغمت الدولة القطرية الشعب على دفع الثمن. لم يكن هناك من يناقشها ولا من ينقدها، وكثيراً ما حولت هذه الدولة الهزائم إلى انتصارات على الورق وفي الإعلام.

لقد اكتشفت المقاومة قاعدة علم اجتماع/سياسي جديدة، حين تُهزم الدولة وتفكك، وتغيب، ينتقل الشعب إلى حرب الشعب فينتصر. حين تغيب الدولة القطرية يصعد البعد القومي. ما جرى مقابل المذبحة في غزة كان استفتاء على مرأى من العالم كله على الوجود الكامن للقومية العربية. القومية الكامنة. وكان استفتاء ضد "القومية" الحاكمة. هذا هو العنصر المطلوب تطويره في هذه المرحلة والإمساك به كي لا يُخطف على يد أعداء الشعب.

تساقط الجبهات

أُستثمرت حرب اكتوبر 1973 لأمرين:

□ رد الاعتبار للجيش المصري

□ وتعبيد الطريق نحو التسوية مع الكيان الصهيوني، اي التصالح القطري مع الكيان وخروج مصر من الصراع بعد رفع معنوية الجيش باستعادة الأرض المصرية المحتلة في محاولة إعلان أن على كل قطر تسوية أموره منفرداً مع الكيان. وهذا يعني اساساً أن الصراع ليس عربياً صهيونياً، بل يجري تبهيته وصولاً إلى تصفية القضية الفلسطينية.

أما اتفاق كامب ديفيد فكان مرتكزاً معنوياً على اداء الجيش ومستثمراً سياسياً من النخبة الحاكمة، ولكن الأخطر أنه كان تعبيراً عن جاهزية طبقة الكمبرادور للانحراط التابع في النظام العالمي طبقا لمقتضياته.

منذ تلك الفترة بدأت تتكون جبهة رسمية عربية/صهيونية، مقابل جبهة رسمية عربية ضد التطبيع وضد الاعتراف بالعدو ولكنها ظلت أعجز من محاصرة الجبهة الأولى، وكذلك إلى جانب الجبهة الثالثة وهي جبهة المقاومة. ومنذ تلك الفترة، سارت التطورات باتجاهات ثلاثة:

□ توسع جبهة الحلف الإمبريالي الصهيوني الكمبرادوري □ وتعمق جبهة المقاومة □ وتضاؤل الجبهة الوسطية.

أكدت هذه التطورات أن بوسع الدولة القطرية ليس فقط التحكم بالوطن والشعب مصيرياً. بل إلى جانب ذلك، قدرتها على التحكم بحياته اليومية إلى درجة الإهلاك بما يحول دون قدرته على التماسك للإمساك بالمصير. ولعل الآلية الداخلية التي جرى اعتمادها كانت آلية:

□ الدولة الرخوة وطنياً □ وعدم المأسسة

فالدولة الرخوة اجتماعيا واقتصادياً وسياسياً ووطنياً هي دولة تعتمد الرشى على الإنتاج وامتصاص الفائض دون إنتاجه، وتحويل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية إلى ريعية، ومباني المصانع إلى مخازن للبضائع المستوردة؟ وفي هذا المستوى تم تحويل القضية الفلسطينية من قبل العديد من القطريات العربية إلى مصدر للريع. اي الحصول على ريع مالي مقابل مواقف سياسية من القضية الفلسطينية.

ولكي تتمكن هذه الدولة الرخوة والريعية من الاستمرار في التهام الفائض والحصول على الريع، كان لا بد أن ينخرها الفساد لدرجة الحيلولة دون مأسستها. بغياب المأسسة، يصبح كل مواطن مرتبطاً وتابعاً للنظام الحاكم، ويُزرع في ذهن الناس أن حياتهم ومماتهم وبعثهم وخروجهم هي بيد الحاكم؟ وبهذا المعنى لا تظل هناك حقوق للناس ولا كرامات وتسود الواسطة والمحسوبية والخوف، وهذه جميعاً من عوامل تأبيد الأنظمة الحاكمة. وباختصار، لا تكون هناك مواطنة في دولة لا وطنية، بينما تتأصل المواطنة مع المقاومة.

وطالما أن الطلاق قائم بين الشعبي والرسمي، بين النظام والتنمية، بين النظام والوطن، بين النظام والأمن القومي بين النظام والأمن الغذائي، فهذا يعني وجوب انتقال المقاومة لتأخذ شكلا مختلفا هذه المرة:

□ مقاومة الاحتلال في القطريات المحتلة

□ ومقاومة شعبية للاحتلال الداخلي، حرب الشعب سواء العصيان وحرب المدن أو حرب الغوار في القطريات التي لا تخضع لاستعمار أجنبي مباشر.

يعني هذا أن المظاهرات لا تكفي ولا بد من إبداع استراتيجيات جديدة، تبدأ من حرب الشعب داخل القطر الواحد وتنتهي بوجوب تفكيك جامعة الدول العربية بإقامة جامعة شعبية عربية. وليس ذلك على الله ببعيد، فالتحديات التي يمر بها الوطن العربي اليوم وآخرها تجربة مذبحة غزة، اي المقاومة العراقية والصومالية واللبنانية والفلسطينية تؤكد بأن الوطن العربي هو مسرح الثورة العالمية بلا موارية، وأن هذا الوطن هو محطة تجريبية للمقاومة الدولية. وما هو مطلوب هو الارتقاء إلى بلورة استراتيجية لمقاومة الدولة المحلية المعادية للشعب.

هذا النمط المتسع من المقاومة في المكان والزمان، يشترط كي يتحول إلى الانتصار ويصبح مدرسة، يحتاج إلى أفق متسع جغرافياً. والحقيقة أن ما

جرى في العالم وقوفاً مع الشعب الفلسطيني في غزة قد اختصر على عرب المقاومة شرح الكثير. وعليه، يصبح المطلوب إنجاز مهمتين:

الأولى: تحقيق وتركيز الكتلة التاريخية في الحركة الشعبية العربية للمقاومة والثورة. أي كتلة وطنية بمختلف الاتجاهات، تتحالف وطنياً وتقاوم كجبهة واحدة وتتنافس ديمقراطيا. فبغير هذه الجبهة لا يمكن الانتصار على جبهة الأعداء، ولا يمكن الحفاظ على النصر، ولا يمكن احترام الإنسان وتكريمه إلا باستمرار هذه الكتلة وتماسكها واتساع كل طرف منها لأطروحات الآخر.

والثانية: الارتفاع بالمقاومة إلى التحالف الإسلامي والأممي، أي التقاط توجه قطاعات شعبية عالمية معنا، والدراية بكيفية توجيه تعاطفها، وإدراك طرائقها في العمل والتحليل والتعبير بما يحافظ على استقطابها. هذه هي التغيرات أو التحولات المفصلية التي نراها اليوم بوضوح على صعيد عالمي، وهي لا شك محفوزة بنضال الشعب العربي، ووحشية الثلاثي المعادي لنا.

لا يمكن للكتلة التاريخية للمقاومة والثورة، لا يمكن لحرب الشعب أن تتجاهل قدرات وإمكانات الأعداء. الأنظمة القطرية هي خبراء انقلابات، بمعنى أنها قامت "بتنقية" أجهزة الجيش والشرطة بما يحول دون تبلور حركات ضباط ثوريين يقلبون النظام، علماً بأن الانقلابات لم تُجدِ اصلاً، ومع ذلك ليست متاحة اليوم. لذا تحولت الأنظمة العربية إلى خبراء في تخريب الوعي السياسي والوطني والقومي والطبقي للجيل الشاب.

5–من تفكيك مفاصل الدولة القطرية إلى تقويض وجودها: من التنمية بالحماية الشعبية إلى حرب الشعب المدينية

http://kanaanonline.org/ebulletin-ar

إثر هزيمة عام 1967، لجأت القطريات العربية إلى تصالح فيما بينها. كان ذلك بعد هزيمة هزيمة حقيقية دون حرب حقيقية ودون إرادة حقيقية للقتال أو بالنسبة إلى بعض الأنظمة دون جاهزية رسمية عسكرية للقتال ودون اعتماد على الشعب في القتال ايضا. لم تنتصر الدولة القطرية في حربها مع العدو لتحرير فلسطين، واضاعت بقيتها وأجزاء من قطريات أخرى. هذا وكأنها تقول لا تطالبوا بما ضاع، فكل حرب ستضيِّع أكثر، فاكتفوا بفقدان ما ضاع، وعلى الله العوضْ! وهذا ما ولَّد الشعار الرسمي العربي المعروف: "إنقاذ ما يمكن إنقاذه". وحتى قبل الهزيمة لم تحقق الدولة القطرية لا الوحدة ولا الحرية ولا الاشتراكية ولا التنمية ولا النمو، ولم تكن معنية بذلك. وهذا جعلها محط تساؤل كبير: ما معنى وجود هذه الأنظمة؟ لكن علينا الاستدراك، فهي لم تحقق اياً من هذه لأنها ضد هذه كلها.

ما الذي قررته هذه الأنظمة بعد هذه الهزائم؟ كان القرار كما يبدو:

□ التخصص في آليات حماية المصالح والسلطة

□ الانسحاب من الحرب، اية حرب مقبلة، مع الكيان الصهيوني

□ المواطن هو العدو الأوحد

□ الصهيونية والامبريالية هما الحليف الطبقي والاستراتيجي في التحليل الأخير، حتى ولو (فيما يخص الصهيونية) بعد فترة انتقالية.

كان الخلاف بين الأنظمة القطرية قبل 1967 على مسألة الوحدة، أنظمة ذات توجه وحدوي وحلم مصلحي طبقي بالوحدة وهي أنظمة الأقطار التي لديها مقومات الدولة المركزية العربية وتحكمها سلطة ذات توجه قومي انتاجي، مصر بشكل خاص، وأخريات ذات توجه قطري ومرتبطة بالاستعمار مباشرة. جاءت هزيمة 1967 لتكشف محدودية الدولة القطرية وخاصة فيما يتعلق بالدولة القومية التوجه، مصر الناصرية خاصة، بمعنى ان الأنظمة

الأخرى محمية من الأجنبي مما حال دون قيام مصر الناصرية بدور ضم الدويلات العربية إلى الدولة المركزية بالقوة كما فعل صلاح الدين قبل تحرير القدس بل إن هذا التوجه الوحدوي لمصر كدولة مركزية هو السبب الأساس وراء عدوان 1967 لإنهاء الناصرية كدولة. يجب ان نتذكر أن وصول الجيش المصري إلى اليمن لدعم الثورة في اليمن الشمالي، واقتراب مصر من منابع النفط كان وراء قرار الإمبريالية تصفية النظام الناصري. وهو الطموح الذي كلف العراق وجود دولة العراق نفسها ووصول الحقد الأميركي إلى وجوب إعدام الرئيس صدام حسين الذي حاول تبني سياسة صلاح الدين الأيوبي[58]. وكانت هذه الهزيمة مثابة عقد التصالح بين القطريات كي لا تهاجم واحدتها الأخرى علانية على الأقل. وهو الأمر الذي تجلى في التمسك بجامعة الدول العربية من جهة، ورفع شعار التضامن العربي من جهة ثانية. والتضامن يعني علاقات جوار وليس علاقات أمة واحدة، هو نفي للبعد القومي دون إعلان ذلك. هذا هو جوهر القومية الحاكمة!. وهذا يعني اقتراب الدولة القطرية قومية التوجه من القطرية المتخارجة[59]. هل للكيان الصهيوني والامبريالية دور في هذا الخراب؟ نعم وبشكل مباشر.

لكن التضامن العربي اشتمل على معان أخرى أخطر. لقد اشتمل على مهادنة بين الأنظمة على حساب الشعب، أن لا تقتتل الأنظمة إعلامياً كي لا

---

[59] المقصود بالتخارج هنا وجود توجه وقرار وقناعة بالارتباط بالخارج بعيدا عن الواقع المحلي (القومي). وعليه، يتصرف النظام أو السياسي أو المثقف وكأنه لا ينتمي الى مجتمعه حيث تكون اطروحاته السياسية وعلاقاته مرتبطه بالاجنبي، او بخارج بلاده.

يفضح واحدها الآخر، طالما الجميع إما خائن أو عاجز. إذن، كل تصالح بين الأنظمة القطرية هو تآمر على وعي الشعب.

كانت هزيمة 1967 مثابة قرار، وإن لم يكن إعلان، خروج الأنظمة الرسمية من المعركة مع العدو، كما أشرت في غير موضع، وهذا ما يفسر كون حرب أكتوبر من جانب النظام على أنها مسألة (ربح وخسارة) ليس أكثر.

أما المتغير الثاني فكان تدهور الحزبية العربية، ولو تدريجياً، وتصالحها مع الأنظمة. كيف هذا؟

حتى 1967، كان مجرد وجود أي حزب سياسي في أي قطر عربي، يعني وجود حزب مناقض للنظام القطري ويسعى لإسقاطه. هناك بعض الاستثناءات، ولكن بالعموم كانت الأحزاب التقدمية والقومية والشيوعية ضد الأنظمة تناقضياً. وكان ثمن ذلك القمع المفتوح. كانت الحزبية سرية، وحين سمحت لها القطريات بالعمل العلني، كان ذلك نزع السمكة من الماء! فلا مكان لحزبية حقيقية في مناخات لا ديمقراطية، وفي غياب المجتمع المدني وفي ظل مجتمع سياسي ما قبل راسمالي، بطريركي تابع ومتخارج. وحين فقدت قيادات الأحزاب كفاءة العمل السري والتحريض الجذري، بقيت تركض على ساق واحدة، ساق العلنية، فأي متسابقة هذه!

بعد هزيمة 1967، وبعد كامب ديفيد 1978، اتضح ان معظم الأحزاب التقليدية العربية قد عقدت مصالحات مع الأنظمة القطرية، ليخف القمع عنها ولتفلت ايدي الأنظمة على المواطنين الذين يُقمعون في الحريات، بالجوع، بالفقر، بفقدان الأمل وبالبطالة وفي النهاية ليصبح القطر بأكمله مشاعاً للمنتجات الأجنبية، بينما يتعيَّش النظام على اقتصادات التساقط. بكلمة أخرى، تدجنت الأحزاب واستفحلت السلطات وكشفت تخارجها للعلن. وخرجت صورة العرب للعالم، بعد الناصرية، ككائنات من عصر العبودية بقيت متواجدة بحكم ريع في الأرض زرعه الله واكتشفته ماكينات الأجنبي. والريع ليس إلا ماكينة

تمديد الحياة life support machine. هكذا، وكأن لا شيء اختلف عن عصر الالتقاط!

ماذا بقي في أجندة التحالف الثلاثي، بعد خروج الأنظمة من المعركة وتحييد الأحزاب تجاه الأنظمة، وبالتالي خروجها من المعركة؟ بقيت جبهة الشعب. على هذه البوابة يدور القتال سواء في بيروت 1982، وفي الجزائر بعد الفتك بالتجربة الديمقراطية التي قربت الإسلاميين من الحكم، وقمع الإسلاميين في مصر، وتصفية اليمن الجنوبي، وإرسال المقاتلين إلى أفغانستان، والبوسنة، وتدمير العراق، ومحاولات تصفية حزب الله، ومحاولات تفكيك السودان، ومصر واحتلال الصومال، وأخيراً المذبحة على غزة.

يدور القتال هذه اللحظة كي تستدخل الطبقات الشعبية الهزيمة، بعد أن استدخلتها الأنظمة، والكثير من الحركة الحزبية العربية. وآلية الاستدخال هذه المرة هي القتل النهائي بالعيِّنة. أخذ غزة كحالة محدودة وفرم أهلها، كي يرتعب كل قومها!

لكن المذبحة التي تُدار ضد قطاع غزة قد اتت بمتغير جديد. فكما أشرنا في غير موضع، تخندقت الأنظمة العربية في موقع العدو العلني وتخندق الشعب العربي في موقف قومي يعتبر القضية الفلسطينية قضيته الأولى ومفتاح الوحدة العربية. جاء هذا الموقف الشعبي متأخراً قرابة عشرين عاماً، إن لم يكن أكثر. لو كانت الحزبية العربية معافاة لأدركت اين تتجه الأنظمة حتى قبل إعلان ما يسمى :"الاستقلال الفلسطيني" عام 1988. ولكن، من اين لها التقاط ذلك وهي نفسها كانت تتبع نفس النهج.

الإشكالية الحالية هي على النحو التالي:

تتحرك الطبقات الشعبية العربية كلها ضد الأنظمة تحرك احتجاج على تآمر الدولة القطرية على القضية القومية. وليس تحركاً لهدم النظام المحلي كعدو. ومشكلة التحرك لهدم النظام، وهو نظيف وبريء لكنه يفتقر إلى المفجر: الحركة الحزبية التي تختار الأهداف وتقود وتُسقط النظام القطري. بينما النظام مدجج

بالتنظيم، جيوش متعددة، مدربة وجاهلة، والرجل جاهز بالتالي حتى لاعتقال زوجته ، أو صرع ابنه في الشارع برصاصه أو رصاص قادته وسادته، وكأنه يفعل ذلك في سبيل الوطن! حالات إنكشارية في عصر غير عثماني.

أما والصورة على هذا النحو، فهي تعطي العدو الثلاثي فرصة محاولة تدمير المقاومة واجتثاثها من غزة، فالهدنة الشعبية متوفرة!

ما العمل إذن؟

حين تكون الحرب على الشعب، فلا بد أن تكون مقابلها حرب الشعب. أما حين لا يصل المواطن إلى الاقتناع ومن ثم الإدراك بأن الدولة عدوه، وأن جنديها الذي يسكن جاره هو كجندي المارينز أو فرقة جولاني الصهيونية، فهذا المواطن مجرد نعجة أو دجاجة تُذبح وهي تعتقد أن من يذبحها يحبها. إن عدم الوصول إلى العداء مع أجهزة دولة تخون الأمة هو نتاج عقل قطيعي غير نقدي، غير مشتبك. هذا معنى الوعي السياسي، وهذا نتاج التجهيل الهائل للمواطن منذ قرن متواصل. وهذا إلى حد ما ليس ذنب المواطن، وهو ذنبه في نفس الوقت. كيف يمكن لمواطن يعرف أن جاره جندي يمارس التعذيب في الأقبية للمناضلين ويقيم معه حتى علاقة تحية الصباح!

كما أشرت في غير موضع، فإن التظاهرات قد استُنفد دورها ومعناها منذ التظاهر ضد الغزو الصهيوني للبنان 1982، وغزو العراق 1991، واحتلاله 2003، والعدوان على لبنان 2006، وغيرها.

يجب ان تكون التظاهرات للكهول من الجنسين، ولذوي الثقافة اللبرالية حاملي شموع الطيب بينما الناس في عرس الدم. ليست المظاهرات مكان الشباب والشابات قط. يمكن للشباب التبرع بالدم، بدل أن يسيل دمهم مجاناً على يد جلاوزة النظام، فدم الجلاوزة هو الذي يجب أن يسيل لأنه لا يصلح للناس ولا للتبرع.

إن المظاهرة هي تعبير جماهيري عن رفض المواطنين لسلوك ما او سياسة ما لدولة يعتبرون أنفسهم مواطنيها، وتعتبرهم مواطنين وتعاملهم على هذا الأساس. وكلما تضخمت المظاهرات في بلد يحترم الشعب، تستقيل الحكومة أو تسقط الدولة. لاحظوا في الدولة الصهيونية الإشكنازية يتظاهر بعض اليهود ضد الحرب، ولا يُضربون من الشرطة الفاشية، ونفس شرطة الكيان تضرب العرب الفلسطينيين المفترض أنهم مواطنون. أما شرطة الأنظمة العربية فتضرب من يتظاهر ضد الصهاينة.

إن الدولة التي قامت بتخريب قطاع واسع من المواطنين وتحويلهم إلى جواسيس لها، أو جنود حراسة لمؤسسات الأعداء، ولغيرها، وقامت بتخريب الثقافة الوطنية والقومية، ليست جديرة بأن تُمنح امتياز التظاهر ضدها، لأن التظاهر في هذا الحال هو تعبير عن رضى الناس عن النظام والضغط عليه من مدخل الثقة به. وهذا مستحيل الوجود في الوطن العربي. أما الأدهى من هذا، فهو أن تحرك الدولة تظاهرات في موقف ما وتكتم الأنفاس في موقف آخر. إن المقصود هنا هو أن على المواطن أن يدرك بعمق أن الدولة عدوة له، وأن أجهزتها عدوة له، وان أفراد امنها أعداء له وللوطن والمستقبل. وعليه، فمن الحماقة تقديم دمه لهراواتهم.

إرباك أجهزة الأمن

يجب أن تختار المجموعات الشبابية مواقع معادية للشعب وترميها بالحجارة في المرحلة الأولى، وهذا سيدفع قوى القمع للتوجه لحمايتها، وتخصيص ورديات حراسة دائمة لها. وعلى الشباب أن يعيدوا الكرّة باستمرار دون أن يُكتشفوا ليضربوا هؤلاء الجنود ليعودوا إلى اسرهم مصابين أو مُروَّعين فيشعرون بالعار أمام إخوتهم أو أزواجهم أو أبنائهم لأنهم يحمون قواعد عدوة في البلد[60] بدمائهم والأهم بكرامتهم.

في العاصمة القُطرية الواحدة مئات السفارات والمؤسسات المخابراتية والشركات المتعاملة مع العدو وهي لدول عدوة، ولها آلاف السيارات ومحال التوزيع، ومنازل مدرائها، والأهم مهاجع قواتها او مخابراتها في (22 منطقة خضراء في الوطن العربي)، والمؤسسات الثقافية للدول العدوة التي تغري بالمال، واحياناً بالنساء (النخاسة البيضاء في عصر الإعلام الداكن)[61].

حينما تضطر الدولة القطرية إلى تسخير ما لا يقل عن دزينتين من الجنود كورديات لحراسة كل موقع من هذه، وبشكل دائم، فهي لا شك سوف تتعرض للإرهاق والتعب النفسي، وحتى بعض أفرادها قد يبدؤون بفهم اية مهمة قذرة يقومون بها.

يقود هذا الإرباك إلى خلخلة الخطط اليومية لحماية النظام، وإلى التساؤل عن معنى التعبئة السياسية المعادية للشعب التي تعلمها أفراد هذه الأجهزة سواء من المخابرات الأميركية مباشرة أو من مخابرات بلادهم المتتلمذة على يد المخابرات الأميركية، وغيرها من الغربية ويتساءل: ولكن لماذا لا يطرد الحاكم سفارة الكيان أو أميركا أو بريطانيا او حتى بغاث الطير من الأوروبيين مثل تشيكيا؟ لماذا يقدم الحكام العرب مبادرة السلام العربية للتصالح مع عدو تتضمخ ايديه حتى في دارفور وفي الصومال؟

لماذا لا تتم بعد خلخلة الراحة اليومية لقوى القمع ومطاردة دورياتهم وسياراتهم بدقة ودون التعرض للإصابات ليرهقوا ويتوزعوا على الشوارع وتقاطعات الطرق، وليضطروا إلى الاعتداء على المواطنين نظراً لقلقهم النفسي وشعورهم أن كل مواطن عدو حين يرمقهم في الشارع وقد يرميهم بحجر أو عصا.

لماذا لا تتم في المدارس مقاطعة ابناء الجلاوزة لكي يضغطوا على آبائهم وأمهاتهم من الشرطيات ولكي يضطروا إلى عدم الذهاب إلى المدارس

حيث زملاؤهم يقاطعونهم. ولماذا لا تُقاطع اسر هؤلاء القتلة. نعم قتلة، وفي سبيل من؟ في سبيل الصهيونية والإمبريالية وحكام مفروضين على الشعب.

لماذا لا تقوم مواقع الإنترنيت بترويج ثقافة رفض هذه الأنظمة وجلاوزتها وجنودها الذين لم يقاتلوا إلا الشعب، ترويج ثقافة المقاومة المدينية وصولا إلى حرب المدن والأرياف، حرب الشعب باسره. والإنترنيت آلية جديدة للتواصل مع الشبان والشابات الذين نتهمهم بالعدمية. لماذا لا نُخضع الإنترنيت لقانون خلق الشيء لنقيضه، فقد أنتجوا هذا المخترع ليقوم من بين ما يقوم به بإحصاء انفاس الناس، فلنستخدمه في توعيتهم ثورياً.

يمكن أن تكون الخطوة الثانية هي الإضراب العام التكتيكي والتجريبي وصولا إلى العصيان المدني سواء في عدم دفع الضرائب، أو البقاء في المنازل أو عدم الذهاب إلى الأعمال والوظائف اي شل كافة المرافق.

يمكن لهذه كلها أن تبدأ لفترة تجريبية معينة، وأن تبدأ بشكل عفوي لغياب حركة سياسية تتبناها وتخطط لها. ويمكن للجيل الشاب نفسه أن يبلور قيادة ميدانية لهذه الأنشطة، وأن يمارسها بشكل غير منتظم، اي انفجار موسع ثم توقف كامل ومفاجيء، ثم عودة لهذا وذاك أو هذا وذاك فهذا إرباك للعدو وتدريب للذات، وعندها سوف يُبدع هؤلاء وسائل أخرى للاستمرار والنصر.

نعم، يمكن أن يكون ذلك بين الفينة والفينة. أما قوى أمن القطريات، فتضطر إلى الانشغال المتواصل لأنها لا تعرف متى ستُضرب هي والأهداف الأخرى.

هذه الحرب المدينية، وربما الريفية إن أمكن سوف ترهق النظام من أسفله إلى أعلاه، وسوف تطرح عليه تحديات، إما أن يقترب من المزاج الشعبي، وإما أن يتفكك تدريجياً، وخلال تفككه سوف يضرب ذات اليمين وذات الشمال باذرعه الفاشية، وهذا يقرب نهايته حيث تكون الطريق قد فُتحت لإبداعات مقاوماتية شعبية أعلى وأكثر تعقيداً.

الحركة الحزبية

ربما لا توجد نماذج حزبية لأداء هذه المهة في الوطن العربي، وربما يعتبر نموذج حزب الله تركيبة مسلحة تحسم الأمور بشكل اسرع وأقوى. ولكن حين لا توجد، فإن العمل الميداني سوف يوجدها. سوف يشعر الشباب بالفخر والثقة، وسيتقاطع معهم كثيرون من شباب القوى المنظمة، وبالتالي يبدأ التبلور. بيت القصيد هو: طالما أن إيديولوجيا النظام وقوى الأنجزة والأحزاب الخائنة وقياداتها، قد نجحت في قبول الشعب لهذه الأنظمة، فإن المطلوب اليوم هو وقوف الشعب والنظام على طرفي نقيض، تماماً كما هو في غزة مع العدو الصهيوني. لا فرق قط، بل المحلي أخطر لأنه يعمل في خدمة الصهيوني. يجب ان يفهم الشباب ان كل جندي أو شرطي يخدم هذه الأنظمة هو صهيوني، وليس يصعب عليه إدراك ذلك.

يجب استنزاف العدو تماماً دون استنزاف الذات. يجب أن لا يُصاب الشباب، فالبطولة ليست في الموت المجاني كما عودتنا قيادات كثيرة في الصراع مع الصهيوني، إن البطولة في السلامة وإيذاء العدو. على الشباب أن لا يتصرفوا كمتحمسين بل كقادة صغار حذرين ومخططين. يجب أن يخلعوا من اذهانهم أن ارواحهم رخيصة، أن يخلعوا نظرية القيادات المهزومة والمتواطئة في كثير من فصائل المقاومة التي تعودت فقط أن تتفاخر بعدد ضحايا كل تنظيم! يجب ان تسقط نظرية الذهاب إلى الشهادة مجاناً، ومن أجل من؟ من أجل أن يقتلك عميل.

يجب أن ينتج عن الاشتباك المديني قناعات لدى أجهزة الدولة بأن الحاكم ليس سوى شخص عادي وأقل، وأنه لا يستحق هذه التضحية من أجله. هو في الحكم بالقوة والخداع، وهو ربما غبي! هناك حكام عرب لا يتقنون القراءة والكتابة ولا حتى النطق السليم. هل يستحق هذا ان يحكم الناس ويُقال فخامته، جلالته، صاحب الجلالة، صاحب العظمة...الخ. لو كان أتى بانتخابات، لكان سيذهب وربما لا يكون خلعه جزءا من مرحلة تغيير التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية برمتها.

وبعد،

تنتهي هذه الحلقات بعد انتهاء القمم العربية التي أتت بعد مجزرة غزة. بعد أن حاولت الأنظمة المجندة لصالح العدو مخادعة الجماهير من المحيط إلى الخليج. لكن مقررات قمة الكويت عجزت عن تغطية دور هذه الأنظمة واصطفافها ضد الأمة. انتهت المجزرة الحالية في غزة، وقد تنفجر هناك أو في اي قطر عربي آخر مجزرة غدا أو بعد غد. سوف تنفجر. فكما كان العدو الصهيوني قد حسم أمره منذ بدء الحركة الصهيونية، فإن كثيرا من الأنظمة العربية قد تصهينت وحسمت موقفها. ولا رجعة لها عن ما آلت آليه.

وبدورها، فإن أنظمة المركز الإمبريالي كانت قد حسمت موقفها منذ بداية تكوُّن النظام الراسمالي العالمي، وتبعتها الأنظمة التي التحقت بها. بدأت أوروبا الغربية ولا سيما بريطانيا وفرنسا ولحقتها ألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا...الخ وحيث تأخرت إسبانيا، إلا أنها انخرطت في الخطة الجهنمية، ولاحقا دول شرق أوروبا وخاصة تشيكيا. أما الولايات المتحدة فكانت المتعهد الأكبر لدعم الكيان ولا تزال. لقد خلق هؤلاء الكيان ليحموه ويبقى. وليس هناك أدل من تاييدهم له في المجزرة الأخيرة وتسليحه بأشنع أنواع الأسلحة. إن هذه الأنظمة تقول لنا، سوف نفنيكم جميعاً إن لم تستسلموا. من هنا، فإن ضرب مفاصل الأنظمة التي تفتح ابوابها لهذه الأنظمة سواء على شكل سفارات أو قنصليات أو مراكز (مستعمرات) ثقافية أو شركات أو ملحقيات تجارية...الخ هو أمر ضروري.

وهذا يفترض ويشترط بدقة التفريق بين الرعايا من هذه البلدان وبين المراكز والمصالح التجارية والرسمية. وحتى لو كان المواطن موظفاً في هذه الأماكن، فهو ليس هدفاً إطلاقاً، فالثوري المشتبك ليس غوغائياً.

إن قوة التفريق بين المواطن، بين الإنسان وبين النظام الرسمي هي قوة نضال واعٍ يجب الارتقاء بها عن ممارسة الإرهاب الذي قاموا به ضد الأبرياء من

شعبنا ومن أمم العالم. وإذا كان لا بد من العين بالعين، فهي عين المواطن العربي بعين النظام المعادي وليس عين المواطن البريء.

ملحق 1: اسرائيل كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة

التالية هي مقتطفات من مقالة للميجور جنرال شلومو جازيت رئيس دائرة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية منشورة في يومية يديعوت أحرونوت، يوم 27 نيسان92، تحت عنوان "الاستئجار كرصيد استراتيجي"

لم يتغير الواجب الرئيسي لاسرائيل ابداً رغم نهاية الحرب الباردة،وبقيت ذات اهمية حاسمة . ان الموقع الجغرافي لإسرائيل في وسط الشرق الأوسط العربي الإسلامي يجعل من اسرائيل مثابة حارس للإستقرار في مختلف الاقطار المحيطة بها، ان دورها هو حماية الأنظة الموجودة ولمنع تقدم الراديكاليين ولاحتجاز توسع التطرف الديني الأصولي. ..

ان احد الخطوط الحمر لإسرائيل هو تقليل خطر الثورة سواء كانت عسكرية او شعبية، والتي ربما تنتهي الى وصول العناصر المتطرفة والمتعصبة الى السلطة في الدول المقصودة. ان وجود مخاطر كهذه لا علاقة له بالصراع العربي الإسرائيلي. انهم وُجدوا (يقصد الراديكاليين والإسلاميين– المترجم)لأن الأنظمة في المنطقة وجدت انه من الصعب عليها تقديم حلول للأمراض الاجتماعية الاقتصادية . ولكن اي تطور من هذا النوع المشروح اعلاه يمكن ان يخرب او يهدم العلاقات الموجودة بين اسرائيل وواحدة او اخرى من جيرانها... هناك

إشارات حمراء من اسرائيل الى جيرانها بأن اسرائيل لن تسمح بأي شيىء الذي من شأنه تشجيع القوى المتطرفة بأن تأخذ مداها، بحيث تسير على خطى الإيرانيين في الشرق والجزائرين في الغرب.

في اعقاب اختفاء الاتحاد السوفييتي كقوة سياسية بمصالحها في المنطقة، فإن عددا من دول الشرق الأوسط قد فقدت سيد يحافظ على او يرعى امكانية وجودها السياسي والعسكري وحتى الاقتصادي. لقد حصل في اعقاب هذا فراغا زاد من عدم استقرار المنطقة نفسها. وتحت هذه الظروف فإن دور اسرائيل كرصيد استراتيجي في ضمان القليل من الاستقرار في الشرق الأوسط هذا ناهيك عن اضمحلال او اختفاء الاستقرار . فبدون وجود اسرائيل فإن على الغرب ان يقوم بهذا الدور بنفسه، في حين ان ايا من الدول الكبرى ليس بوسعها القيام بذلك نظرا لمحددات اهلية ودولية. فبالنسبة لسرائيل، الامر بالعكس، فإن التدخل هو مسألة بقاء.

والتالية مقالة كانت قد نشرت في 12 ايار 2005، في الموقع الإلكتروني باللغة الإنجليية، ليديعوت أحرونوت، تحت عنوان: "استقلال بطريقين" والكاتب هو يورام إتنجر، وهومستشار في العلاقات الأميركية الإسرائيلية ورئيس المشاريع الخاصة في مركز اريئيل لأبحاث السياسات وهو مساهم بين الفينة والفينة في يديعوت أحرونوت:

" بطرق عدة، فإن إسرائيل هي التي تعطي والولايات المتحدة تأخذ. إن التصريحات التي أدلى بها وتصرفات قادة إسرائيل منذ عام 1993 قد خلقت انطباعا زائفاً، عن العلاقات الاسرائيلية الاميركية وكأنها علاقة بطريق واحدة. ان الانطباع المسبق بأن اميركا تعطي واسرائيل تأخذ قد ادت الى جعل اسرائيل في موقع دوني، وهو ما ترتب عليه الإرغام المزعوم بإطاعة تعليمات وإملاءات الإدارة الأميركية.

وعلى اية حال فان وزير الخارجية السابق وآمر قوات الناتو الكسندر هيج، رفض هذا الزعم قائلا بأن هذا الدعم لإسرائيل لأن اسرائيل هي حاملة

الطائرات الأميركية الأوسع في العالم والتي لا يمكن ان تغرق، كما انها لا تحمل اي جندي اميركي ، وهي موضوعة في منطقة حرجة للأمن القومي الأميركي؟

في يوم استقلالنا السابع والخمسين، تمتعت امريكا واسرائيل بعلاقة مزدجة فإسرائيل مثابة شركة مبادرة تتمتع بلطف المستثمر الأميركي ، لكنها تقدم كما هائلا من الربح اكثر من اي استثمار آخر.

ففي كل يوم، فإن اسرائيل توفر او تنقل الى الولايات المتحدة دروس معركة وعمل مضاد للإرهاب مما يقلل خسائر الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان ، العدوان على الأراضي الأميركية وتجدد الأسلحة الأميركية وتساهم في الاقتصاد الأميركي.

لقد جادل مؤخرا السناتور دانييل انويي بأن المعلومات التي وفرتها اسرائيل بشأن الأسلحة السوفييتية قد وفرت على الولايات المتحدة بلايين الدولارات . "فالمساهمة التي قامت بها المخابرات الإسرائيلية لصالح اميركا اضخم مما قدمته بلدان الناتو مجتمعة"، كما ان الاختراعات التكنولوجية الإسرائيلية قد عززت الصناعات الأميركية.

وعلى اية حال فإن نائب رئيس الشركة التي تنتج الطائرة المقاتلة أف 16، قال ان اسرائيل مسؤولة عن 600 تحسين لنظم الطائرة ، وتقدر التعديلات ب بلايين الدولارات، وهذا وفر عشرات السنين من البحث والتطوير,

ان الفوائد التي قدمتها اسرائيل للسلاح الأميركي قد ضمن وجودنا، ولكن في الوقت نفسه أعطى الصناعاة العسكرية في الولايات المتحدة دوراً تنافسياً مقارنة مع الصناعات الأوروبية التي ايضا افادت الإنتاج الصناعي العسكري الأميركي ، وخلقت وظائف للأميركيين، وحسنت الأمن القومي الأميركي، فاليابان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال تفضل طائرة هاوكيي الهليوكبتر التجسسية و ام دي 500 وكلاهما اشتريتا وتم تحسينهما من قبل اسرائيل، واختيرتا بدل نظيرتيهما من الطائرات البريطانية والفرنسية.

وفي الحقيقة، فإن الاختراعات التكنولوجية الإسرائيلية قد احدثت نفس التأثير على الصناعات المدنية الأميركية، والصناعات الزراعية والتي تبرز اسرائيل كموقع ناجح للبحث والتطوير.

وباكرا منذ عام 1952، فإن رئيس اركان الجيش الأميركي عمر برادلي كان قد ثمَّنَ انخراط اسرائيل في حوض المتوسط على ضوء موقعها وامكاناتها النادرة. وفي عام 1967، فإن إسرائيل قد اخذت دورا في مواجهة الراديكاليين العرب المؤيدين للاتحاد السوفييتي ، والذين اقتربوا من تقويض الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة في المنطقة والتي تزود الوايات المتحدة بالنفط وهو الأمر الذي من شأنه تقويض مستوى المعيشة في أميركا.

لقد تمكنت اسرائيل عام 1970 من إنجاز الانسحاب السوري من الأردن، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة غارقة في الحرب في فيتنام ولاوس وكمبوديا وهذا حال دون سقوط النظام الهاشمي وربما حتى سلسلة سقوط كلعبة الدومينو والتي قد تصل العربية السعودية ودول الخليج. كما تشارك اسرائيل في الدروس المضادة للإرهاب،. فغارة 1976 على اوغندا والتي حررت مسافرين اسرائيليين كانوا على متن طائرة الخطوط الجوية الفرنسية المخطوفة من قبل ارهابيين قد زودت الولايات المتحدة بمعرفة عن الإرهاب الدولي، بينما عام 1977 فإن المخابرات الإسرائيلية وفرت المعلومات الاستخبارية التي افشلت خطة القائد الليبي معمر القذافي لاغتيال الرئيس المصري أنور السادات. من المهم هنا إن السادات من بعد ذلك قام بعقد سلام مع إسرائيل، مما عبد الطريق لاتفاقات أخرى بين إسرائيل والعرب.

وفي عام 1982 دمرت اسرائيل بطاريات سوفييتية مضادة للطائرات في لبنان والتي كانت محصنة في وجه الأسلحة الأميركية. لقد شاركت اسرائيل بحزم في دروس العمليات ، التي تقدر ببلايين الدولارات ، مما غير كليا ميزان القوة العالمي في عملية–سيرورة– والمساهمة في التفكك النهائي للاتحاد السوفييتي.

في عام 1981 دمرت إسرائيل المفاعل النوي العراقي ، موفرة للولايات المتحدة خيار الدخول في حرب تقليدية مع العراق عام 1991، وعام 2003، مانعة

حصول حرب نووية والثمن الهائل لمقتل الآلاف. وقدمت اسرائيل لأميركا عام 2005، الخبرة الأكثر تركيزا في الدفاع عن الوطن ضد حرب القنابل الانتحارية والسيارات الملغمة بالقنابل. لقد تدرب الجنود الأميركيون على التسهيلات الأميركية والطائرات المصنوعة في اسرائيل "الدبور" التي استخدمت للطيران فوق "المثلث السني" في العراق ، وكذلك في أفغانستان، مزودة الولايات المتحدة بغواصات توفر معلومات حساسة.